الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة أطروحة الدكتوراه

قسم علوم التسيير

تخصص تسيير عمومي

بعنوان:

عصرنة الادارة الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
دراسة قياسية لبلديات تلمسان خلال الفترة (2010– 2020)

من إعداد الطالبة:

عثماني فايزة

تحت اشراف الاستاذ:

د. بنشعايب نصر الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بومدين محمد	استاذ محاضر .أ	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بن شعيب نصر الدين	استاذ محاضر .أ	جامعة تلمسان	مشرفا
د. حاج سليمان هند	استاذ محاضر .أ	جامعة تلمسان	مساعد المشرف
د.بن لباد محمد	استاذ محاضر .أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د.بن عزة محمد	استاذ محاضر .أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د.علي دحمان محمد	استاذ محاضر .أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أطهر قلبين في حياتي والديّ العزيزين؛ أبي العطوف قدوتي و مثلي الأعلى في الحياة و أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها فهي ملحمة الحب وفرحة العمر و منبع العطـــاء

الى جدتي المجاهدة كريم خيرة و روح جدي القائد الشهيد عثماني محمد منبع وطنيتي واعتزازي وفخري بانتمائي لوطني الجزائر

الى توأم روحي وقرة عيني وسندي عبلة أختي وشعلة أملي أخواتي ابتسام ؛وفاء ؛حكيمة وابنها أنس ؛ أخي رضوان وزوجته الطيبة فتيحة مختاري ؛و رفيقي و أخي الخلوق فيلالي يوسـف.

و كل من أكن لهم الاحترام والمودة من قريب أو بعيد

أهدي لكم رسالتي العلمية المتواضعة.

عثماني فايزة

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" و ما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب"

و الصلاة والسلام على مولانا وحبيبنا محمد رسول الله وعلى آله و صحبه وسلم تسليما كثيرا

بعد جهد و اجتهاد وبفضل الله وعونه وتوفيقه الجميل و بعد تعب ومشقة في اتمام هذا البحث العلمي فالحمد لله حمدا كثيرا،

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف بن شعايب نصر الدين والمساعدة الاستاذة الدكتورة حاج سليمان هند على كل التوجيهات والمعلومات القيمة ،

كما أتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشه الموقره...

ولا يفوتني ان اشكر كل الاساتذه المحترمين الذين غرسوا في شخصي الامل والارادة خاصة البروفيسور الاستاذ شعيب بغداد ، البروفيسور الاستاذة عشعاشي وسيلة ،الاستاذ الدكتور بومدين محمد و الاستاذ الدكتور فيلالي يوسف ،و كل موظفي الادارة بكلية علوم التسيير والتجارة بجامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان خاصة السيد كبير عبد الغني مسؤول المكتبة ومساعديه .....والشكر موصول ايضا لموظفي مديرية التخطيط والبرمجة بولاية تلمسان .

مختصر المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	I.....
الفصل الأول .الدراسة الأدبية لعصرنة الادارة الاقليمية والتنمية المستدامة	1.....
الفصل الثاني.الدراسات السابقة	70.....
الفصل. الثالث. الدراسة القياسية	125.....
الخاتمة العامة	163.....
قائمة المراجع و المصادر	167.....
فهرس المحتويات	189.....
قائمة الجداول و الاشكال	197.....
قائمة الملاحق	199.....

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهدت بداية القرن العشرين اتساعا كبيرا لوظائف الدولة فشملت مختلف القطاعات و الميادين ، باعتبارها تدخلا إيجابيا غايته توفير الخدمات الضرورية لمواطنيها فتحولت مهمتها من مفهوم الدولة الحيادية لضمان الأمن و العدل و الدفاع إلى دولة متدخلة تحقق الرفاهية لمواطنيها ،ومع زيادة العبئ عليها في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنين و أمام وعيهم بالرغبة في المشاركة لإدارة تلك الخدمات بما يتناسب مع احتياجاتهم و على مستوى إقليمهم، فكان لزاما عليها الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية الإقليمية من خلال تفويض لها الصلاحيات لتدبير شؤونها في إطار سياستها العامة و من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية والمستدامة، و ذلك بالتحول من تجزئة التنمية في قطاعات مختلفة نحو وضع خطط تنموية شاملة لكافة الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة كمحاولة لخلق توازن بين تحسين المستوى المعيشي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ولم يأت مفهوم التنمية المستدامة بالصدفة بل جاء بعد انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية على خلفية انعكاس النمو الاقتصادي للدول خاصة المصنعة على الإضرار بالبيئة والخطر على استمرارية الحياة على كوكب الأرض،ويعد المؤتمر بعنوان "حدود النمو" في 1972 المنعقد بالسويد اول مؤتمر اصدر خطة دولية حول العمل المشترك لحماية البيئة،وتولت عنها عدة مبادرات دولية أين تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة في تقرير أصدرته برونتلاند(Brundland) عام 1987 بأنها« *التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية دون المساس لحاجات الأجيال القادمة* » . و قد ظهرت التنمية المستدامة بالفعل في مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل في 2002[1] بعد إصدار خطة عمل شاملة سميت بأجندة القرن21 في عام 2015، تلزم الجهات الفاعلة في إقليم ما و بأي بلد بتنفيذ أهداف 17 للتنمية المستدامة للتتطلع إلى المستقبل وتحديد التحديات و الاتجاهات الرئيسية للتقدم عام 2030، ما يتطلب تحمل المسؤولية و اتخاذ الاحتياطات و التدابير المتناسبة لمنع إلحاق الإضرار بالبيئة و الصحة.

و بذلك شكل الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة إحدى التحديات التي تواجهها الدول من منطلق التحولات السياسية والاقتصادية، الثورة التكنولوجية ,العولمة وتأثير المجتمع المدني إلى جانب الاهتمام المنظمات الدولية وكذا الإقليمية وحتى الوطنية بتعزيز دور الجماعات الإقليمية للدول استجابة لبنود أجندة 21، فهي المرآة التي تعكس نجاح أو فشل سياسة الدول[2] ،وقد أشارت إليها في العديد من التقارير الدولية كالبنك الدولي و هيئة الأمم

[1]https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml .consulté .

[2]Tokia Saif ,les agendas 21 locaux, outils majeurs du développement durable,guide des collectivités territoriales pour la mise en œuvre d'un développement durable, Guide des collectivites territoriales pour la mise en œuvre d'un développement durable, Tome2,2002,p4.sur le site :
http://www.comite21.org/docs/guides/guide_territoire_dev_durable2.pdf

المتحدة مفادها أن بلوغ غايات التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بتبعية الجهات الإقليمية الفاعلة من منطلق "فكر عالميا واعمل محليا"[1] الذي يفيد بضرورة تطبيق اللامركزية في إطار تنظيمي جديد لتسيير الادارة العامة للدول تحت عناوين مختلفة مثل التحول إلى المحليات، جعل الدولة أكثر قربا من المواطن و العمل على تحقيق اللامركزية وقد جاء هذا الاهتمام بهدف تقليص تدخل الدولة المباشر في إدارة مؤسساتها لتحقيق التوازن عبر أقاليمها الجغرافية المختلفة والاستجابة لمطالب مواطنيها و الذي يندرج في البعد المؤسسي للتنمية المستدامة، فالقضاء على البيروقراطية وتقليص التكاليف وتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمار المنتج يتطلب تطوير أسلوبها في التسيير و إصلاحه.

و انطلاقا من الرغبة في توثيق و تظافر الجهود الرسمية و الشعبية في تقديم الخدمات للمواطنين بصورة متكاملة تعزز الكفاءة و الفعالية، و تستجيب لاحتياجات و توقعات المواطنين فقد تبلورت فلسفة الإدارة الاقليمية أواخر القرن العشرين باتجاه يعبر عن ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الإقليمية من حالتها التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا و تكاملا بينها و بين عناصر الدولة الأخرى، متصفة بسمات و مظاهر جديدة في تسيير الشؤون الإدارية، ومشتملة على مجموعة من القيم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة[2].

و بهذا تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى مواكبة هذه التحولات كضرورة حتمية لتطوير أدائها وإعادة النظر في سياسات و البرامج للشروع في وضع عدة آليات لتطوير أداء الجماعات الإقليمية والتي تتشكل من "الولاية والبلدية"[3] وتكييفها مع الظروف والأوضاع الاقتصادية الراهنة ومسايرة التطورات الحاصلة في كل المجالات ، في إطار الإصلاحات العامة التي بادرت بها الدولة لمسايرة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن مصاف الورشات الكبرى نحو ضرورة السعي لانتهاج أدوات جديدة لعصرنة الإدارة الإقليمية خصوصا البلدية ، مما دفع بالدولة إلى تسطير توجهات إستراتيجية جديدة ، من خلال تثمين موارد الجماعات المحلية عبر تفعيل آليات جديدة تتمثل عموما في توسيع صلاحياتها أكثر حتى تكون في مستوى التحديات التي تفرضها إستراتيجية التنمية المستدامة وذلك بالعمل على إدماج مبادئها في برامج التنمية للجماعات الإقليمية باعتبارها هي القاعدة الأساسية في تنفيذ السياسة العامة الدولة .

[1]Michaël Pouzenc, Articuler un « penser global » et un « agir local » : la territorialisation des « Community Supported Agriculture », Écologisation des pratiques et territorialisation des activités, V 11, N°1 ,2020 : https://doi.org/10.4000/developpementdurable.16922

[2]نعمة عباس العفاجي، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان 2015، ص 280.

[3]شويح بن عثمان،الجماعات الاقليمية أي مفهوم واي اختصاص،مجلةالقانون العام الجزائري والمقارن، مجلد 6، ع1،جامعة سيدي بلعباس،2020، ص195.

1- الاشكالية:

و بناءً على ما سبق ذكره سوف نحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

كيف تساهم عصرنة الادارة الاقليمية خاصة البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

ولمعالجة التساؤول يستدعي البحث طرح بعض الأسئلة الفرعية:

- ماذا يقصد بعصرنة الإدارة الإقليمية وما هي الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة لتحقيق ذلك في الجزائر؟
- ما هو الطرح الفكري لأهداف التنمية المستدامة ومختلف أبعادها؟
- ما هي الآليات الجديدة التي تتبعها البلدية لتجسيد أهداف التنمية المستدامة في الجزائر ؟

2- فرضيات البحث:

يفترض موضوع البحث حول عصرنة الإدارة الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مايلي:

الفرضية الأولى: تعزيز الإستقلالية المالية للبلدية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

الفرضية الثانية: تنمية الرأسمال البشري آلية أخرى تعتمدها البلدية لتحقيق التنمية المستدامة.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ الغايات التالية :

- ✓ إلقاء الضوء على نموذج التسيير العمومي الجديد و تطوير أداء المنظمات الحكومية.
- ✓ الإشارة إلى أهم الآليات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لعصرنة الإدارة الإقليمية.
- ✓ إبراز أهمية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ محاولة تقديم نموذج جديد لتنظيم الجماعات الإقليمية في الجزائر لتفعيل دورها التنموي المستدام.

4- أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه الجماعات الإقليمية خاصة البلدية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و التي تلتقي في نقطة أساسية تكمن في عصرنتها ما يستدعي إصلاحات جذرية تبدأ من أعلى جهاز في السلطة إلى المستويات التنفيذية الدنيا، يتطلب إعادة النظر في تفويض الصلاحيات و تقاسم المهام مع البلدية في ظل توسيع مجال اللامركزية الإدارية و الاستقلالية المالية لإبراز المكانة الحقيقية التي تستحقها البلدية كفاعل أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- مبررات اختيار موضوع البحث:

بجانب الدوافع الأكاديمية لنيل الدرجة العلمية هناك دوافع أخرى دفعت إلى دراسة موضوع البحث ، حيث لقي موضوع التنمية المستدامة اهتماما دوليا ، إقليميا و وطنيا و محليا يتطلب تنفيذ مبادئها لتحقيق غاياتها بالعمل من المستويات العالمية نزولا إلى المستويات الوطنية والمحلية، من منطلق الدور المحوري الذي تحظى بها البلدية كبعد مؤسسي للتنمية المستدامة ،وعصرنتها يشكل احد التحديات التي تراهن عليها الدولة الجزائرية .

6- المنهج العلمي المتبع في الدراسة:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق و المحدد لموضوع البحث للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، ويتجلى الإعتماد على هذا المنهج من خلال وصف وتحليل أهم الآليات والعناصر التي تدخل في مجال عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر و مجال تطبيقها على أرض الواقع و ذلك بالإستعانة بالكتب والمقالات البحثية؛ الجرائد الرسمية؛ التقارير الدولية؛ و الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع،

و لإختبار الفرضيات إعتمدنا على المنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام الطرق الكمية كأسلوب قياسي بالاعتماد على نماذج البانل الساكن و البانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة(GMM) لكل بلديات ولاية تلمسان في الفترة (2010-2020) للتعرف على أثر كل متغير من متغيرات النموذج المستقلة التي تم استخدمها وهي (الإنفاق المحلي، النمو السكاني، الرأسمال البشري) على المتغير التابع(نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي) و مناقشة النتائج و في الأخير تقديم المقترحات.

7- حدود الدراسة :

- الاطار الزماني: الفترة الزمنية من 2010-2020.
- الاطار المكاني : من أجل التوجه مباشرة الى صلب الدراسة في الشق التطبيقي للاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات شملت الدراسة كل بلديات ولاية تلمسان وعددها 53 بلدية.

8- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة:

* سعة موضوع البحث والصعوبة في الإلمام والتعمق في كل جزئياته وذلك بتداخل العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لإعطائه الصياغة و الإيجاز المطلوبين في منهجية البحث العلمي.

* تمثلت الصعوبات الميدانية في العراقيل البيروقراطية التي واجهتنا أثناء الدراسة الميدانية كلفتنا مدة كبيرة من الزمن نظرا لتعليمات التحفظ على سرية المعلومات، و من جهة اخرى اهمال الارشيف الخاص بمصادر تمويل البلديات على مستوى الإدارة المحلية، ولهذا اعتمدنا فقط على الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية البرمجة ومعالجة الميزانية بولاية تلمسان.

9- هيكل البحث:

تتشكل هذه الدراسة بعد المقدمة العامة و الخاتمة من ثلاث فصول:

يتناول الفصل الأول أدبيات الدراسة التي وردت في إثراء الموضوع من الجانب النظري حول عصرنة الإدارة الإقليمية و التنمية المستدامة بالجزائر،انطلاقا من عرض الإطار المفاهيمي للإدارة العامة الحديثة في المبحث الأول، الانتقال إلى تشخيص الإدارة الإقليمية في الجزائر في المبحث الثاني، و في المبحث الثالث التطرق إلى التنمية المستدامة و الآليات التي تتبعها البلدية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجزائر.

أما في الفصل الثاني سنعرض فيه مختلف الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع من تقارير دولية وأطروحات الدكتوراه والأوراق البحثية المحلية والأجنبية، و يتعلق الفصل الأخير بالجانب التطبيقي لدراسة حالة بلديات تلمسان للاطلاع على كل الجوانب الملمة بالموضوع والتمكن من الإجابة على الإشكالية، و التحقق من صحة الفرضيات المقدمة و عرض الآفاق المستقبلية و المقترحات.

الفصل الأول:

عصرنة الإدارة الإقليمية و التنمية المستدامة

تمهيد:

تأتي عصرنة الإدارة الإقليمية نتيجة انبعاث ثقافة جديدة داخل هياكل الدولة و فروعها الإدارية يقتضي تبني تنظيم جديد في تسيير الجماعات الإقليمية يندرج ضمن البعد المؤسساتي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و بصفة خاصة في الجزائر، و من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث :

سنتطرق في المبحث الأول الى ملامح التحول نحو التسيير العمومي الجديد مع إبراز اهم النماذج الحديثة في تسيير القطاع العمومي و حدود تطبيقه، ونتناول في المبحث الثاني عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر بصفة عامة ، وأخيرا في المبحث الثالث سنبين دور الإدارة الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة واهدافها، بالإضافة الى التعرف إلى أهم الآليات المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية بالجزائر و بالتركيز على البلدية باعتبارها القاعدة الإقليمية اللامركزية للدولة وفاعلا أساسيا في تنفيذ سياستها العامة .

المبحث الأول. ملامح التحول نحو التسيير العمومي الجديد

ساهم التحول من التسيير العمومي التقليدي إلى التسيير الجديد بخلق نماذج تنظيمية جديدة لمختلف الدول في العالم بهدف الارتقاء بالدور الاداري والاقتصادي للادارة العامة .

المطلب الاول. مدخل إلى الإدارة العامة

سوف نستهل دراستنا حول الإدارة بإدراج بعض المفاهيم لمفكرين باختلاف مدارسهم عبر المكان و الزمان وتطور أبحاثهم استجابة لظروف تلك المرحلة.

الفرع الأول: نظريات حول الإدارة

و عليه سوف نحاول تقديم أهم التعاريف التي لقيت استحسانا كبيرا لدى الباحثين و الهيئات الإدارية على حد سواء.

- F. Taylor[1]: رائد المدرسة العلمية يعرف الإدارة "بأن يعرف المدير ما ذا يريد ثم يتأكد بأن الأفراد يؤدون بأحسن الطرق و أقل التكاليف"، يقدم هذا التعريف الطابع العلمي للإدارة بهدف رفع مستوى الأداء وتحقيق الفعالية.
- رائد المدرسة الوظيفيةH. Fayol[2] فقد ركز على وظائف الإدارة و هي التنبؤ، التخطيط، التنظيم، إصدار الأوامر، التنسيق و المراقبة إضافة إلى توفر المدير على الكفاءة المهنية.
- Max Weber[3] أقام نظريته على الجهاز البيروقراطي في التنظيم الإداري، تخضع لقواعد و إجراءات رسمية و موضوعية، من أهم خصائصه استخدام الأسس العلمية في معالجة المشاكل الإدارية و وتقسيم العمل و فرض الرقابة الصارمة في العمل بتطبيق اللوائح التنظيمية ...الخ
- E. Mayo رائد مدرسة العلاقات الإنسانية أكد أن استمرارية المنظمة[4]و بقائها يعتمد على العنصر البشري من حيث العمل على تحفيزه و تحسين علاقته برؤسائه، بفتح قنوات الاتصال و التشاور عبر تنظيم غير رسمي.

---

[1] F. Taylor (1856-1915) مؤسس مبادئ الإدارة العلمية قدم أفكاره و مساهماته في الكتاب الأول "إدارة الورشة" سنة 1903 والكتاب الثاني "مبادئ الإدارة العلمية"سنة 1914.

[2] H. Fayol (1841-1925) احد علماء الادارة الكلاسيكية مؤلف كتاب"مؤلف كتاب "النظرية الكلاسيكية للإدارة".

[3] Max weber(1864-1920) عالم في الاقتصاد والسياسية ومن مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الادارة العامة في مؤسسات الدولة أهم مِلفاته الاقتصاد و المجتمع.

[4] E. Mayo (1880-1949) اهتم في دراسته بالجانب السلوكي في الادارة و أهمية العنصر البشري.

- Douglas McGregorجاء بنظريتي xوy في كتابه بعنوان" الوجه الإنساني للمنظمة" اهتم بدور العنصر البشري في المنظمة[1] مع مراعاة ظروف العمل للموظفين لرفع معنوياتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار مما يساعد على تحقيق أهداف المنظمة.

إسهامات MASLOW في نظريته لسلم الحاجات الأساسية للأفراد[2] ، فسر سلوك الإنسان بطبيعته يسعى إلى إشباع حاجاته بشكل تسلسلي تصاعدي ،وبتصنيف الحاجات في نظريته المسماة "الإدارة المستنيرة " مما يسهل عملية التحفيز للأفراد للعمل في منظمتهم .

- عالم الإدارة الياباني W. Ouchiمن رواد المدرسة السلوكية و مؤسس نظرية Z[3] أثبت أن تحقيق الإدارة اليابانية النجاح في زيادة الإنتاجية يرجع إلى إدارة العنصر البشري و الاهتمام به ،بمراعات العمل الجماعي و الأمن الوظيفي وتوضيح مبادئ التطور الوظيفي.

كما أن للإدارة أنواع متعددة تختلف باختلاف طبيعة انتمائها بغض النظر سواء كان للقطاع الخاص أو العام أو لمنظمات أخرى تختلف باختلاف طبيعة هدفها ، فالإدارة (Administration)مصطلح فرنسي يقصد به توجيه مهام الإدارة من المستوى الأعلى للمنظمة إلى المستويات الدنيا و تطبق عادة في المجال الحكومي و المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح.أما بالمفهوم البريطاني تسمى(ManagementBusiness) ، يقصد به التعبير عن المهام الإدارية عبر مستويات التنفيذ و العمل اليومي، و تخص غالبا مشروعات الأعمال في القطاع الخاص و أنواع أخرى تختص حسب طبيعة المجال الذي تنتمي إليه، تجمعها عناصر مشتركة تتمثل في المبادئ والقواعد الأساسية للإدارة.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ان الإدارة هي:

- أحد العلوم الفرعية ظهرت بوجود الأسس التي تقوم عليها الأعمال.
- عملية معقدة تتألف من مجموعة من الوظائف المحددة والتي تجمع بين الموارد المحدودة بأفضل السبل لتحقيق أهداف المنظمة.
- الإدارة هي عملية اجتماعية تبنى على تقارب العقلانية و الإنسانية لدمج ثقافة المؤسسة، وتحقيق الأهداف.
- في تطور مستمر استجابة للتغيرات البيئة الحاصلة و المتسارعة .

[1] نور الدين حاروش، علم الادارة من المدرسة التقليدية الى الهندرة ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الجزائر،2015،ص45.

[2] نفس المرجع،ص51.

[3] سنان الموسوي، الادارة المعاصرة،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1،الاردن ،ص88.

- إن الإدارة مزيج من العلم والفن، فهي علم لأن لها مبادئ وقواعد وفق أسس علمية متعارف عليها، وفي الوقت ذاته تتطلب القدرات الإبداعية والمهارات و الابتكار والمواهب الذاتية والخبرات لتطويرها ، تمكن المسير من تحقيق الأهداف و اتخاذ القرار المناسب مع مراعات الظروف المتغيرة .

الفرع الثاني: الادارة العامة

تطوّر مُصطلح الإدارة العامة بالتّزامن مع تقدّم المجتمعات، واستجابة للتغيرات الحاصلة في انظمة الدول وتأثّر ها بمجموعة من العوامل من أهمّها الأنظمة السياسيّة ، الأزمات الاقتصاديّة والمالية ،العولمة، التكنولوجيا....الخ ممّا أدّى إلى تراكم أعباء جديدة على الدول نتج عنها تطوّر في جهازها الإداري والأدوات المستخدَمة فيه.يعود ظهور الإدارة العامة عام 1887 بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس الأمريكي W. Wilson، حيث دعا في مقال بعنوان "دراسة الإدارة العامة" إلى تبني الأسس العلمية في أداء الأعمال و المشروعات الحكومية بأكبر قدر من الفعالية يضمن استخدام الموارد العامة المتاحة و تحقيق أهداف المجتمع[1].

1- التعريف:

لقد حاول علماء الإدارة العامة إيجاد الفهم المشترك لبعض المصطلحات المستخدمة في مجال الإدارة العامة. و لصعوبة تقديم تعريف موحد لها، أجمع الباحثين على أن الإدارة العامة بشكلها الحديث باعتبارها وسيلة لرسم السياسة العامة للدولة بتطبيق اللوائح التنظيمية و التشريعية مع مراعاة الموارد البشرية و المالية و المادية للقيام بعملية التخطيط و التنظيم و الرقابة و التوجيه و الاتصال و التنسيق[2]. و هنا ترتبط الإدارة العامة بالسياسة التي تحددها الدولة وتحقيق برامجها و بالنشاط الإداري للدولة كالمدراء التنفيذيين والموظفين في الوحدات الإدارية الحكومية.

2- أسس الادارة العامة :

هناك أسس يبنى عليها نشاط الإدارة العامة وتحدد كيفية عمل جهازها الإداري جعلها تختلف تماما عن الإدارات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

2.1.الاطار التنظيمي: إن تحديد المسؤوليات الإدارية والاختصاصات و توزيع الصلاحيات الفنية ،المالية والادارية[3] داخل الهيكل التنظيمي و تحديد العلاقات التنظيمية وفق تسلسل اداري داخل وحدات الجهاز الحكومي

[1] أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 22.

[2] عمر عبد السلام أحرشان، الإصلاح الإداري بين مخلفات الماضي و إكراهات الحاضر و أفاق المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2016، ص47.

[3] مصطفى محمود أبو بكر،الادارة العامة، الدار الجامعية القاهرة،2005، ص44.

والذي يسمى بالتنظيم الرسمي ويتكون الهيكل التنظيمي من المستوى التنظيمي الأعلى وتشغل وظائف القيادة العليا (الرئيس،الوزراء....) ويتمثل في السلطة المركزية[1]،كما يختلف تحديد العلاقات بين المستويات العليا التي يعمل فيها الجهاز الاداري حسب الأنظمة السياسية (رئاسة، برلمان) وحسب الأنظمة الاقتصادية.

2.2.الاطار القانوني : يتم تحديد مهام وصلاحيات وواجبات و وحقوق المسئولين والموظفين في جميع المستويات الإدارية وفق نصوص تنظيمية وقانونية التي ينص عليها القانون وما يترتب عن ذلك من أسس أهمها:

- ✓ الفصل في السلطات فرسم السياسات من اختصاص الجهاز الحكومي (السلطة المركزية) و الجهاز الإداري يعمل على تنفيذها.
- ✓ خضوع الجهاز الإداري إلى سلطة و رقابة الدولة.
- ✓ تخضع المنظمات الحكومية إلى المسائلة من السلطة التشريعية
- ✓ خضوع الجهاز الإداري الى قانون ينظم العلاقات الرسمية في الجهاز الإداري حيث ينظم مسارهم المهني من التوظيف الى التقاعد .

2.3.الاطار الاجتماعي والسلوكي: يخص العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في الجهاز الاداري وفي وحدات الأجهزة الحكومية خارج القواعد الرسمية والتنظيمية ويشكل العلاقات الغير الرسمية[2] موقفها من المعايير التي يحددها التنظيم الرسمي فقد تؤيده او تتعارض معه مما يفرض على المسؤولين فتح مجال الاتصال لتبادل المعلومات وكسب ثقتهم ورفع معنوياتهم وتحسين كفاءتهم مما يساهم في تحقيق أهداف التنظيم الرسمي.

2.4.الاطار البيئي: حيث لكل بيئة لها هياكل تنظيمية وانظمة ادارية خاصة بها[3] مما يتعين عليها دراسة وتحليل لمتغيرات البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية، السياسية، القانونية وانعكاساتها على تنظيم وحدات الجهاز الاداري، و من زاوية اخرى فان التكيف مع المستجدات المحيط الخارجي يتطلب تحليل عناصر وحدات الجهاز الاداري وتطويرها لتحديد خطط وبرامج واهداف النظام الاداري.

ومن حيث المصدر فيقصد بالإدارة العامة بعامة الشعب وترتبط بنشاط الحكومة والخاصة النخبة ، وهدفه خدمة الشعب عامة وتم اسنادها الى الادارة الحكومية حتى تميزها عن الادارة الخاصة ومنها ادارة الاعمال والمنظمات الاخرى .

[1] محمود نصر مهن ، تحديث الادارة العامة والمحلية، ناشر مؤسسات الجامعة، القاهرة،2005، ض75.

[2] عبد العزيز صالح بن حبتور،الادارة العامة المقارنة ،دار المسيرة لنشر والتوزيع ،ط1، الاردن ،2009،ص201.

[3] مصطفى محمود أبو بكر،مرجع سبق ذكره،ص37.

الفرع الثالث. أوجه التشابه والاختلاف بين الادارة في القطاع العمومي والقطاع الخاص

يمكن تلخيص اهم عناصر الاختلاف بين الادارتين في الجدول التالي:

جدول رقم (1):أوجه الاختلاف بين التسيير في القطاع العمومي والقطاع الخاص

العناصر	الادارة العامة	ادارة الاعمال
الهدف	تحقيق المنفعة العامة غير مربحة	ر فع العوائد والإيرادات الاقتصاديّة أقل التكاليف وأكبر الإرباح
النشاط	موجة لكافة المواطنين دون تمييز	فئة محددة من الأشخاص كالزبائن و العملاء
الحجم	نطاق ضخم لضخامة مشاريعها	حجم أقل
القانون	القانون الإداري[1]	القانون الخاص – التجاري
المسار المهني	التوظيف دائم ويتم على أساس الاختبار، الترقية على أساس الأقدمية.	التوظيف على أساس التعاقد، الترقية على أساس الكفاءة
القيادة	غير مستقرة تخضع لنظام السياسي السائد	مستمرة و مستقرة
الحصانة و السيادة	خاصة بها	لا توجد
التنظيم	واسع يشمل كافة مؤسسات الدولة –جهاز إداري معقد– وجود ادارة واحدة في مجال النشاط واحد	محدود حسب حجم نشاط المنشأة –جهاز اداري بسيط–ممكن ان تتواجد عدة ادارات في مجال نشاط واحد
المسؤولية	امام الشعب والسلطة التشريعية وغيرها	مجلس ادارة المشروع
الافراد	موظفين يخضعون لقانون يحدد كيفية العمل من حقوق وواجبات ويحميهم	عمال ليس لهم قواعد خاصة بهم
الميزانية	– تستخدم عدة مصادر لتمويل ميزانيتها المالية كالضرائب – يحتاج إعدادها الى وقت طويل	– مصدر ايراداتها عن طريق استثمارات خاصة – يحتاج اعدادها الى وقت قصير
اتخاذ القرار	على أساس سياسي و اجتماعي	وفق اسس اقتصادية وغيرها(قيود داخلية وخارجية)
المنافسة	تكاد معدومة (التقيد بتعليمات السلطة القيادية)	موجودة

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المصادر التالية:

-Robert holcman, secteur privé :similarités et différences dans la gestion des ressorces humaines,p414-421,https://www.cairn.info/revue française-d-administration publique-2007-3page-409.htm.

[1]طبيعة القانون حسب النظام السائد في الولايات المتحدة يخضع الافراد في القطاع الخاص والعام للقضاء العادي اما في الجزائر وفرنسا فأفراد المؤسسات العمومية يخضعون الى قواعد ادارية خاصة بهم.

-Julien pouget, secteur public : quelques éléments de comparaisons salaires, salaires édition, 2005,p34 ,https://www.insee.fr/fr/statistiques/fichier/1371794/salfra05b.pdf.
- هيام مروة،سلطات الرقابة على الادارة العامة،مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،2003،ص120.

المطلب الثاني: مظاهر التحول نحو التسيير العمومي الجديد

إن توسع نشاط الدولة خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وتدخلها في مجالات لم تكن تطرقها سابقا لتحقيق التنمية صاحبها نموا في الجهاز البيروقراطي، نتج عنه تعقد العمل الاداري اثر سلبا في تقديم الخدمة العمومية و فقدان ثقة المواطن، وقد أثبتت التجارب العالمية في مسار الإصلاحات الإدارية مواكبة حتمية التغيير الكلي في الهيكل التنظيمي وصياغة تعديلات جديدة لدور الدولة لعمل الإدارة تماشيا مع التحديات الراهنة ،باستخدام أنجع الطرق للنهوض بالقطاع العام خاصة مع النجاح الذي حققه القطاع الخاص في ظل ما يسمى بنموذج التسيير العمومي الجديد كما أخد بمسميات عديدة كالإصلاح المؤسسي؛ إعادة اختراع الحكومة؛ادارة أعمال الحكومة؛ نموذج اقتصادي و ما بعد الإدارة الفيبرية .

الفرع الأول: مؤشرات نشأة التسيير العمومي الجديد

يتفق معظم الباحثين في حقل الإدارة العامة أبرزهم كامارك حسب الدراسة التجريبية التي أجراها(2000) لمجموعة من 123 دولة أن نماذج التسيير العمومي الجديد ارتبط بتطور الدول وسياستهم في مجابهة الأزمات المختلفةكان أخطرها ارتفاع الدين العام وعجز موازنتها[1] (حالة كندا)، أمام التزامها بتلبية متطلبات المواطنين بشكل أفضل (المستخدمين والمكلفين بالضرائب والمستفيدين والبرلمان...) بهدف تأطير التكاليف وترشيدها أو حتى خفضها لتحقيق فعالية القطاع العام (حالة اليابان)،تم النظر في لتغيير الجدري ولتوجه نحو أيديولوجية جديدة في تنظيم الدولة (حالة بريطانيا ونيوزيلاند) بوضع حلول لتحسين أساليب تسييرها تتجاوب مع هذه التطورات الجديدة ، وبهذا ظهر التسيير العمومي الجديد نتيجة عدة مؤشرات منها:

* **مؤشرات اقتصادية و سياسية:**

في بداية الأمر كان يقتصر دور الدولة على وظيفة التنظيم لتحقيق العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع ولا يقوم بمهام إضافية إلا إذا عجز المجتمع المدني على حل مشاكله، و الاعتماد على آلية السوق (الدولة الليبرالية)، وبعد

[1]Flávio da Cunha Rezend, The implementation problem of new public management reforms ,International Public, 2008, p45: http://www.ipmr.net Volume 9 · Issue 2.

الحرب العالمية الثانية ظهر في هذه الفترة توسع مظاهر الظلم وعدم المساواة الاجتماعية، و فشل السوق في توفير كل المطالب وظهور الأزمات الاقتصادية و استحوذت على الاقتصاد النظرية الكينزية، مما استدعى تدخل الدولة ايجابيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتقديم خدمات كثيرة لمواطنيها(دولة الرفاه)،إلا أن نموذج دولة الرفاه لم يستمر طويلا بسبب الأزمات التي تشكلت معالمها بعد حرب أكتوبر 1967، و بعدها صدمة النفط* التي بدأت في 15 أكتوبر1973خلفت تدهور اقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و التضخم مما أثرت على الاستمرارية في الإنفاق الحكومي أمام ارتفاع متطلبات المجتمع المتزايدة وفشلها في احتواء تلك الأزمات في ظل اعتمادها على نظم إدارية تقليدية[1]، كما فسر الخبراء هذه الأزمة مدخل لإعادة النظر في حجم وحدود تدخلات الدولة ، فالإفراط في الإنفاق والتوظيف يتعدى إمكانيات القطاع الحكومي كونها تعالج مشاكل أكبر مما تطيق ،فارتفاع نمو القطاع العام قد أحدث تدميرا في قواعد ضبط السوق وأنشأ تضخما و تدهورا في الاقتصاد[2]، وأصبحت النظرة إلى مؤسسات دولة الرفاه أنها تدمر الحوافز وتضعف روح المنافسة بسبب اتساع و امتداد القطاع العام والقيام بإصلاحات داخل المنظمات العامة والقطاع الخاص تؤكد على المشاركة، والمجتمع،وتحقيقالذات،وتنميةالمواردالبشرية تلك القواسم المشتركة للنموذج الديمقراطي التشاركي[3].

وفي بداية الثمانينات ظهرت معالم نموذج التسيير العمومي الجديد في المملكة المتحدة في عهد رئيسة الوزراء Margaret Manchisterتمت خصخصة العديد من الشركات العامة في 1983[4]، و إنشاء الوكالات التنفيذية سنة 1988 يتمتعون باستقلالية مالية وإدارية كبيرة لتحسين جودة الخدمات العامة وبأقل تكلفة وفي سنة1993 تم إنشاء ميثاق المواطن، وقانون التعاقد سنة1994، وبرنامج الاستثمار في لكفاءات البشرية في عام 1996 وتحديث الحكومة(الكتاب الأبيض)في عام 1999 [5]و بهذا تكون اتبعت خطوات مدروسة لدعم إصلاح قطاعها العام.

*بدأت أزمة النفط 15 أكتوبر1973عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(أوبك) بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 ووقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل.

[1]Michel S,.GERMAIN T., Une conséquence de la nouvelle gestion publique L'émergence d'une pensée comptable en éducation, ACELF, Vxxix, Québeque, 2001,p18, https://www.acelf.ca.

[2]Amar A. Berthier L. The New Public Management: Advantages and Limits ,Gestion et Management Publics, vol.5, 2007 ,Décembre,p03.
http://www.airmap.fr/wp-ontent/uploads/2018/06/GMP2007_5.4._AmarBerthier.pdf

[3]Gernod Gruening,Origin and theoretical basis of New Public Management,International Public Management Journal,v 4 , 2001,p9.

[4]Michel S,.GERMAIN T,reference susmentionnée.,p17.

[5]AMAR A., BERTHIER L,p4,reference susmentionée :
http://www.airmap.fr/wp-content/uploads/2018/06/GMP2007_5.4._AmarBerthier.pdf.

لتنتقل موجة الإصلاحات في الدول ذات الحكم المحلي كالولايات المتحدة الأمريكية بولاية كاليفورنيا و والتي كانت تعاني من ركود اقتصادي وتراجع كبير في مداخيل الضريبة وارتفاع حجم الدين العام...الخ، قد دعت في هذه المرحلة قوى المعارضة ذو الاتجاه الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التغيير في التسيير العمومي الذي كان يركز على الوسائل وعدم الاهتمام بالنتائج وغياب الرقابة، والنقائص في مجال تقديم الخدمات العمومية، والتي تميزت بالضعف في الأداء وغياب فعالية الاستجابة لتطلعات المواطنين نتيجة للتسييس الوظيفي وضعف الكفاءة وانتشار مظاهر الفساد، مما استدعى ضرورة تقليص حجم تدخل الدولة (الدولة التنظيمية) والاتجاه نحو الخصخصة و الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، ونتيجة لذلك ارتفعت الأصوات المنادية باستخدام أدوات القطاع الخاص الذي حقق نجاحا كبيرا وتطبيقها تدريجيا في القطاع العمومي في الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام 1993بانشاء نظامًا لإدارة الأداء[1] وأصبح يسمى اختراع الحكومة[2]واستخدامها أحدث الأساليب و الوسائل وهذا ما قامت به كندا في 1994 ،اليابان 1996، المانيا 1999 (الدولة الحديثة)، فرنسا في2006 انشاء القانون العضوي للمالية " LA LOlF"[3] يقوم أساسا على مشاركة البرلمان في وضع الميزانية على أساس البرامج ومراقبة تنفيذها لتجسد مبدأ الشفافية والمسائلة، و العمل على تأهيل الموارد البشرية في القطاع العام بوضع إجراءات جديدة للتوظيف وتقييم المهارات[4].وبذلك تكون مبادرة الإصلاحات مست كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل كندا، السويد، نيوزلندا و استراليا[5]...الخ أين تم وضع نماذج نجاحهم على جداول أعمال المنظمة وامتدت إلى بعض الدول الإفريقية مع مطلع القرن الواحد والعشرين مثل جنوب إفريقيا، أثيوبيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية كالسعودية ،الأردن، مصر، تونس، الجزائر...الخ.

*** مؤشرات إدارية وتنظيمية:ضعف التسيير التقليدي**

جاء النموذج الجديد للإدارة العمومية بمنطق قائما على التقليل من البيروقراطية الإدارية(الويبرية) ذلك شكلا تنظيميا لقادر عل محاربة الفساد والمحسوبية من خلال إدخال مجموعة واسعة من القواعد و الإجراءات التي تهدف

[1]نفس المرجع،ص5.

[2] محمد السعيد جوال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مقال" ترقية أداء المنظمات العمومية في ظلNGP"،ع14، 2016، ص61

[3]Philippe marini, La loi organique relative aux lois de finances (Lolf) , un outil pour la réforme de l'état,Sociétal, N° 53 - 3e trimestre, 2006 ,p33 :
http://archives.institut-entreprise.fr/sites/default/files/article_de_revue/docs/documents_internes/societal-53-7-marini-reperesettendances.pdf.

[4]Sylvie trosa , ,Management public , deboeck,1er edition,Bruxelles, 2012 ,p14 :
https://www.academia.edu/29701967/Evolutions_du_management_public.

[5]تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي : https://www.oecd.orgh

إلى الحد من تداخل الصلاحيات انعكست سلبا على أداء تسيير المرفق العام ليصبح التسيير التقليدي موضع انتقادات كثيرة منها[1]:

1/قصور الأجهزة الإدارية:

-تفشي البيروقراطية وما تسببه في التعقيد والتماطل في تنفيذ الإجراءات الإدارية والناتجة عن سوء تشغيل الوظائف الإدارية.

-غياب مبدأ العقلانية في تسيير الموارد البشرية والمالية مقابل غياب المردودية والفعالية.

-حدوث خلل بين المواطن والإدارة.

-الفساد الإداري من رشوة ومحسوبية وتسيب العمل نتيجة لغياب الشفافية وقصور القيادة وضعف المراقبة[2].

2/ العوائق التنظيمية: و ذلك نتيجة عدة أسباب من بينها[3]:

-تبني نظاما مغلقا قائما على تطبيق اللوائح القانونية فقط دون مشاركة الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرار، مما جعلها بطيئة وغير قادرة على تلبية الاحتياجات التي يطمح إليها المواطنين.

-مركزية اتخاذ القرارات وتوجيه الإملاءات قد لا تتوافق كليا بما يتناسب مع متطلبات المواطنين .

-التداخل وازدواجية العمل في الأجهزة الحكومية.

-اعتماد إصلاحات شكلية فقط كلفت حقبة من الزمن قد استجابت لظروف معينة وألغيت في ظروف لاحقة.

*** مؤشرات اجتماعية:**

تعتبر العوامل الاجتماعية من اهم العوامل التى دفعت الدول باعادة حساباتها تجاه مواطنيها امام :

-النمو الديمغرافي في العديد من الدول لدرجة فاق معدلات النمو الاقتصادي والتوسع العمراني نتيجة النزوح نحو المدن والمطالبة بضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

-التحولات الديمقراطية: أضحى تقدم الدول يقاس بمدى الاعتراف بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتعددية عبر النقابات و المنظمات المدنية المحلية والدولية للضغط على القيادة العليا في مشاركتهم في اتخاذ القرارات المصيرية، ووضع مخططات تنموية تتلاءم مع ظروفهم على مستوى إقليمهم، وذلك بالتوجه إلى بناء صرح ديمقراطي بعيدا عن سياسة الإقصاء وأحادية القرار.

---

[1] محمد عبد الوهاب، البيروقراطية في الادارة لمحلية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية،2003،ص45.

[2] حمد قاسم القيروتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتنظيم،دار وائل للنشر،الاردن،ط1،2001،ص30.

[3] فارس رشيد،الفساد المالي والاداري في المؤسسات الانتاجية والخدمية،ط1،دار آيلة للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص28-29.

* **مؤشرات إيديولوجية:** بعد انفتاح الدول على العالم وإتباعها لنظام رأسمالي و اقتصاد السوق تشكلت معها معالم مشتركة أثرت على سياستها الداخلية والخارجية، فأزاحت العولمة الحدود بين الدول وجعلت من العالم قرية صغيرة استحال معها الفصل في تأثير الأحداث فيما بينها: مثل تأثير أزمة انخفاض أسعار أسهم الشركات الأمريكية عام2000[1] اثر سلبا على اقتصاديات مختلف دول العالم لخسارتهم الكبيرة من الاستثمارات والأموال استدعى إصلاحات جذرية في هياكل كل بلدلمواكبة مخاطر التحولات العالمية.

– تراكم الديون الخارجية التي تتحملها عدة دول خاصة النامية منها اين ارتبطت المساعدات المقدمة لها في شكل قروض واستثمارات بمدى قيام دول مدينة ومحفزة لدخول الاستثمارات الاجنبية.

–تدخل المنظمات الدولية كالبنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و حث الدول على المبادرة في مجال الاصلاح القانوني والاداري والتنظيمي[2]كأعمدة رئيسية لنجاح الاصلاح الاقتصادي.

* **مساهمات الدراسات الأكاديمية** : عرفت الفترة الممتدة من 1970 إلى الوقت الحالي العديد من الكتابات الأكاديمية نادت بتعزيز قدرات الحكومة ورفع مستوى أدائها:

–المفكرين الاقتصاديين اعتبروا أن استخدام آليات اقتصاد السوق[3]يساهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى الأداء الحكومي، ومن أجل ذلك دعوا إلى تقليص حجم تدخل الدولة الذي من شأنه القضاء على مشاكل البيروقراطية.

–كما جادل رجال التسيير منهم Tromou و Peter في منشورهما "البحث عن الامتياز". بأن تطبيق مبادئ القطاع الخاص على المؤسسات الحكومية يجعل منها قطاعا ناجحا متمكنا من مواجهة المخاطر والأزمات، بدليل النجاح الذي حققته الشركات الأمريكية وتسييرها واستخدامها أساليب رقابية جديدة تحسن من مستوى أدائها.–

ويرجع الفضل في تطوير نموذج الإدارة العامة[4]إلىHood Christopherسنة1991 ببريطانيافي تطوير نموذج الإدارة العامة في 1991 [5]، حيث تطرق إلى العناصر الأساسية لنموذج جديد في مقال نشرة بعنوان "التسيير العمومي الجديد لجميع الفصول" وهي الاستخدام الأمثل للموارد، اعتماد أدوات مراقبة التسيير لقياس معايير

---

[1]محمد قاسم القيروي ،الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع،الاردن،2001،ص26.

[2]ابراهيم شحاتة،ادارة سياسات التنمية ، سلسلة ندوات ومؤتمرات،ط1 ،معهد التنمية الاقتصادية – البنك الدولي ،القاهرة،1999،ص42.

[3] عطار نادية، أطروحة الماجستير "التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام"، جامعة تلمسان، 2015، ص 80.

[4]عاشور طارق، مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم و تعزيز تنافسية و كفاءة المنظمات الحكومية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2012، ع 1،ص 11.

[5]HoodCristopher(1947) هو بروفيسور بريطاني في جامعة أوكسفورد، ورئيسا لبرنامج البحث للخدمات العامة (2004–2010) مؤلفاته: "حدود الإدارة في 1976"– "أدوات الحكومة في1983"– "فن الإدارة أو الدولة في2000" – "أدوات الحكومة في 2007"

الأداء، تقسيم وحدات القطاع العام (اللامركزية)، تشجيع المنافسة في القطاع العمومي، تبني الأساليب الإدارية من القطاع الخاص...

-وفي نفس السياق قدم كلا من Osborneو Geobler كتابا بعنوان"إعادة اختراع الحكومة حتى تعمل بشكل أفضل وبأقل تكلفة"[1]وهذا من الركائز الأساسية التي يتوقف عليها هدف القطاع الخاص، إضافة إلى تبني عناصر أخرى كإدخال المنافسة، الرفع من المردودية بدلا من الزيادة في الإنفاق، إعتبار المواطن عميل لابد من إرضائه، ودور الحكومة يقتصر على الاستشراف والتوجيه، ...إلخ.

الفرع الثاني: الاطار النظري للتسيير العمومي الجديد

1. التعريف

من خلال الأدبيات التي أسست وناقشت مفهوم التسيير العمومي الجديد نستخلص على أنه نموذج جديد قابل لتعويض النظام الإداري التقليدي، و قد ظهر في بداية التسعينات في الدول الأنجلو- سكسونية ودول منظمة العالم للتنمية الاقتصادية في بداية السبعينات ثم انتشر إلى معظم دول العالم، يقوم على تبني تقنيات ومنهجيات حديثة طبقت بنجاح في القطاع الخاص من أهم مبادئه الرقابة على الأداء ؛الخصخصة؛ الشراكة بين القطاع العام والخاص ؛ الاعتماد على الإدارة بالنتائج ؛ التنافس بين الوحدات الإدارية و التحفيز على الأداء الفردي ؛ التأكيد على الكفاءة؛ مراقبة التكاليف، و جودة الخدمات المقدمة للعملاء، و المرونة التنظيمية من خلال تقليص تدخل الدولة و التغيير في أسلوب تسيير المنظمات العمومية و في آلية الجهاز الحكومي. فقد استمد أفكاره من العلوم الاقتصادية و الإدارية مما أحدث نقلة نوعية في ثقافة الإدارة، لبلوغ الهدف الأساسي من الإصلاح هو الاقتصاد في التكاليف و تحقيق الجودة المطلوبة لأداء الإدارة العمومية.

2. النظريات الحديثة للتسيير العمومي الجديد:

إنّ اختلاف تجارب الدول في تطبيق التسيير العمومي الجديد يرجع حسب خصوصيات منظماتها و الأوضاع والإمكانيات الموجودة وكذا الأطراف الفاعلة في تطبيق محتوى هذا النموذجالجديد وسوف نحاول عرض اهم مبادئه عبر مجموعة من التقارير الدولية و النظريات الحديثة:

[1] عاشور طارق، مرجع سبق ذكره، ص 119.

2.1تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD:بعنوان:" توفير المرونة الإدارية و المالية في القطاع العام"[1]، وقد ركزت في نموذجها الإصلاحي للإدارة العمومية على مجموعة من المبادئ الأساسية منها[2]:

- ✓ اللامركزية الإدارية مع تفعيل المساءلة تدعيم توجيه المهام من السلطة المركزية
- ✓ تشجيع المنافسة.
- ✓ الرقابة لضمان تحسين مستوى الأداء.
- ✓ تطوير تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمة العمومية.
- ✓ تحسين إدارة الموارد البشرية.

2.2 النظرية التسييرية: ركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة تطبيق مبادئ وأساليب القطاع الخاص على المؤسسات العمومية لتحسين فعاليتها، مايدعم الابتكار والمهارات للمسيرين في المؤسسات العمومية وكذلك إدخال التكنولوجيا في التسيير بشكل أفضل فرصة للتحديث الإداري[3]،وأن تدعيم اللامركزية الإدارية يخفف من التعقيدات الإدارية ويتيح قدر ممكن من الاستقلالية لمسيري البرامج مقابل تحملهم المسؤولية.

2.3 نظرية تحليل تكلفة الصفقات:

تعد من بين أهم الدراسات الحديثة لاقتصاد المؤسسة، وتستمد أفكارها من أعمال Caose (1937)، حيث أصدر كتابا بعنوان "طبيعة المؤسسة"[4] أقام دراسته حول سلوك المنظمات وعلاقتها بميكانيزمات السوق، ويرى Caoseأن المنظمات تلجأ إلى إبرام صفقات داخلية عوض اللجوء إلى ميكانزمات السوق، بهدف الاقتصاد في التكاليف، وفي نفس السياق قام O.Williason خلال سنوات السبعينات بتطوير مضمون هذه النظرية يمكن للمؤسسة العمومية من عقد صفقات مع الغير(كالمقاول) وفق شروط أفضل من السوق لتحقيق الكفاءة بأقل تكلفة.

[1] عاشور طارق، مرجع سبق ذكره ، ص118.

[2] OCDE, La gestion des performances dans l'administration : questions et illustrations, Paris, Gestion publique. Étude hors série, 2014,p. 41. / https://cerberus.enap.ca.

[3] عاشور طارق، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4] http://archive.jinan.edu.lb/conf/MGKE/9/52.pdf.

2.4 نظرية الوكالة: (la théorie de l'agencement)

استمدت أفكارها من مدرسة شيكاغو بدراسة العلاقة بين المالك والمسير (المنفذ) في بيئة الأعمال، فهي تعالج تضارب المصالح بين الطرفين حيث يفوض المالك المسير للقيام بصلاحيات واسعة تسمح له بالتعامل مع الزبائن بدلا من تقييده بشروط التعاقد، وهذا يعد من المبادئ الأساسية للتسيير العمومي الحديث إنشاء الحكومة لوكالات شبه مستقلة كما عرفها كريستوفر بوليت[1] بعد دراسة مقارنة حول وكالات الدولة شبه مستقلة في أربعة قطاعات في فنلندا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة تم تحديد تنظيمها بشكل حصري في القانون العام، وتتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية التي لا تتمتع بها الوزارة الأساسية ولكنها مع ذلك مرتبطة بالوزارةبما يكفي للسماح للوزراء بتغيير الميزانيات والأهداف التشغيلية الرئيسية للمنظمة لتقديم خدمات أفضل للعملاء [2]، وقد طورت هذه النظرية بما يسمى بالإجراءات بابرام عقد موقع بين الوزارة والوكالة حيث يتم فصل تصميم السياسات العامة من الوزارة عن تنفيذها وتقديم خدمات للمواطنين من طرف الوكالة باستخدام مؤشرات الأداء[3] تم تنفيذ ذلك في المملكة المتحدة، وفي هولندا اذ يعمل 77 ٪ من موظفي الخدمة المدنية حاليًا في الوكالات.

2.5 نظرية الخيار العام:(la théorie de choix publics)

تعد هذه النظرية إحدى فروع علم الاقتصاد ظهرت في نهاية الستينات خاصة مع أعمال مدرسة فرجينيا واعتمدت على دراسات الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من قبل Buchanan and Nutter[4] في تحليل سلوك الأفراد وفقا لاحتياجاتهم، وفي نفس الطرح يذهب أصحاب هذا الاتجاه في تقييم دولة الرفاه عند تحليل سلوك السياسيين والإداريين في الإدارة العامة كونهم يبحثون عن تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة عوض تحقيق المنفعة العامة وهذا ما سيساهم في إضعاف نجاعة المنظمات العمومية. طور المنظرون في الاختيار العام نماذج استنتاجيه لمجموعة من الافتراضات لشرح الظواهر الاجتماعية، كما أظهروا وجه القصور في التنظيم البيروقراطي على هذا الأساس أقرت هذه النظرية بإدخال آليات السوق على المنظمات الحكومية لتحسين كفاءتها[5] و هذا يتحقق

[1]Tom C, Per L, Paul G.) ,Organization Theory for the Public Sector, Instrument, culture and myth,Rrontlege,Londonand new york, 2009,p131, https://www.academia.edu.

[2] Michael Keating , ,Public Management Reform and Economic and Social Development, OECD, 2001,p150,https://www.oecd.org/gov/budgeting/43515306.pdf.

[3]Christian Visscher, autorités politiques et haute administration : une Dichotomie repensée par la ngp ? Revue internationale de politique comparée، Vol 2,N 11, 2004,p 210: https://www.cairn.info/revue-internationale-de-politique-comparee.htm.

[4]Gernod Gruening, réference susmentionnée,p5

[5]سمير محمد عبد الوهاب، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي،مقال بعنوان "الحكم المحلي و التنمية المحلي" ،من منشورات المنظمة العربية للتنمية المحلية، القاهرة، 2010، ص159.

بتّقليص من تدخل الدولة و السماح للمؤسسات الخاصة و العامة بالمنافسة مما يقلص من حجم التكاليف وتحسين الكفاءة.

و بذلك تعد ***نظرية الاختيار العام والوكالة*** من أهم أسس النموذج العقلاني الاقتصادي[1] في القطاع الحكومي بهدف الكفاءة الاقتصادية وتعظيمالمنفعة.

3. المبادئ:

تعقيبا على النظريات السابقة يمكن عرض أهم مبادئ التسسر العمومي الجديد:

– إعادة هيكلة الإدارات العمومية (تبسيط الهياكل الإدارية، من خلال خلق و حدات بسيطة متجانسة في الأهداف).

– فصل السياسة عن الإدارة يقتصر دور السلطة المركزية على وضع الخطط الاستراتيجية بينما تتولى الإدارة التنفيذ.

– تقليص التسلسل الهرمي للتخفيف من البيروقراطية (اللامركزية في اتخاذ القرار و تفويض الصلاحيات للمسؤولين المنفذين وحتى الموظفين لتحسيسهم بالمسؤولية).

– فتح مجالا للاتصال و الشفافية للمعلومات بين المستويات الدنيا إلى الأعلى.

– تبني أدوات حديثة لمراقبة التسيير كالمحاسبة التحليلية، لوحة القيادة..الخ لتقييم أداء المنظمة و تحقيق الاقتصاد و الفاعلية و الكفاءة.

–تشجيع المنافسة بين المؤسسات العمومية و بينها و بين القطاع الخاص.

– تشجيع الشراكة و التعاقد مع القطاع الخاص لجلب الاستثمار (الوكالات).

– تثمين دور الموارد البشرية وتحفيزهم لرفع مؤهلاتهم والتأقلم مع المعطيات الجديدة.

– تطبيق مبادئ الحوكمة (المسائلة، الشفافية، العدالة، الديمقراطية التشاركية....).

– استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيةلتحسين الخدمات العمومية.

– تحسين التسيير لتسهيل الإجراءات الإدارية بالنسبة للموظف و المواطن.

– ترشيد النفقات(موازنة على أساس البرامج و النتائج).

– تقريب الإدارة من المواطن واعتباره زبون لابد من إرضائه وهذا من أجل استجابة أفضل لمتطلباته(ميثاق المواطن).

[1]Anna Yeatma , the reform of public management: an overview-theory aa'dcomparative perspective ,Australian Journal of Public Adminisrarion Vol 53, N[3],1994,p13:
https://press-files.anu. edu.au / downloads/press/p190701/html/references.htm.

4. الأهداف و الآليات

جاء النموذج الجديد لأنظمة الإدارة العامة بإدخال تغييرات أساسية عليها بماتكفل تحقيق اهدافها تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهداف و آليات التسيير العمومي لجديد

الاهداف	الآليات
توجيه الإدارة الإستراتيجية في مختلف مجالات العمل	تنمية قدرات منظمات الجهاز الإداري على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية
المرونة والتكيف مع عوامل و متغيرات بيئية	إعادة تصميم الهياكل التنظيمية لمنظمات الجهاز الإداري وفق انماط جديدة
الكفاءة الإدارية	الامركزية(استقلالية اكثر للجماعات المحلية –تمكين الإدارات الوسطى والتنفيذية لتحمل المسؤولية) –تنمية مهارات لدى القيادات الإدارية – الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات العامة–إنشاء منظمات قائمة على الأداء–(**PBOS**) –
الكفاءة الاقتصادية	الارتفاع بمستوى الإنتاج و الإنتاجية والنوعية –الجودة – تعزيز الإبداع و التطور– إدخال آليات السوق
الحد من النفقات العامة	الخصخصة– المراقبة– إصلاحات ضريبية– الحوكمة – ربط التكاليف المالية وحجم الاستثمار بالمتطبات الاجتماعية الاساسية
تعزيز قدرات الموارد البشرية	استيعاب المتغيرات الحاصلة و المتوقعة من حيث الكم والنوع– وتنمية قدراتها (الاحتراف المهني)– التحفيز
تحسين الأداء	المسؤولية والمسائلة
تطوير برامج التنمية	توجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات مردودية كبيرة
تطوير القدرات الذاتية لمنظمات الأجهزة الإدارية	مسايرة التغيير (ادارة المخاطر) – وضع الخطط طولية المدى من خلال تحديد أبعاد الكمية والنوعية للأهداف العامة – استخدام أساليب وتقنيات التخطيط الحديثة و التكنولوجيا المتقدمة

المصدر : من اعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية:

-Flávio D, the implementation problem of new publicmanagement reforms: the dilemma of controland the theory of sequential failure, Vol 9, 2008,p 63: https://journals.sfu.ca/ipmr/index.php/ipmr.

Christopher P, comparative public administration, Public Administration Vol 89, N1, USA, 2011, p114–127, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-9299.2011.01904.x.

5.النماذج

لا يوجد تصميم موحد لنموذج التسيير العمومي في جميع الدول لاختلاف تركيبتها الإيديولوجية و نظامها السياسي و الاقتصادي ومصادر مواردها (الضرائب، الغاز، البترول ،الطاقات المتجددة..الخ) لهذا استخدمت نماذج إصلاحية مختلفة في العديد من الدول وفق اولوياتها المدرجة في برامج الإصلاح و تم ادراج مجموعة من الخصائص لأبرز النماذج في الجدول رقم 3:

الجدول رقم (3) نماذج التسيير العمومي الجديد

نموذج الادارة العامة الجديدة	نموذج ما بعد البيروقراطية	نموذج اقتصاد السوق	نموذج اختراع الحكومة	نموذج الحكومة الإلكترونية
– تقسيم القطاع العام إلى وحدات استراتيجية منظمة حسب المنتج (اللامركزية) – استخدام التقنيات الإدارية من القطاع الخاص –الكفاءة ، الفاعلية والفعالية والاقتصاد – إدخال المنافسة – معايير أداء واضحة وقابلة للقياس – – التوجه نحو تحقيق النتائج –ميثاق المواطن	– تعزيز ثقافة الوعي الذاتي والاستقلالية الفردية – إضفاء الطابع الاحترافية على الخدمة العامة – المسائلة –ديمقراطية تشاركية. – التنسيق بين مديري البرامج ومقدمي الخدمات والمواطنين (الفعليين و المحتملين).	–الخصخصة – التعاقد – اقتصاد تكاليف المعاملات – تخفيض الميزانية –التركيز على العميل –المنافسة –الرقابة على الأداء – التوجه نحو مخرجات النظام – الوكالة –حرية المبادرة و تحمل المسؤولية و المسائلة	–تطوير الأداء الحكومي – المنافسة –عصرنة نظام المعلومات – اللامركزية –التوجه نحو تحقيق النتائج – اعتماد إدارة الأعمال و منطق السوق –مشاركة المجتمع المدني –الشفافية الإدارية و المالية	–إدارة الكترونية لتخفيف الإجراءات الإدارية –الرقمنة باعتماد التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة –تحقيق التكامل التنظيمي بين الدوائر الحكومية –تفعيل أعمال القطاع الخاص مع الحكومة – مواصلة البناء التشريعي و القانوني –التوجه نحو المجتمع المعرفي

المصدر من اعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية :

-Yvon Pesqueux,New public management (NPM) et Nouvelle Gestion Publique (NGP),hal open science,Doctorat, France,2020,p6-8 : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02506340.

-Cristian Pliscoff-Varas, Implementing the new public management: problems and challenges to public ethics. The Chilean case, UAEM, N^{o} 73, 2017,p 6-11, http://www.scielo.org.mx/pdf/conver/v24n73/1405-1435-conver-24-73-00141-en.pdf.

-Faouzi B ., David A, les modèles de management : une étude exploratoire des discours des organisations ,Management et Avenir, N° 42 , 2011,| pages 33 à 53, https://www.cairn.info/load_pdf:

يتضح من خلال نماذج التسيير العمومي الجديد المختلفة أن هناك تقارب في محاور الإصلاح و ذلك يتوقف حسب الإمكانيات ومدى استجابة الأطراف الفاعلة فيه من حيث :

- التغيير في أسلوب الإدارة في القطاع العمومي بانتهاج أسلوب التسيير في القطاع الخاص وفق ميكانزمات السوق كالبحث عن تحقيق الأرباح، الرفع من المردودية، تقليل التكاليف ،البحث عن مصادر لتعبئة الخزينة العمومية ،تحديث الأساليب الرقابية.
- خدمة العملاء (اعتبار الموظف و المواطن زبائن).
- توسيع صلاحيات أكثر للجماعات المحلية.
- تقليل العمالة والتركيز على الكفاءة و الفعالية.

وعليه يمكن التمييز بين أسلوب التسيير في القطاع العمومي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4):مقارنة بين الإدارة العامة التقليدية و الادارة الجديدة

الموضوع	التسيير التقليدي	التسيير الجديد
الاهداف	الصالح العام	تحقيق النتائج - إرضاء العملاء-تجارية واقتصادية
الاطار التنظيمي	مركزي- التسلسل الهرمي للوظائف-بيروقراطي	لا مركزي-تفويض السلطات- الحوكمة
تقسيم المسؤوليات	تداخل في الصلاحيات	واضحة
نظام التوظيف	المسابقة- الترقية على أساس الاقدمية- مستقر	التعاقد-الترقية على أساس الكفاءة المهنية ومستوى الأداء- غير مستقر
نظام الرقابة	على أساس المتابعة	على أساس معايير الأداء
النظام الموازناتي	موجهة على أساس الوسائل--مكلفة	موجهة على أساس الأهداف-النتائج تقليص النفقات
محتوى الإصلاح	جزئي - مستوى التنفيذي	جذري-مستمر-مستوى الدولة
الطبيعة القانونية	قانون إداري	قانون تجاري

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على المصدر:

AMAR A., BERTHIER L, Le nouveau management public: avantages et limites, Gestion et Management Publics, vol.5, 2007،p3-10:
http://www.airmap.fr/wp-content/uploads/2018/06/GMP2007_5.4._Amar Berthier.pdf

الفرع الثالث. صعوبات و حدود تطبيق نموذج التسيير العمومي الجديد

بالرغم من النجاح الذي حققه نموذج التسيير العمومي الجديد إلا انه لا يخل من العديد من الصعوبات من حيث الفعالية و الملائمه في تحقيق التكامل بين الجانب القانوني والتنظيمي والمالي والموارد البشرية والحوكمة معاً، و حسب ظروف بلد مافي نفس الوقت شكلت صعوبات في اختيار النموذج المناسب الذي تتوقف عليه أجنده الإصلاح التي يمكن عرضها بايجاز لا الحصر :

1.قيود متعلقه بالموارد البشرية :

-تعلق الموظفين بنظام التوظيف العمومي لاتسامه بالاستقرار الدائم لوجود قانون ينظم صيرورة التوظيف العمومي يحدد الحقوق والواجبات تحمي الموظف مقارنه بالقطاع الخاص الذي يعتمد على نظام التعاقد .

- إشاعة افتقار قطاع العمومي من المرونة في التأقلم مع المستجدات.

-تخفيض درجه المسؤولية أدى إلى إضعاف الكفاءة مقارنه بالنتائج وذلك باستمرار الضغط في التقييم القائم على امتثال للقوانين بدلا من التقييم المستند على النتائج.

- مقاومه التغيير لانعدام الثقة بين الذين يقودون التغيير والمنفذين مما يؤثر على أداءهم قد يتعارض مع قيمهم الاجتماعية والثقافية مما يتطلب تنفيذه تدريجا قد يستغرق مدة من الزمن.

-حدود في تحفيز الموظفين لصعوبة تقييمهم وفق المعايير النوعية لأدائهم[1] بل على اساس الاقدمية.

-التهرب من المسؤولية نتيجة لتطبيق القوانين فقط وكبح المبادرات.

-صعوبة تقييم أداء الموظفين والمسئولين وفق معايير مضبوطة معترف بها عالميا تقاس عليها النتائج[2].

2.ارتفاع النفقات العمومية:

- لم تتمكن الدول من تقليص النفقات في البلدان ذو الدخل المرتفع حيث أن تقليص الوظائف وصل11% في القطاع العام بينما 70 % من الوظائف[3] لم تتغير لكونها غير قادرة على التعامل بفعالية مع النمو السريع للإنفاق العام في ارتفاع رواتب الموظفين.

[1]Huet J, et autres, les pionniers de la nouvelle gestion publique,l'expansion management review/2 ,N° 149, 2013,pages 113 à 121. https://www.cairn.info/revue-l-expansion-management-review-2013-2-page-113.htm.

[2]Guenoun .M, Le management de la performance publique locale.Etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales.hal, 2020, p195-2O5

[3]http://www.ipmr.net p21.

-تزايد النفقات العمومية لمواجهه الضغوطات في تحقيق التنمية الاقتصادية،البيئية و الاجتماعية حسب تقرير البنك الدولي في 2002 ،أشار أن البرازيل ارتفع استهلاكها من الناتج المحلي الإجمالي من 9٪ في عام 1980 إلى مستوى 20٪ في عام 2000.[1] كذلك بالنسبة إلى 25 دولة من أمريكا اللاتينية و 23 دولة أفريقية.

-نقص الموارد لتعبئة الخزينة العمومية لتمويل النفقات أمام تعقد إجراءات عصرنه الجباية الهادفة إلى تنويع المصادر الضريبية كمدا خيل ثابتة.

3.حدود تطبيق مبادئ الحوكمة:

التي تقوم على عدة أسس منها المسائلة ،التنظيمات القانونية و الشفافية في التسيير، الا ان تطبيق ذلك عرف مجموعة من القيود:

-عدم الشفافية في تقديم المعلومات وقد تكون مغلوطة بالتلاعب بالمؤشرات من طرف الجهات الفاعلة مما ينعكس سلبا على الحقائق وهنا تكمن المخاطرة بسبب التركيز على مؤشرات الأداء وفقدان المعنى العام للإجراءات العامة ولعالجه ذلك قررت بريطانيا واستراليا في أوائل العقد الأول من القرن 21 بوضع مقاييس الأداء بدلا من المؤشرات.

-تقديم إحصائيات مغلوطة أدى في الواقع إلى ارتفاع الخدمات المكلفة لا تستخدمها الحكومة ولا الإدارات مما دفع مثلا ألمانيا في إصدار قانون 2007 يخص إنشاء الوكالة الوطنية بجمع نتائج القياس لتقييم السياسات العامة وجوده الخدمات.

-عدم التحكم في تكنولوجيا المعلومات الجديدة خاصة في بعض الدول النامية حيث جودة المعلومات تحدد جودة اتخاذ القرار والعكس صحيح.

-عدم القدرة على القضاء على الفساد بشتى أنواعه .

-صعوبة تحديد الحوافز المادية و المعنوية لان هناك رؤى متباينة في التقييم أمام التعقيد الفني الإداري مما يجعل المساءلة معقدة .

-المراقبة لا زالت قائمه على امتداد في تنفيذ القواعد و على درجة الامتثال للأوامر والقواعد والقرارات بدلا من التركيز على النتائج.

[1] http://www.ipmr.net, p47.

4.صعوبة فصل الإدارة عن السياسة :

- نتيجة التضارب بين المصالح عرقل من طبيق أجندة الإصلاح و منها:

-ضعف القيادة الإدارية نتج عنه التسيس الوظيفي المبني على الولاء و العلاقات الاجتماعية و إشاعه الديمقراطية في قالب سياسي دون تطبيقه في الواقع.

-صعوبة التغيير الجدري في القوانين والتنظيمات بدلا من تعديلها أو إتمامها التي تحدد حجم ونمط تدخل الدولة تتوقف على مدى استجابة القوى السياسية لمتطلبات الإصلاح الجديدة.

-خلق مقاطعات جديدة مست الحدود ،السياسات و هياكل تنظيمية جديدة خلفت تجزئة مؤسسية واسعة النطاق، أدت إلى ازدواجية و تداخل عمل الأجهزة الإدارية تأزمت معها العلاقات بين المعينين والمنتخبين مما انعكس سلبا على الأهداف التنموية في المجتمع.

-شكل التوجه اللامركزي إلى ضعف الرقابة و مشاكل تنسيق بين واضعي السياسات العامة ومنفذيها خاصة إن لم يحصل برنامج الإصلاح المقترح على التعاون المتزامن من الجهات الفاعلة لأغراض التعديل المالي والتغيير المؤسسي.

5.حدود تطبيق مبادئ القطاع الخاص:

لا يعني تطبيق بعض الآليات التي لقيت نجاحا في القطاع الخاص يمكن تطبيقها بسهولة في القطاع العام ويعوذ ذلك إلى أن:

-أغلبية الدول لا زالت تحتفظ بالموازنة العامة التقديرية لان التغيير في طبيعة الموازنة يتطلب معه أسلوب جديد للرقابة الإدارية والمحاسبية تحتاج إلى كفاءات محترفه وفنيه عالية المستوى و أساليب جديدة لتعبئة مواردها.

-خصخصة المؤسسات العموميةأثر سلبا على الوضع الاجتماعي للموظفين نتيجة تسريح العديد منهم واحالتهم على البطالة و حقق كفاءة متباينة بين مختلف القطاعات الحكومية[1]

-تداخل المناهج في توجيه الإدارةالعامةالجديدة بين السعي في تعظيم المنفعة وبين كسب ثقه العميل.

-التباين في الأهداف حيث تسعى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى تعظيم مكاسبها .

[1]T. Christensen, Paul G.,RonessandKjell Arne Røvik , « Organization Theory and the Public Sector Instrument, culture and myth, routlege, 1er edition, Canada, 2007, p158-160: http//www.eBookstore.tandf.co.uk.

-الشراكة مع القطاع الخاص في تسيير بعض المرافق العمومية هو منبع العديد من المشاكل إذا لم يتم تكييف هيكل الخدمة العامة مع التدقيق المحاسبي وتعزيز آليات المسائلة.

-غالبا ما ارتبط توفير التكاليف بالتعاقد إلا أنها تشكل توجه اقتصادي ضيق دون توقع الآثار الجانبية السلبية (البطالة، مستوى أجور منخفضة والعقود قصيرة الأجل).

6.صعوبة تطبيق معايير الأداء:

تواجه المؤسسات العامة التحديات في قياس آثار و انعكاسات الإصلاحات حيث سنحاول تقديم وصفا موجزا فيما يلي[1]:

-تكمن صعوبة تقييم الأداء بين الاستقلالية في تقييم النتائج و تحديد المسؤولية مما يستوجب تحديد نوع المعايير لتقييم أساليب عمل المنظمات العامة .

-تقييم الأداء في الإدارات بثقافة المركزية تتطلب جزءًا كبيرًا من وقت المعالجة و تحليلا لمعلومات وكفاءة عالية من قبل المديرين التشغيليين لصياغة التقارير للهيئات المركزية.

-أدى منطق السيطرة الهرمية عن بعد،من خلال عمليات التفتيش العامة إلى زيادة في ظاهرة "الأداءالورقي" وبيروقراطية حقيقية، وأصبح قياس الأداء في القطاع العام يستجيب أكثر للحاجة إلى الشرعية أكثر من البحث الحقيقي عن الكفاءة.

-الاعتقاد بأن الاهتمام بالأداء يؤدي إلى جودة الخدمات المبني على نموذج العقلانية البحتة دون النظر في آثاره السلبية على المدى الطويل.

-نتيجة لصياغة أهداف غير واضحة ومتضاربة جزئيًا و للتغييرات الحكومية المستمرة يتغير معها طرق قياس مؤشرات أداء يشكل الأمر أكثر صعوبة لقياس التأثيرات والنتائج.

[1] T. Christensen, Paul G,réferencesusmentionée,p151

الشكل رقم 1:صعوبات تطبيق التسيير العمومي الجديد

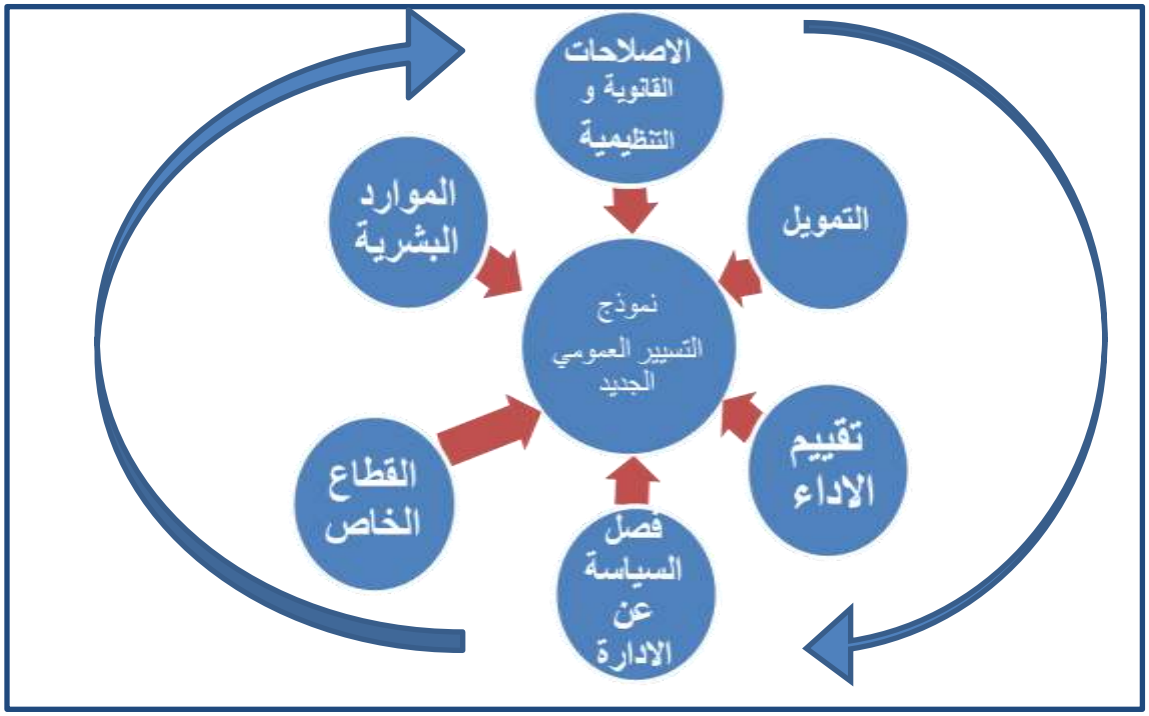

المصدر:من اعداد الباحثة بناءً على المعطيات السابقة.

والجدير بالذكر أن استخدام أي نموذج للتسيير العمومي الجديد في القطاعات الحكومية لأي بلد بحاجة إلى إصلاح مستمر ،و لا يعني ذلك بالضرورة أنه هناك مشاكل في الدوائر أو المؤسسات الحكومية تستوجب حلولاً بل عملية تطوير باقية مادامت هذه المنظمات العامة و الأجهزة الإدارية موجودة. وكل توسع في الإصلاح إلا ما يرافقه مجموعة من الصعوبات يتطلب تدليلها مدة طويلة من الزمن تراعي فيها كل التأثيرات السلبية او المخاطر التي قد تظهر انعكاساتها في المدى الطويل.

المبحث الثاني. عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر

سنقدم نظرة موجزة حول الإدارة الإقليمية والحكم المحلي وعدم التركيز الإداري من حيث أوجه التشابه والاختلاف ثم عرض تحليلي حول الإدارة الإقليمية وتحديد مكانتها بين المركزية و اللامركزية، وصولا إلى معرفة واقع عصرنه الإدارة الإقليمية في الجزائر وإبعادها.

المطلب الأول.الإدارة الإقليمية والحكم المحلي

تتمثل اللامركزية في الدول في الإدارة المحلية أو الحكم المحلي فكلا المصطلحين يعبران عن الاستقلالية للجماعة الإقليمية في تحقيق مطالبهم التنموية في حدود إقليمهم، بما يناسب طبيعة الظروف والإمكانيات و المكتسبات

و الإجتماعية التي يتميز بها كل إقليم من أقاليم الدولة، و لهذا يعد الحكم المحلي من المفاهيم القريبة من مفهوم الإدارة المحلية مشكلان أسلوب واحد قد يختلف تطبيقه من دولة إلى أخرى وذهب اتجاه آخر بوجود اختلاف بين المصطلحين و لتوضيح المعنى أكثر سوف نتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الفرع الأول: ماهية الإدارة الإقليمية

1- مفهوم الإدارة الإقليمية:

لقد أجمع المختصين في دراسة الإدارة المحلية أنها عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيمية للدولة ويتكون المصطلح من كلمتين « Administration » وتعني الإدارة وما لها من وظائف مالية وبشرية لتحقيق أهداف محددة على المستوى المحلي(الداخلي) ،« locale»نسبة إلى موضع خاص بمنطقة معينة وقد تعددت الدراسات والأبحاث في تحديد معناها إلا أن ذلك يرجع لطبيعة الأنظمة السائدة لمختلف الدول ولكن أشهرها النموذج الفرنسي[1] الذي يعرفها من منظور اللامركزية الإدارية، إذ يتحقق التجسيد المادي للامركزية من خلال نقل اختصاصات كانت تمارسها السلطة المركزية إلى هيئات إقليمية أو محلية،تتمتع بشخصية اعتبارية متميزة، و مخولة بقدر من الاستقلالية الذاتية لتسيير شؤونها تحت رقابة السلطة المركزية.

- تعرف أنها رقعة جغرافية مؤهلة ويتم إنشاؤها بموجب قانون وفق تقسيمات سياسية وإدارية تدير أمورها سلطة محلية منتخبة، تستمد سلطتها من السلطة المركزية لها الشخصية المعنوية والذمة المالية[2]تؤدي الخدمات تبعا لسياسة العامة للدولة وتخضع لرقابتها .
- بالنسبة للقانون الجزائري تمثل الإدارة الإقليمية في الجزائر البلدية والولاية من خلال التوجه إلى اللامركزية الإدارية على أساس دستوري[3] الذي خص " الجماعات الإقليمية للدولة هي: البلدية و الولاية"

يمكن أن نخلص أن الإدارة الإقليمية لها مجموعة من المقومات وهم السكان المقيمين في حدود جغرافية معينة من خريطة الدولة، تربطهم خصائص معينة كالقيم الإجتماعية (اللغة، العادات، التقاليد والأعراف، تاريخية...) يمثلهم مجلس شعبي محلي منتخب الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة بهدف إحداث تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وفق تنظيم قانوني ويخضع لرقابة الحكومة المركزية.

[1] غويني العربي، مرجع سبق ذكره ،ص23.

[2] أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره،ص18.

[3] المادة 15 (فقرة 01) من دستور 1989 على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية:
https://www.el-mouradia.dz/assets/texts/constitution/1989.pdf.

2- مميزاتها :

- توجد ضمن إقليم معين في شكل مناطق أو أقسام جغرافية محددة من إقليم الدولة فسميت باللامركزية الإقليمية.
- لها الشخصية المعنوية والذمة المالية كي تتمكن من ممارسة نشاطها التنموي.
- تعبر عن الديمقراطية بوجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين.
- تخضع للرقابة و الإشراف المركزي[1] للتأكد من تنفيذ السياسة العامة للدولة خاصة في مجال التسيير المالي و ضمان وحدتها.
- نشاطها محليا تساهم في تخفيض الضغط على الدولة وتقسيم المهام خاصة بعد توسع نطاق وظائفها كون الإدارة الإقليمية الأقرب إلى المواطن، والمطلع على خصوصياته ومتطلباته الأساسية وإشراكهم في إدارة شؤونهم وتحمل المسؤولية اتجاههم.
- تشغل القاعدة الخلفية لتنمية كفاءة الإطارات و الموظفين و تمكينهم من تقلد مناصب سامية في الدولة.

و بذلك فان الإدارة الإقليمية تعد أسلوبا تنظيميا إداريا لتحقيق أهداف الدولة في كل الميادين، و وسيلة لرفع الكفاءة الإدارية وتقديم الخدمات العمومية.

الفرع الثاني: الإدارة الإقليمية وعلاقتها بالأنظمة الإدارية الأخرى.

1. الحكم المحلي:

لم يعرف نظام الحكم المحلي بشكله القانوني بعد قيام الدولة الحديثة لثقل أعباؤها و توسع نشاطاتها مع مطلع القرن التاسع عشر، وتعتبر انجلترا من البلدان الأوائل التي تبنت هذا النوع من التنظيم منذ سنة 1835 بصدور القانون الإصلاح العام ، يليه قانون هيئة البلديات عام 1888، ثم صدر تشريع عام 1894 بتكوين مجالس المدن والأرياف في إنجلترا،وعرف الحكم المحلي انتشارا واسعا في الدول الأوربية وكوسيلة للتحرر من السلطة المركزية إلى اللامركزية الوزارية، وانتشر بعد ذلك في أوربا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية،وقد تعددت تعاريفه بتعدد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ومنها:

- الحكم المحلي بالمفهوم الإنجليزي انه إدارة محلية تتولاها هيئات منتخبة، مكلفة بمهام إدارية و تنفيذية، تخص المقيمين في نطاق محلي محدد، ولها سلطة إصدار القرارات و اللوائح، لها الشخصية المعنوية و الاستقلال الذاتي.

[1]- أيمن عودة المعاني ،مرجع سابق، ص 279.

- هو توزيع السلطات الثلاث ممثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بين الأجهزة المركزية في العاصمة وبين حكومات الأقاليم.
- هو عبارة عن استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
- الحكم المحلي حسب تقرير الأمم المتحدة عام 1961عبارة عن وحدات سياسية تنشأ بالقانون ولها هيئات منتخبة تمارس سلطتها في بقعة جغرافية محددة، وتعمل على تسيير الشؤون المحلية ولها سلطة فرض الضرائب.

ومنه فان نظام الحكم المحلي يظهر في صورة اللامركزية السياسية وهو أكثر استقلالية في علاقته مع السلطة المركزية مرتبط بمبدأ تكوين الدولة بصورة موحدة أو مركبة أو فيدرالية، من خلال توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية و حكومات الدويلات(الولايات) التابعة لها ، حيث تمارس الهيئة المنتخبة صلاحيات واسعة تضمن جزء من السيادة القانونية الداخلية لها اختصاصات تشريعية، قضائية و تنفيذية مع الرقابة المتبادلة بين الحكومتين في تسيير الشأن العام .

أثار الحكم المحلي و الإدارة الإقليمية جدلا واسعا في كتابات الدارة العامة من حيث أوجه التشابه إذ كلاهما لهما نفس الأسلوب التنظيمي اللامركزية الإدارية والإقليمية ، وانه مجرد خلاف لفظي فقط بين فرنسا الإدارة المحلية وفي بريطانيا الحكم المحلي إلا إن هناك ما يُبَين أوجه الاختلاف بينهما أين سنحاول عرض ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (5):أوجه الإختلاف بين الإدارة الإقليمية والحكم المحلي

أوجه الإختلاف	الإدارة الإقليمية	الحكم المحلي
السلطة	إختصاصات محددة	إختصاصات واسعة
شكل الدولة	بسيطة و مركبة	مركبة (الفيدرالية)
اللإمركزية الإقليمية	بالانتخاب المباشر	بالتعيين و الانتخاب
الإختصاص	محددة بموجب التشريعات العادية في الدولة	محددة بموجب دستور
اللامركزية	الإدارية	السياسية–الإدارية–التشريعية–القضائية
الرقابة	رقابة و إشراف السلطة المركزية	رقابة غير مباشرة من السلطة المركزية
القوانين	قوانين خاصة به صادرة عن السلطة التشريعية	تنفذ قوانين الدولة
التنظيم	تخضعللقانون الاداري	يخضع للقانون الدستوري

المصدر: من اعداد الباحثة من المصدر أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره ،ص44.

2. الإدارة بين المركزية و اللامركزية:

يتخذ التنظيم الإداري في الدول الحديثة صورتان هما المركزية و اللامركزية، و على الرغم من تعارضهما النظري، فإنهما متكاملان، و لا يمكن تصور قيام اللامركزية إلا في كنف المركزية[1].

أ/ المركزية الإدارية

1. **مفهومها**: تقوم المركزية في مفهومها العام على مبدأ التوحيد و عدم التجزئة، بحيث يكون مركزيا، كل نشاط في الدولة تكون سلطة البت فيه من اختصاص فرد أو هيئة مركزية، و يمكن للمركزية أن تظهر وفقا للميدان السياسي، الاقتصادي و الإداري.

-سياسيا: تظهر المركزية في الميدان السياسي تحت اسم المركزية السياسية، و ذلك عندما تكون أمام نظام سياسي لا يسمح بالتعددية السياسية، و يؤسس نهجه الدستوري على مبدأ تركيز السلطات السياسية في يد الفئة الحاكمة.

-اقتصاديا: يمكن للمركزية أن تظهر في الميدان الاقتصادي، و ذلك عندما تكون مسألة توجيه و إدارة الاقتصاد القومي في يد السلطات المركزية في الدولة، بدون ترك أي مجال للقطاع الخاص.

-إداريا: (المركزية الإدارية)، فتعني جمع مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة لدى هيئة واحدة تكون عادة في العاصمة، وبشكل يؤدي إلى توحيد الأسلوب الإداري و تجانسه في كل أرجاء الدولة، و تمارس الهيئة التنفيذية هذه الوظيفة إما بنفسها و هذا ما يسمى بالمركزية المطلقة أو من خلال موظفين و هيئات تابعة لها، موزعين على مختلف أقاليم الدولة و يعملون باسمها، وهذا ما يسمى بالمركزية المعتدلة، ومن هنا يمكننا التمييز بين صورتين من المركزية الإدارية[2] وهما:

- ✓ *المركزية المطلقة: (التركيز الإداري):* يقصد بها حصر السلطة للقرارات في كل الأمور بيد الرئيس الإداري الأعلى (رئيس الدولة، الوزير، المدير العام....) دون مشاركة أحد من نوابه أو مرؤوسيه في ممارسة هذه السلطة، إلا انه مع اتساع مساحة الدولة و تشعب واجباتها لم يعد اليوم من تصور وجود هذا النوع من التنظيم.
- ✓ *المركزية المعتدلة: (عدم التركيز الإداري)* يقوم الرئيس الإداري من خلالها بنقل سلطة البت في اتخاذ القرارات في جانب من اختصاصه إلى نوابه و مرؤوسيه الأكثر قربا و اتصالا بالجمهور، و الأكثر تفهما للمشاكل و

[1] اصفوان ، الإدارة المحلية، دار الباي للنشر و التوزيع،2008، ص15.

[2] محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1984، ص24.

الصعوبات التي تواجه سير العمل الإداري دون الرجوع إليه، ويظهر ذلك جليا في مسألة توزيع الاختصاصات الإدارية ما بين السلطة المركزية في العاصمة و فروعها أو ممثليها في الأقاليم.

2. مزايا و عيوب المركزية الإدارية:

2.1.المزايا:

- توسع سلطة الحكومة المركزية على مختلف أرجاء الدولة .
- تمثل الأسلوب الجيد لإدارة المرافق العامة التي تهم كل المواطنين.
-تؤدي إلى توحيد النظم الإدارية في الدولة و تجانسها.
-تساهم في تقليل النفقات العامة وذلك راجع إلى محدودية الوحدات الإدارية في ظل النظام المركزي.

2.2. العيوب:

- يعتبر الأسلوب المركزي نقيض للديمقراطية لأنه لا يعطي للمواطنين حقهم لاختيار ممثليهم لإدارة مرافقهم المحلية.
-زيادة أعباء العمل على موظفي السلطة المركزية مما يعقد الإجراءات الإدارية التي تنعكس سلبا في أداء الخدمات التي تقدم للمواطنين.
-عدم ملاءمة القرارات الإدارية المركزية في كثير من الأحيان مع واقع و مطالب المجتمع المحلي وبيئته التي تختلف من إقليم لآخر.
- نقص المعلومات اثر على قرارات السلطة المركزية أدى إلى إهمال الوحدات الإقليمية و التركيز على العاصمة و المدن الكبرى و استفادتهم من المشاريع الكبيرة.

وهذا ما يبين التقارب الكبير بين أسلوب عدم التركيز الإداري والإدارة المحلية أين تؤخذ سلطة اتخاذ القرارات الإدارية من يد السلطات المركزية في العاصمة وتمارس من قبل جهات أخرى توجد في الأقاليم،و يعتبر عدم التركيز الإداري خطوة نحو الأخذ بنظام الإدارة المحلية و الانتقال من مرحلة تطبيق المركزية الإدارية الخالصة و الأخذ باللامركزية الإدارية في ظل السلطة المركزية.

ب/اللامركزية الإدارية:

1.مفهومها :تقوم اللامركزية الإدارية على أساس توزيع الوظائف الإدارية في الدولة ما بين الحكومة المركزية في العاصمة و هيئات إقليمية أو مرفقيه، مستقلة نسبيا،و تعمل تحت رقابة وإشراف الحكومةالمركزية[1].

[1]محمد عياصدة ،التخطيط الاقليمي،دار حامد لنشر والتوزيع ،عمان،2008،ص136

و عليه فإن اللامركزية الإدارية مصطلحا مرادفا للإدارة الإقليمية من منطلق نقل بعض مظاهر النشاط الإداري(التخطيط والتمويل والتسيير)المتعلق ببعض مهام الحكومة لهيئات شبه المستقلة في المستويات الدنيا لإدارة أو وحدات الإدارة الدنيا[1].ويتطلب ذلك مستوى كاف من الموارد المالية سواء محليا أو من إعانات الدولة ويكون لها سلطة القرار على تنفيذ نفقاتها.

2.صورها : و يتحدد تنظيم اللامركزية الإدارية إما على أساس إقليمي، أو على أساس مرفقي.

-*اللامركزية الإقليمية:* تعني اللامركزية الإقليمية، تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، و ذلك بأن يتخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور، يكون منتخبا في أغلب الأحيان من قبل المواطنين المقيمين في نفس الاقليم ، ويتمتع بنوع من الاستقلال الإداري و المالي، مع خضوعه لإشراف و رقابة الحكومة المركزية في إطار ما يسمى بالوصاية الإدارية.[2]ومنه اللامركزية الإقليمية هي نفسها الإدارة الإقليمية.

-*اللامركزية المرفقية:* تعني اللامركزية المرفقية قيام مؤسسات أو هيئات مستقلة من الإدارة المركزية بممارسة اختصاصاتها المحددة على مستوى الأقاليم و الوحدات التي تتكون منها الدولة، و يهدف ذلك إلى إدارة هذه المنظمات على أسس اقتصادية توفر لها الحرية و المرونة الغير متاحة في الأجهزة الحكومية المركزية.[3]

3.المزايا و عيوب اللامركزية الإدارية:

3.1**المزايا:**

- تشكل اللامركزية تكريس للمبادئ الديمقراطية[4] السياسية التي تمنح للشعب حقه في اتخاذ القرارات التي تناسب مطالبه المشروعة وانتخاب من يمثله في إدارة المرفق العام.

-تساهم اللامركزية الإدارية من خلال هيئاتها المرفقية او المصلحية في تخفيف الضغط على السلطة المركزية من خلال تقاسم الوظائف وتفرغها الى المهام الكبرى وإدارة المرافق الوطنية.

[1]دليل تكويني برنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة و المستدامةللمرأة فيا لمجالس المنتخبة المحلية ،ص 42، 2018 في الموقع :
https://www.interieur.gov.dz/images/AR-guide-07-03-18-Final.pdf

[2]محي الدين القيسي،مبادئ القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،1999،ص11.

[3] علي زغدود،الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، الطبعة الثانية،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984 ، ص21.

[4]عمار بوضياف،الوجيز في القانون الاداري،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2007 ،ص 44 .

– التوجه نحو الاستفادة من جل المشاريع التنموية بدلا من التركيز على الأقاليم الكبرى والعاصمة استنادا إلى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

– التدخل المباشر في إيجاد الحلول للمشاكل المحلية كونها الأقرب إلى المواطن بدلا من انتظار تدخل السلطة المركزية والذي غالبا ما يكون متأخرا.

– تحقيق العدالة في الاستفادة من الدخل القومي والضرائب العامة لسد احتياجاتها.

– تجنب الروتين الإداري من حيث العمل المتواصل في التخفيف من الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.

3.2 العيوب:

–يؤدي هذا النظام إلى المساس بوحدة الدولة من خلال توزيع الوظيفة الإدارية بين الوزارات والهيئات المحلية،خصوصا إذا كانت لا مركزية مطلقة على ضوء تجارب الدول تمهيدا للحكم المحلي المؤسس على اللامركزية السياسية[1].

– قد ينشأ خلاف بين الهيئات اللامركزية و السلطة المركزية لتمتعهما بالشخصية الاعتبارية مما يؤثر على السياسة العامة للدولة بالانسياق وراء النزعة الجهوية وتفضيلها للمصلحة الإقليمية المحلية على المصلحة الوطنية.

– افتقار الأعضاء المنتخبين للخبرة والكفاءة المهنية مما يؤثر سلبا على كفاءة الجهاز الإداري، بفعل تأثير الدعاية الحزبية والتي لا تشترط ذلك في قوائم الترشح أو حتى الإشارة إليها في نص قانوني محدد.

– غالبا ما تكون الهيئات اللامركزية تشمل قاعدة خلفية للفساد المالي والإداري باعتبارها فرصة لتحقيق المصالح الخاصة.

المطلب الثاني: منطلق إصلاح الإدارة الإقليمية في الجزائر

الفرع الأول: الاطار المؤسسي للإدارة الاقليمية

يبرز تطور الإدارة الإقليمية الجزائرية على المستوى التنظيمي من خلال النصوص الأساسية و المتمثلة في الدستور و النصوص القانونية الخاصة بالجماعات المحلية لا سيما قانون البلدية والولاية بصفتهما الجماعات الإقليمية اللامركزية الترابية والقاعدة الأساسية لتحقيق التنمية بالتكيف مع المستجدات و المطالب الاجتماعية.

[1] عمار بوضياف،مرجع سابق ،ص45

1.البلدية

مصطلح البلدية مشتق من كلمة بلدة أو جزء من البلد و تقع ضمن حدود جغرافية معلومة، وهي أصغر جزء في التنظيم الإداري لإقليم الدولة وبضمها مع عدة بلديات تشكل بذلك ولاية ، يدير شؤونها مجموعة من الأفراد المنتخبين لتشكيل المجلس الشعبي البلدي يحدد عددهم وفق الكثافة السكانية في حدود معمرتها يترأسهم احد الأعضاء يدعى رئيس البلدية .

1.1.تعريفها: ولتحديد التعريف الدقيق للبلدية في الجزائر سنتناول ذلك إقليميا، و قانونيا :

*__إقليميا__: تم اعتماد مجموعة من المعايير في التقسيم الإداري للإقليم في الجزائر على الكثافة السكانية،التقسيم التاريخي القائم منذ الاستعمار، معيار المساحة أو على أساس عشائري[1] دون التأسيس وفق المعايير العلمية و الموضوعية.

وخص القانون البلدي بتحديد اسم البلدية وحدودها ومقرها الرئيسي بتسخير كافة الإجراءات التقنية والمادية[2]،كما ان تغيير اسمها او ضمها الى بلدية اخرى من نفس الولاية يكون بناءً على مرسوم رئاسي[3] .

* __قانونيا__: تضمن الدستور 1996 في مادته 16 الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية. كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2):المستويات الاقليمية في الجزائر

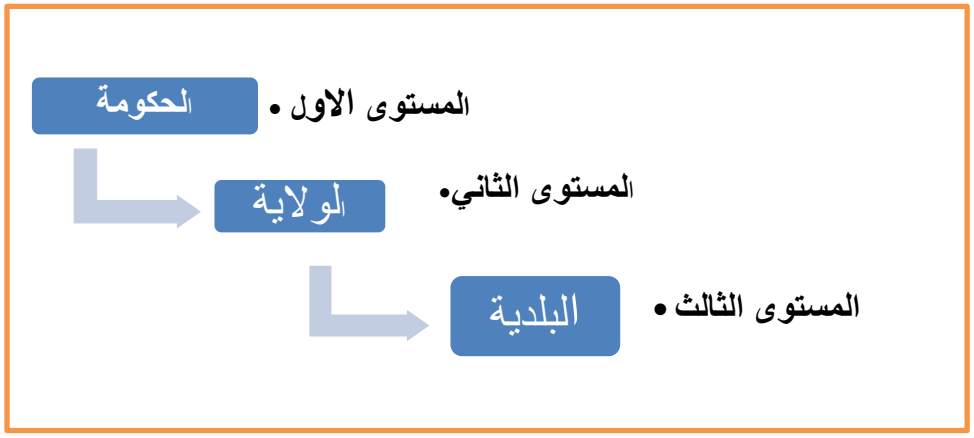

المصدر :من اعداد الباحثة

البلدية هي: "الجماعة القاعدية" حسب ما نصت عليه المادة 140 من نفس الدستور. بمعنى أن البلدية هي القاعدة الأساسية في هرم التقسيم الإداري الجزائري يتولى تسيير شؤون سكانها مجلس منتخب و هيئة تنفيذية.

[1] كمال جعلوب ، مرجع سبق ذكره،ص 116

[2] المادة 6 من القانون البلدي رقم 10-11مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22يونيو سنة ،2011 و المتعلق بالبلدية.

[3] انظر المواد من 7 الى 9 من القانون البلدي،نفس المرجع.

وهي أدنى سلطة في النظام اللامركزي تمارس صلاحياتها في تسيير شؤونها العمومية واستغلال مواردها ضمن حدودها الجغرافية. وهذا ما تضمنه القانون الأخير الصادر في2011" *أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة تحدث بموجب القانون*[1]" أي لها الاستقلالية المالية والإدارية المطلقة تحت إشراف ورقابة الدولة.

1.2.الإصلاح التنظيمي للبلديات: لقد عرفت تنظيم البلديات عدة اصلاحات منذ الاستقلال حيث:

أ/ مرحلة سياسة الحزب الواحد(منذ الاستقلال الى 1984):

بعد الاستقلال تعرضت الجزائر إلى أزمة كبيرة في تسيير الهيئات الإدارية المختلفة و ذلك بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية، حيث تبين النقص في الإطارات الجزائرية ومحدودية كفاءتها، لجأت إلى إعداد قانون بلدي جزائري يخص الإصلاح الإقليمي للبلديات وذلك من خلال تجميعها، حيث أصبح عدد البلديات 679 بلدية سنة 1963[2] بعدما كان عددها 1578[3] بلدية، والتي اصطنعها المستعمر الفرنسي منذ 1884من أجل خدمة مصالحه وبسط نفوذه فقسم التنظيم البلدي الى 03 أصناف تبعا لمميزات تلك المناطق وهي البلديات الأهلية ،المختلطة والبلديات العاملة .كما عرفت هذه المرحلة تعيين لجان خاصة من أجل تدعيم البلديات في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، من ممثلين عن الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني)،حيث بقيت البلدية تسير وفقا للقواعد التي ورثت عن الاستعمار. فيما بعد صدر قانون 67-24 المادة الأولى منه و المؤرخ في 12 جانفي 1967 الذي يعتبر أساس التنظيم البلدي بالجزائر، أقيمت أول انتخابات محاولة لبعث الديمقراطية في المجال الإداري[4]. واستمرت الدولة بتقديم الإصلاحات في قطاع الجماعات المحلية لترقية دورها المنوط بها في المجال التنموي[5]، وتنسيق عملها مع باقي القطاعات التي تتقاطع معها بشكل عام في تسيير شؤون المواطنين و النهوض

[1]المادة 1 من قانون الجماعات المحلية المؤرخ في 2011/07/03 ص 5 ' الجريدة الرسمية رقم 37".

[2]المرسوم رقم 189/63 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية ع 35 المؤرخة في 31ماي 1963.

[3] بن شعايب نصر الدين؛ شريف مصطفى،مقال "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائ"،مجلة الباحث،جامعة تلمسان،الجزائر، ع2012،10،ص162.

[4]محمد الصغير بعلي،الادارة المحلية الجزائرية،دار العلوم للنشر والتوززيع،عنابة،2013,ص42.

[5]المادة 34 من االامر 67-24،ج.ر.م، ع97،المؤرخة في 30نوفمبر1971.

بالمشاريع التنموية[1] ليرتفع عدد البلديات إلى 1541 و عدد الولايات إلى 48ولاية [2] حسب التقسيم الإداري لسنة 1984.

ب/مرحلة الانفتاح السياسي(1989 الى 2016):

عرفت نلك الفترة الانتقال نحو التعددية السياسية بإصدار دستور 1989 وأهم ما جاء به قانون البلديات رقم 90-08- لسنة 1990 فيما يتعلق بالهيئات الأساسية هو إلغاء المجلس التنفيذي للبلدية الذي كان معمولا به سابقا في أحكام الأمر 67-24المؤرخ في 12جانفي. فتقلَصت هيئات البلدية إلى هيئتان هما: المجلس الشعبي البلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي.[3] ومنح الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية وهو ما نصت عليه المادة الأولى[4] منه لتتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وتسيير مواردها المالية لإشباع الحاجيات الأساسية والمشروعة لمواطنيها مع خضوعها لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.

توضح مراحل الإصلاحات للتنظيم الإداري البلدي وما نصت عليه المواثيق السياسية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،البلدية تشكل الركن الأساسي للامركزية الإدارية لإدارة الشؤون المحلية في نطاق جغرافي محدد ومجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة منذ الأحادية الحزبية والنظام الاشتراكي مستوحى جل مبادئه العامة من النموذج اليوغوسلافي آن ذلك وبعد صدور الامر 67-24[5] بالتوجه اللامركزي وفق النموذج الفرنسي بمنح البلدية اختصاصات شبه عامة منها الإنعاش الاقتصادي والتجهيز ،التنمية الفلاحية...مع الحفاظ على الاختصاصات التقليدية للمجالس المنتخبة (التصويت على الميزانية ،إدارة أملاكها ،ابرام العقود والصفقات وتخضع لرقابة الوالي ووزير الداخلية)، إلا إن التعدية الحزبية والانفتاح الاقتصادي والتوجه الليبيرالي تزامن معها ازمات اقتصادية ،سياسية ،اجتماعية وأمنية دامت عقدا من الزمن الى غاية 1999.

1.3**اختصاصات البلدية**:يمثل نظام الإداري الجزائري للبلدية للامركزية الإدارية،حيث أن جميع أعضائها هم منتخبون يتشكل المجلس المنتخب من نواب ورؤساء اللجان والأعضاء،يتم تحديد عددهم حسب نسبة

[1] القنون رقم 81-09 المؤرخ في 1981/07/04 –الجريدة الرسمية العدد 60 لسنة1981.

[2] المرسوم التنفيدي رقم 84/09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي ،الجريدة الرسمية ع6.

[3] – محمد خشمون، مشاركة مجلس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري،قسنطينة، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،2011،ص

[4] القانون رقم 08-90المؤرخفي 12 أفريل 1990المتعلق بالبلدية.

[5] كمال جعلوب،الادارة المحلية وتطبيقاتها ،دار هومةللطباعة و النشر،الجزائر،2017،ص84-86.

الكثافة السكانية وحسب النصوص التنظيمية، والتي تحدد لها مهامها ومجال اختصاصاتها ومنح رئيس البلدية ازدواجية الاختصاصات ممثلا للبلدية والدولة:

1.3.1.تمثيل البلدية:تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية ممثلة في رئيس البلدية فقد اسند إليه القانون ممارسة الصلاحيات وفق الشروط والإشكال التنظيمية التالية[1]:

- في أعمال الحياة المدنية والإدارية والتظاهرات الرسمية والمراسيم التشريفية.
- رئاسة المجلس البلدي بإدارة أعمال الدورات والأشغال و الاجتماعات و المداولات.
- بصفته الآمر بالصرف فهو مسؤول عن تنفيذ ميزانية البلدية في تسيير إرادات البلدية.
- ممارسة السلطة الرئاسية على مستخدمي البلدية وتوظيفهم والإشراف على تسييرهم.
- الحفاظ على أملاك وممتلكات البلدية.
- بصفته وكيلا له حق التقاضي وابرام العقود.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن المحلى[2].

1.3.2.تمثيل الدولة:يكلف رئيس البلدية بصفته ممثلا عن الدولةبالسهر على احترام وتطبيق القوانين التي منحته صلاحيات واسعة [3]:

- صفة ضابط الحالة المدنية تحت رقابة النائب العام الخاص بالإقليم.
- صفة الضبطية القضائية تحت سلطة النيابة العامة.
- صفة الضبطية الادارية للحفاظ على النظام العام (الامن ،الصحة، االسكينة العامة،) تحت اشراف وسلطة الوالي.
- يكلف بمتابعة تنفيذ القوانين والتنظيمات كالمراسيم الرئاسية والتنفيذية و القرارات التنظيمية الوزارية.
- احترام التشريع والتنظيم الخاص بالعقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.
- تحمل الدولة مسؤولية عما قد يترتب عنه من أضرار كما يخضع للسلطة الرئاسية للوالي.

1.4.التسيير البلدي: للبلدية مجموعة من المصالح يخضع تسيير ها إلى تنظيم خاص حيث يكون المسؤول الأول عن ذلك ممثلا في رئيس البلدية وتفوض تنظيم الأجهزة الإدارية للأمين العام للبلدية و استحداث مندوبيات تابعة لها في حدود اختصاصاتها.

---

[1] المواد 77الى84 من القانون البلدي رقم 10-11،مرجع سبق ذكره.

[2]المواد من 96 الى 99، نفس المرجع.

[3]المواد من 85الى94 نفس المرجع.

أ/ *الكاتب* العام: طبقا فان تعيين الأمين العام وتحديد حقوقه و واجباته عن طريق التنظيم[1]، و يتولى مهامه تحت سلطة رئيس البلدية بالإشراف على مصالح الإدارية بالبلدية[2].

ب] *المندوبيات و الملحقات*[3]:يتم تحديد المندوبيات والملحقات وفق التنظيم وذلك حسب الطابع الجغرافي والحضري الخاص بإقليم البلدية لتعذر الاتصال بين المقر الرئيسي للبلدية وجزء منها لبعد المسافة أو للضرورة ومقتضيات المرفق العام بتسخير كافة الوسائل المادية والبشرية الضرورية لسيرها، وتخضع الملحقة تحت تصرف المندوب والذي يكون عضوا من أعضاء المجلس المنتخب .

1.5. الصلاحيات:يمارس المجلس الشعبي البلدي جملة من الصلاحيات خولها له القانون باعتباره إطارا للممارسة الديمقراطية مع مشاركته المواطنين في تسيير الشؤون العامة وممثلا للقاعدة اللامركزية ولتسهيل تلك المهام تساهم الدولة بتسخير مصالحها التقنية وفق شروط حددها القوانين والتنظيمات المعمول .وتخص تلك الصلاحيات المجالات التالية[4]:

- إعداد مخططها للتهيئة و التنمية.
- اعداد مخططات التعمير والسكن والهياكل القاعدية وبرامج التجهيزات العمومية.
- تساهم في القيام بالنشاطات التربوية و الاجتماعية و الثقافية و السياحية.
- السهر على حفظ النظافة العمومية والصحة وتنظيم شبكة طرقاتها.
- تولي مسؤولية حماية أرشيفها والمحافظة عليه كوثائق الحالة المدنية، سجلات مسح الاراضي ، الوثائق المالية والمحاسبية، المخططات..الخ
- **مصالح البلدية**: تتمثل خاصة في مصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية و المصالح التقنية للبلدية المصالح الاخرى.

2. الولاية:

تعتبر الولاية وحدة إدارية لا مركزية تتوفر فيها مقومات و أركان اللامركزية الإدارية، حيث تعرض نظام الولاية إلى عدة إصلاحات جزئية قبل الوصول إلى الإصلاح العام. الولاية بأنها " *جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي، و لها اختصاصات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، و هي أيضا تعتبر منطقة إدارية*

[1] للمرسوم التنفيذي خاص بمهتم الكاتب العام.رقم 127-83 المؤرخ في 12 فيفري 1983 و المادة رقم 128 من القانون البلدي10-11.
[2] المواد الخاصة بالقانون البلدي رقم10-11،من 129 الى 132،نفس المرجع.
[3] المواد الخاصة بالقانون البلدي رقم10-11،من133 الى 138، نفس المرجع.
[4] المواد من 103الى124 من القانون البلدي، نفس المرجع.

للدولة."[1] يقوم التنظيم الولائي على ثلاث أجهزة أساسية وهي:المجلس الشعبي الولائي[2]، المجلس التنفيذي للولاية، الوالي[3].

لقد عرف قانون الولاية(07 – 12) بأنها:" *الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، كما أنها الدائرة الإدارية الغير ممركزة للدولة، حيث تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة، كما تقوم بالتعاون مع الدولة في تهيئة و إدارة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة*"[4].

المطلب الثالث. إستراتيجية الجزائر في عصرنة الإدارة الاقليمية

الفرع الاول. المقاربة النظرية لمصطلح عصرنة الإدارة الإقليمية

يعتبر مصطلح عصرنه الإدارة المحلية مصطلحا جديدا له أبعاد متعددة باختلاف السياسات العامة المنتهجة لكل بلد ولهذا لا يوجد تعريف موحد، وفي هذا السياق سوف نقتصر على بعض المفاهيم للباحثين الأوروبيين و العرب و المستوحاة من تجارب بلدانهم في هذا المجال:

- تعريف الباحث الفرنسي AnorldMatrine[5]واعتبر ان العصرنة تنطلق بتطوير المجتمع المحليبناءًا على المقاربة التشاركية و توسيع صلاحيات الجماعة الاقليميةبهدف توجيه الخدمات العمومية نحو المستخدم « l'usager ».

- تعريف الباحثين J.Bogimd،S.Grohs ،S .Kuhlmon ان عصرنة الإدارة الإقليمية هو تغيير في الهيكل الإداري يمس النظام السياسي والإداري، بإتباع منهج جديد يؤثر على سلوك الجهات الفاعلة وتعزيز القدرة الإنتاجية للمؤسسات[6].

- عرف Hernandez عصرنة الإدارة الإقليمية " انه تبني نموذج جديد للعمل العام المحلي، وهو يشجع المديرين العامين والمسئولين المنتخبين المحليين معا على تطوير مناهج إستراتيجية حقيقية على المستوى الإقليمي، تساهم في تحديد "مستقبل مرئي ومقروءطذ قادر على توليد الالتزام اللاحق والمستمر للشركاء الفاعلين"[1].

[1]المرسوم 38 – 69: تم إنشاء الولاية بموجب الأمر 38 – 69 المؤرخ في 23 مايو 1969.

[2]المرسوم 02 – 81: تم تعديل المرسوم 38 – 69 بموجب القانون 02 – 81 المؤرخ في 14 فبراير 1981.

[3]إصدار القانون 09 – 90 المؤرخ في 07 أبريل 1990.

[4]المادة رقم 1من قانون رقم 07-12 مؤرخ في 28ربيع الأول عام 1433الموافق 21فبراير سنة ، 2012 يتعلق بالولاية.

[5]Arnold Matrin, la modernisation dans une collectivité territoriale de Bas-Rhim ،revue française ،N121-122 ، edition ENA, 2007،p 175.

[6]S.Kuhlman;J .Bogumil; S.Grohs ،la modernisation de l'administration locale en Allemagne sucées ou échec - [en ligne] vole 261- 2008. ،mise en http://journois.opendition.org/pmqL1591.

-عصرنة الإدارة الإقليمية "تتطلب استخدام شبكة الانترنت الذي يلغي معه حواجز المكان و الزمان تمكن وحداتها و أجهزتها من تقديم الخدمات بكل سهولة"[2].

- الإدارة الإقليمية عملية تعتمد على العامل التقني (الرقمي) لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لتسريع تدفق المعلومات و تحسين في نوعية الخدمات بين الموظفين، المواطنين[3].

بناءً على المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص أن عصرنة الإدارة الإقليمية لا تقتصر على استعمال تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال فقط بل تشمل عناصر أخرى تدخل ضمن الإصلاحات الجذرية على المستوى الإداري والقانوني وتأهيل العنصر البشري، مشكلا القاعدة الأساسية في نموذج التسيير العمومي الجديد حتى تكون إدارة إقليمية قادرة على مواكبة التغيرات و التأقلم معها، مما يستلزم التسيير بوسائل حديثة و تبني نمط ثقافي وتنظيمي جديد يسهل تنفيذ المعاملات و الخدمات في أسرع وقت لتحقيق رضا الزبون (المواطن) و المستخدم معا، كل ذلك يساهم بشكل في تطوير و تفعيل الدور الاستراتيجي الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بمشاركة كل الجهات الفاعلة من المواطنين والمؤسسات الخاصة .

الفرع الثاني. تداعيات عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر

أن عملية عصرنه الإدارة الإقليمية جاءت نتيجة عوامل عديدة أقرت بضرورة إعادة النظر في إدارة المرفق العام يستجيب للمتطلبات الجديدة خاصة في العقد الأخير أهم العوامل الشائعة:

-تلاشي العلاقة بين الإدارة و المواطن: إن الغياب التام للإعلام و الاتصال جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، وعدم الاهتمام الجدي بانشغالاته يجعله غير مباليا بالتنمية.

- ضعف الخدمات: راجع إلى نقص التجهيزات، التضخم الكمي و التخلف الفني لموظفي البلديات خاصة و تدني مستواهم العلمي (الأمية التكنولوجية)[4].

- ضعف التكوين و التحفيز يعتبر حاجزا كبيرا امام البلديات ساهم في تعقد الإجراءات والتأخر في تقديم الخدمة العمومية .

---

[1]Arnaud C, Soldo E, Le portefeuille territorial d'évènements culturels (PTEC) : nouvelle modalité de gestion de l'offre d'évènementiel culturel pour un management stratégique des territoires, International Management,vol. 19, n° 2, 2015,p. 116 :https://www.erudit.org/fr/revues/mi/2015-v19-n2.

[2]محمد العزاوي، الدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات المحلية و الدولية، ورقة بحثية في المجالس القومية المتخصصة،2001، ص08

[3] علي لطفي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق العلمي، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية ،2007 ، ص 11.

[4]بكارة سارة حسناء ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، تسيير الجماعات المحلية في الجزائر في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصالّ، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، تلمسان،2012، ص 122.

-تنامي وعي المجتمع المحلي : أمام الانفتاح على العالم الخارجي كالعولمة وتطور النظم المعلوماتية والتطور الثقافي ساهم بشكل كبير في نضج المستوى المعرفي للمجتمعات المحلية، و فأصبحوا يشكلون قوة ضاغطة على أصحاب القرار بالاستجابة لمطالبهم المشروعة .

-عدم التجسيد الفعلي للامركزية و الديمقراطية المحلية: فهناك احتكار السلطات المركزية لعملية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال عملية التخطيط من طرف المصالح المركزية، مع استبعاد مشاركة الفاعلين المحليين في صنع القرار على مستوى إقليمهم تلاشت معه سبل الابتكار والتطوير في المسار التنموي.

-تضارب المصالح في التسيير: بالرغم من القوانين التي تمنح الصلاحيات وتحدد الاختصاصات للهيئات الإقليمية إلا انه في الواقع نجد شيئا آخر كالتداخل في الأدوار[1]، نتيجة لفرض الرقابة الشديدة وتقييد حريتها و السيطرة عليها من طرف السلطة المركزية (الوالي، رئيس الدائرة) مما أخر تنفيذ المشاريع التنموية.

-الفساد السياسي: في العهدات السابقة عرفت عدة مجالس منتخبة انسدادات نجمت عن الاختلافات الحزبية وطغيان المصالح الشخصية، ومن جهة أخرى ضعف التكوين السياسي للمنتخبين وتميع المحسوبية على حساب الكفاءات والمؤهلات والخبرات،و هذا ما دفع بوزارة الداخلية مؤخرا إلى إنشاء مراكز محلية لتكوين رؤساء البلديات.

-العجز المالي للبلديات: مجمل البلديات الجزائرية تعتمد على الإعانات المالية من السلطات المركزية لأنها لا تمتلك مداخيل دائمة لتمويل مشاريعها التنموية و الموجهة في الغالب إلى البنى التحتية، بدلا من البحث عن الاستثمار في مشاريع منتجة لتوسيع مداخيل البلدية كالجباية و ان وجدت فلا تستفيد منها مباشرة بل ترجع عائداتها إلى الدولة .

-افتقار القيادات المنتخبة للمهارات الإدارية والسياسية والفنية: مما انعكس سلبا في إدارة المرفق العام والسياسة العامة للدولة.

-النمو السكاني: خاصة في المناطق الحضرية بعد النزوح الريفي بحثاعن امل في تحسين المستوى لمعيشي وتوفير الخدمات الضرورية.

الفرع الثالث.آليات عصرنة الإدارة الاقليمية في الجزائر

لقد اتبعت الجزائر مجموعة من الآليات لاستكمال مشروع إصلاح و تطوير الإدارة المحلية عبر اطلاق مجموعة من المخططات التنموية خصصت لها إعتمادات مالية معتبرة،تطوير نظم التكنولوجيا و الاتصالو الذي يدخل ضمن الإطار التقني، تأطير الموارد البشرية و إعادة النظر في اللوائح القانونية و التنظيمية.

[1] العربي غويني،اصلاح الادارة محلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الاشارة لحالة الجزائر،النشر الجامعي الجديد ،تلمسان،الجزائر،2016،ص20.

1. تمويل برامج التنمية:

لقد باشرت الجزائر بعد الاستقلال عدة مخططات تنموية كان اولهم في 1967 باعتباره اول مخطط واول قانون بلدي وولائي في مرحلة الحزب الموحد وتلته مخططات اخرى فرضتها الظروف لتلك المرحلة،وهي الانتقال إلى التعددية الحزبية[1]1989 .و لمواصلة عملية التنمية وعصرنة الادارة العمومية أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية و المتوالية(2001 الى2019) لتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية في كل الميادين وتحسين أداء الخدمات العمومية.

1.1.المخطط الخماسي الأول(2001 – 2004):

وجه المخطط الخماسي الأول إلى منح دفعة مالية قوية للنهوض بجميع القطاعات خاصة البنى التحتية ،خصصت له اعتمادات مالية قدر بـ: 7 مليار$ ما يعادل 525 مليار دج وسمي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[2]، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم(6) الاعتمادات المالية للمخطط الخماسي الأول (2001–2004)

القطاعات	الاعتمادات المالية (مليار دج)	النسبة المؤوية
الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	210.5	%40.1
الاشغال المحلية والبشرية	204.2	% 38.9
قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,4	% 12.4
دعم الاصلاحات الاخرى	45	%8.6
المجموع	525	%100

المصدر :موقع الديوان الوطني للإحصاء :www.ons.dz

توجهت اعتمادات المشروع بهدف دعم المنشات القاعدية التي مست مختلف القطاعات تزامنا مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، في هذا المشروع اتخذت الدولة من أولوياتها دعم الأشغال المحلية و البشرية والإصلاحات الأخرى حوالي 47.5%.

[1] عامر هني،قراءة في مخططات التنمية باجلزائر (1967-2014)،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، 2015،ص220.

[2] موقع الديوان الوطني للاحصاء: htt.//www.ons.dz

1.2.المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005 – 2009):

جاء بهذا المخطط لمواصلة إعادة بناء الاقتصاد الوطني ودعم النمو، و لذلك ركزت الحكومة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (7) رقم المخطط الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005 – 2009

البرامج	الاعتمادات المالية "مليار دج"	النسب لمئوية
دعم التنمية الاجتماعية	1908.5	%45.42
تطوير وتهيئة المنشآت العمومية	1703.1	%40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.02
تطوير الخدمات العمومية استخدام نظام TCI	2203.9	%4.85
تكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	%1.19
المجموع	4202.7	%100

المصدر:موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

1.3.المخطط الخماسي الثالث للتنمية(2010 – 2014):

يندرج هذا البرنامج للاستثمار ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني استلزم غلافا ماليا قدر ب 286 مليار $ ما يعادل 20412 مليار دج*، تم توزيعه على كل القطاعات منها 1666مليار دينار موجهة لتحسين الخدمة العمومية و250 مليار دج لتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصالات، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في المرافق العمومية، مع انتعاش سعر البترول 54,69$ في سنة 2005 ارتفع الى 56,25 $ سنة 2009 (كما هو موضح في الجدول رقم 8):

*سعربرميل النفط سنة 2005 تقريبا 55$

الجدول رقم (8):المخطط الخماسي الثالث 2010 – 2014

القطاعات	الاعتمادات المالية "مليار دج"	النسب المئوية
التنمية البشرية ومكافحة البطالة	10482	51.35
المنشآت الاساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر:موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

و قد استفادت **الجماعات المحلية** من 475 مليار دج و أكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الفرعية للحفاظ على التنمية في جميع الولايات.وفي إطار رقمنة البلديات تم رصد ما يقارب 400 مليار سنتيم لرقمنة سجلات الحالة المدنية لمدة سنتين، و 50 مليار دج لتطوير التكنولوجيا و الاتصال و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية، وتوقيع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية خلال شهر جوان 2009 على صفقات برامج مع (03) مؤسسات عمومية وطنية لاقتناء عتاد لتجهيز البلديات على المستوى الوطني.

1.4.المخطط الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019):

برنامج استثماري جديد بعنوان توطيد النمو الاقتصادي بقيمة 21مليار $ ما يعادل 262.5 مليار دج موجه لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع لمواصلة البرامج السابقة،خاصة وقدت عرفت هذه الفترة انخفاض في أسعار النفط[1]،مما أدى بالحكومة إلى اتخاد عدت إجراءات لترشيد النفقات العمومية و تم تحضير هذا المشروع بمشاورات محلية ووطنية.

وما يمكن استنتاجه أن البرنامج الخماسي الثالث و مشروع المخطط الخماسي الأخير يشكلان منعطفا مهما لبلوغ الهدف الاستراتيجي الذي تطمح إليه الحكومة نحو تجسيد الحكومة لعصرنه الإدارة الإقليمية ،بتوفير الوسائل الكفيلة بذلك و التي تخص تعميم استعمال التكنولوجيات و الإعلام و الاتصال و تأطير الموارد البشرية كانت ضمن أولويات المخطط الخماسي الثالث، أين عرفت تلك الفترة الانتعاش الكبير لأسعار البترول الى غاية 2014

[1] سعر البترول انخفض إلى 62دولار للبرميل في 2015.

الى ان بدأ في الانخفاض مما ألزم الحكومة بإعادة النظر في مستوى النفقات العمومية ومبادرة التقشف والبحث ان الكفاءة والاقتصاد والفاعالية في سياسة الإنفاق العام.

2. رقمنة البلديات:

تنفيذا لمخطط الحكومة الجزائرية في مجال عصرنة الإدارة المحلية، قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية باستعمال أحدث الوسائل للتحكم في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية التقنية منذ سنة 2013، و تأكيدا على تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين من خلال عصرنة الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية حسب التعليمة الوزارية رقم 2014/1435[1]، تم فتح عدة ملحقات ادارية للبلديات عبر الوطن منها رقمنة السجل الوطني للحالة المدنية و الذي *مكن من:*

- ربط البلديات بملحقاتها الإدارية مما ساهم بتوفير الوقت ونكاليف التنقل للمواطنين.
- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على الوثائق الرسمية عبر الإنترنت.
- ربط كافة البلديات و التجمعات السكانية بالألياف البصرية (TIC) و تشجيع التطبيقات المحلية التي تساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي لفائدة المؤسسات و المواطنين..
- تحسين الخدمات الصادرة عن البلديةبتفويض لها بعض الصلاحيات كإحداث الشباك الوحيد بمقر البلدية ،و إنشاء السجل الوطني الآلي لإصدار الوثائق البيومترية(بطاقة التعريف لوطنية،جوازالسفر،رخص السياقة، بطاقة ترقيم المركبات).

3. ترقية الديمقراطية التشاركية:

ظهرت الديمقراطية التشاركية بشكلها الحديث لتغطية أوجه القصور في الديمقراطية التمثيلية تتميز بالفاعلية و المرونة حتى تكون قادرة على التجاوب مع متطلبات العصرنة. و هي من الأهداف الإستراتيجية التي راهنت عليها الحكومة الجزائرية[2]حيث اتخدت الإجراءات التالية:

- توسيع المشاورات مع الهيئات التنفيذية ما اشار اليه التعديل الدستوري الأخير 2016[3].

-دعم الحركات الجمعوية و تعزيز دورهم على التنمية و انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني[4].

[1] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz

[2] قانون 10/09و الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 2013/07/20 المؤرخ في 2013/07/19.

[3] من المادة 195 إلى 200، الجريدة الرسمية ع 14،الصادرة في 7مارس ،2016،ص24.

[4] مرسوم رئاسي رقم139-21خ فيمؤر12ابريل سنة2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ج.ر عدد29،صادر في18ابريل سنة2020.

-وضع برنامج كابداللدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)[1] للارتقاء بدور المجتمع المدني في التسيير البلدي.

-التأكيد على إشراك ودعم الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي[2].

- السعي إلى إدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الاقتصادي و المحاسبي و الاجتماعي على المستوى المحلي لاستكمال برامج التنمية المستدامة[3].

المطلب الثالث. تحديات عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر

تعد عصرنة الإدارة الاقليمية من التحديات التي راهنت عليها الحكومة الجزائرية مع وصول اللامركزية إلى مرحلة جديدة يفترض تجديدًا عميقًا لتوجيه الإدارة الإقليمية من قبل الإدارات المركزية، و اعادة تأكيد الدولة لدورها الأساسي لإدارة اقاليمها تنفيذا لسياساتها العامة،و بناء شراكات مع المجتمعات المحلية بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ومسايرة التقدم. ومن بين اهم التحديات التى تراهن عليها الحكومة من عصرنة الإدارة الاقليمية[4]:

- التأكيد على خلق التوازن في التنمية بين جميع الأقاليم.
- مسايرة التطورات التي أحدثتها التقنيات التكنولوجية و المعلوماتية.
- استخدام الأساليب العلمية لوضع الخطط و السياسات التنموية.
- تعزيز دور المقاربة التشاركية المحلية في اعداد برامج مستمرة لتوعية .
- الاستفادة من التجارب و الخبرات الفنية والاستشارية من الخارج.
- عصرنة الجباية المحلية للقضاء على مظاهر الغش الضريبي والحد من من انتشار الاقتصاد الموازي.
- البحث عن مصادر لتعبئة الموارد المحلية بتشجيع الخواص على الاستثمار.
- اعادة النظر في قوانين البلدية لتوسيع الصلاحيات وتحمل المسؤولية.

[1] برنامج كابدل يمتد على 04 سنوات (2017 – 2020) خصص له 10م" يورو سيتم تنفيذها على 10 بلديات نموذجية متباينة وبعد استخلاص التجارب الناجحة يتم تعميم هذا النموذج على سائر البلديات (المحلية) الوطنية.،

[2] موقع وزارة الداخلية: www.interieur.gov.dz

[3] موقع وزارة الداخلية:www.interieur.gov.dz

[4] محمد سلمان طايع،مقالبعنوان"أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية" تطوير الإدارة في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2010، ص85.

المبحث الثالث. دور الإدارة الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

وعملا بمقولة "فكر عالميا وطبق محليا" يشغل بعدا مؤسسيا للتنمية المستدامة للدول بالتوجه نحو عصرنة إداراتها الإقليمية والتزامها في الحفاظ على النظام البيئي؛ باتخاذ كافة التدابير لتأمين احتياجات الأجيال الحالية وفي المستقبل.

المطلب الاول. التأسيس النظري للتنمية المستدامة

شكلت التنمية المستدامة مسارا جديدا للتنمية وسوف نستطرد مرحل تطورها ومبادئها واهدافها.

الفرع الأول.التنمية:

لقي مفهوم التنمية اهتماما كبيرا بمختلف الدول وهذا للآثار الايجابية التي تترتب عليها في جميع المجالات لاسيما تأثيرها المباشر على حياة أفراد المجتمع ، مما استدعى وضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق التنمية بمستوياتها المختلفة.

1.**تعريف التنمية:**

- التنمية لغة: انهاء النماء ؛الازدياد التدريجي، الوفرة ، الكثرة والمضاعفة.[1]
- التنمية اصطلاحا: لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف وجهات النظر تبعا للمضمون الذي يركز عليه من باحث لآخر فتشير الى التغيير في المجتمع يمس الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي[2].

وذلك فالتنمية هي العمل على الانتقال من الوضعية الحالية الى الوضعية التي ينبغي ان يكون عليها بهدف تحسين حياة الافراد في المجتمع، من خلال استخدام الجيد لجميع الموارد والطاقات المتاحة وعلى مشاركة الافراد انفسهم في هذا التغيير،وغالبا ما ينظر اليها انها وسيلة لمحاربه الفقر على نطاق عالمي يدور حول قواعد متناقضة ورؤى مختلفة للتنمية بين الدول الغربية القوية و المتخلفة.

2.**خصائص التنمية:** للتنمية مجموعة من الخصائص يمكن تقديمها بإيجاز فيما يلي:

– شمولية وتكاملية لجميع جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية باعتباره نظاما متكاملا.

– اتجاه نحو الحداثة بالانتقال مجتمعات زراعية تعتمد على ثقافات تقليدية إلى مجتمع عقلاني وصناعي وخدماتي متطور.

– عملية مخططة مرتبطة بالمكان والزمان لتحقيق الأهداف من خلال عملية تخطيط بأسلوب علمي منظم.

– هدفها اجتماعي للقضاء على الفقر بتحسين الوضع الاجتماعي للأفراد وإشباع حاجاتهم.

– عملية مستمرة لمواكبة التغيير و تطبيقها يتطلب مدة زمية طولية الأجل.

[1] رفيق بن مرسلي، الاساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التنمية –دراسة حالة الجزائر –2001 –مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011،ص15.

[2]

-عملية إدارية تستند إلى الكفاءة الإدارية للدولة وبتعاون جميع المؤسسات الحكومية والخاصة.

- عملية استثمارية: تتطلب الاستثمار في الموارد المادية والبشرية الموجودة بهدف تحقيق النتائج.

3. **صور التنمية**:التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفةاستجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات:

3.1 التنمية و النمو الاقتصادي:

غالبا ما يعتقد ان النمو والتنمية مصطلحين مترادفين معللين بذلك إنهما يشكلان التغيير نحو الافضل "*كلاهما يفيد بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي من خلال الزيادة في الاستثمارات المنتجة للإمكانيات المادية للإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع*"[1]،بينما في التحديد الدقيق فهناك فرق بينهما فكل منهما يفسر مصطلحا اقتصاديا مختلفا عن الآخر، فالنمو يشير إلى تقدم طبيعي وتلقائي دون تدخل الإنسان وفي مدة زمنية طويلة ،إما التنمية فهي عملية إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل وفي هيكل الإنتاج وتغير في نوعية وكمية السلع والخدمات المقدمة للإفراد خاصة الطبقات الفقيرة[2]، إلا ان فهم طبيعة الفقر يعد أصعب مشكل في التنمية وهذا ما يميز بعض الدول في افريقيا وجنوب أسيا خصوصا وما يعيش معظم سكانهم من ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر.

3.2 التنمية البشرية:

تم إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من طرف هيئة الأمم المتحدة سنة 1990باعتبار الإنسان هو محور التنمية كهدف ووسيلة في نفس الوقت وتتمثل التنمية البشرية في تطوير قدرات الإنسان بالتكوين المستمر واستخدامها في زيادة الانتاج، كما تعرف أنها عملية تؤدي الى توسيع نطاق الاحتمالات المفتوحة لكل فرد ويتم قياسها[3]وفقأربع معايير وتتمثل في دليل التنمية البشرية، المشاركة ، معدل الجنس ،دليل الفقر[4].

3.3 التنمية المحلية:

عبارة عن توحيد جهود أفراد المجتمع المحلي مع السلطات الحكومية بهدف تحسين احوالهم المعيشية وفق سياسات ومشروعات وبرامج تتم وفق توجهات عامة[5]،مما يحقق التوازن في توزيع التركيبة السكانية بين أقاليم الدولة تضمن العدالة في الانتفاع من المشاريع التنموية، مما يتطلب المشاركة الفاعلة بين السكان المحليين والمنتخبين. كما تضم التنمية المحلية التنمية الريفية والتنمية الحضرية.

---

[1] حامد احمد الرفي ،التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الاقليمي،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2018،ص53.

[2] مرجع سبق ذكره ،2003،ص17-26.

[3] Gérard Azoulay, les théories du développement ,presse universitaires de rennes,Rennes, 2002 ,p61

[4] نفس المرجع،ص49.

[5] أيمن عودة المعاني،مرجع سبق ذكره،ص138-140.

3.4 التنمية الشاملة:

هي عمليه مجتمعيه تراكمية تتم في إطار التفاعل المتبادل بين العدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية هدفها النهائي الإنسان ووسيلتها الرئيسية للتعبئة[1]وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بتفعيل الديمقراطية لحل مشاكله اجتماعيا، اقتصاديا وصحيا وثقافيا ومقابله احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافه الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

الفرع الثاني. التطور التاريخي للتنمية المستدامة

بعد أكثر من ثلاثة عقود من الزمن أصبح يشغل مفهوم التنمية المستدامة مساحة واسعة من القضايا العالمية التي تناولتها المؤسسات الدولية في عدة مؤتمرات دولية ،محاولة توجيه السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية بحل المشاكل البيئية ولهذا سوف نتناول بالشرح بداية ظهور مصطلح التنمية المستدامة وتطوره ومفهومه.

1- قبل الحرب العالمية الثانية: (التنمية من منظور الاقتصاد السياسي)

- التحليل الكلاسيكي: ولعل ابرز المنظرين بهذا الفكر ادم سميث ومنطلق الأفكار اللاحقة حول التنمية الاقتصادية من 1790الى 1923 والذي عرف بكتابه ثروة الأمم الصادر عام 1976، موجها انتقادا شديدا لأوروبا باعتمادها في نموها الاقتصادي على التجارة فقط و ان هذا النوع من التنظيم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للبلد ويقلص من الثروة،من منطلق الاهتمام بالإنتاج بدلا من التجارة[2]،وذلك بالتركيز في تقسيم وتوزيع العمل لرفع الإنتاج والذي يتقيد بتراكم رأسمال وحجم السوق.ومن أتباع هذا النهج المفكر الاقتصادي الكلاسيكي دافيد ريكاردو[3]ان عملية التنمية متجددة ذاتيا وآليا وتتطلب أن يكون معدل الربح موجبا.

- النموذج النيوكلاسيكي: والذي جاء بمنهج مغاير تماما للمنهج الكلاسيكي باعتباره أن النمو السكاني لا يشكل جزءا أساسيا في تحليل عمليه التنمية، بل هناك عامل اخر يتمثل في التقدم التكنولوجي والتراكم في راس و التنمية حسب نظرهم تتميز بخاصية الطبيعة الربحية[4] القائمة على المنافسة الحرة .

- النموذج الماركسي: على نقيض ما جاءت به نظريات التحليل الكلاسيكية لعملية التنمية بدراسة تحليل طبيعة النظام الاقتصادي السائد، وضرورة التحول إلى نظام اشتراكي بالتركيز على النظام الاجتماعي يستفيد كل الأفراد من عمليه التنمية منتقدين النظام الرأسمالي.

---

[1] حامد أحمد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] عبد الله بن جمعان الغامدي, نظريات التنميه وتطبيقاتها, جامعه الملك سعود, 2012, ص42.

3عبد الله بن جمعان الغامدي، نفس لمرجع،ص43.

4قادري محمد الطاهر, التنميه المستدامه في البلدان العربيه بين النظري و التطبيق, مكتب حسن العصريه, بيروت.ط1. 2013 ،ص32.

➢مقاربة شومبيتر: (schumpeter) 1912 : حاول إيجاد نقاط التوافق بين التفكير الماركسي ونيو كلاسيك بالنسبة للتنمية الاقتصادية والنمو[1]،حيث يُعرَّف النمو بأنه عملية تدريجية لتوسيع الدخل تكون فيها المنتجات التي تم إنشاؤها هي نفسها وأساليب الإنتاج متشابهة، و التنميةهي عكس ذلك باستعمال وسائل انتاج جديدة لخلقمنتجات وفتح أسواق جديدة مما يغير هيكل السوق.

كان الاعتقاد السائد التي تمحورت عليه نظريات التنمية في المراحل الأولى حول النمو و التنمية الاقتصادية، بالتركيز على عوامل الإنتاج وحجمه و على علاقة الإنتاج بالبيئة من ناحية استغلال الموارد الطبيعية.

2- بعد الحرب العالمية الثانية: (من التنمية الشاملة الى التنمية المستدامة)

لم يلق مفهوم التنمية على شكل دراسات اقتصادية إلا بعد الاستقلال السياسي للدول المستعمرة خاصة في إفريقيا أو ما يسمى بدول الجنوب بعد الحرب العالمية الثانية 1945. ووجدت تكريسها من طرف علماء الاجتماع ، حيث ظهر مصطلح التخلف نقيض للتنمية مما ادى الى بروز نماذج مختلفة للتنميةفي منتصف القرن الماضي وهي[2]:

➢ النموذج الليبيرالي: يقوم هذا النهج على مبادئ الكلاسيكية الجديدة، و تحليل القوانين الاقتصادية العالمية ويرفض أي خصوصية في تحليل التخلف، من منطلق أن علم الاقتصاد حسب التحليل النيوكلاسيكي تنطبق بشكل عام بعيدا عن مناقشة إشكالية التخلف[3]،يقوم على تحقيق أقصى قدر من النمو في إنتاج السلع والخدمات والاقتصاد في التكاليف لتعبئة موارد الإنتاجدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

➢النموذج الإنمائي: بالنسبة لرواد هذا النموذج اعتبر أن التخلف غير موجود من الناحية النظرية بما أن اقتصاد التنمية يهدف الى القضاء على الندرة وتعبئة الموارد الإنتاجية بأقل التكلفة من اجل تلبية الاحتياجات اقتصاديا، من ابرز رواده nurske.lewisfeiraws في رؤية بنيوية للمجتمعات المتخلفة، من خلال فكره تحويل الفائض العمالة من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث في المجتمع، وتم تطوير هذا الفكر انطلاقا من المنطق الكنزي بأهمية الهياكل والعلاقات السلطة في المجتمعات حسبharroddomar يسمح بتنمية البلدان النامية بشكل أفضل.

1قادري محمد الطاهر ،نفس المرجع،ص 34.

[2]Gerard Azoulay, grille de développement. De rattrapage de retard à l'explosion des inégalités,Presse universitaire de Rennes, 2002, p38-43.

- النموذج البديل (مرحلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة): جاء على نقيد النموذجين السابقين لتنوع وتعقيد الأوضاع الاقتصادية للدول المتخلفة مما استدعى مفكري هذا النموذج لافتراض ضرورة تغيير اجتماعي عميق كشرط للخروج من التخلف، موجهين نقض عالمي للرأسمالية والاستعمار والإمبريالية وذلك بتحليل عوامل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة العلاقة الاجتماعية ،حيث قدمت المقاربة الماركسية الجديدة تحليلاللاقتصاد العالمي باللجوء الى تحليل مفاهيم الهيمنة والتبعية.

و بعد الاتجاه المتنامي نحو الصناعة و رفع الإنتاج حيث تضاعف بشكل كبير انذر بتاثيرات سلبية على الغلاف الحيوي تهدد بحياة البشرية وبدأت سلسلة من المشاورات والجهود الدولية للعمل على حماية البيئة وإعادة توازنها وفي خلال الثمانينات عجلت بظهور **التنمية** ذات البعد البيئي[1] حسب ما جاء به تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك.

الفرع الثالث. التنمية المستدامة في القمم العالمية

لقد عرف الاقتصاد العالمي تطورا غير مسبوق خلال القرن الماضي نتيجة التقدم الصناعي والتقني للدول المتقدمة أو في طريق النمو، حققت نموا مرتفعا للدخل الفردي حفز على النمو الديمغرافي نتيجة لتحسن المستوى المعيشي، وكان ذلك على حساب استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة وما نتج عنها من مخاطر بيئية مما أثار المخاوف حول استمرارية النمو الاقتصادي، بتقديم نظرة متشائمة حول توقع انهيار نظام الإنتاج وتدمير النمو الاقتصادي بحلول سنة2100[2]، وكان تقرير روما في مؤتمر بعنوان "حدود النمو- The limitgrowth"سنة 1972 قد كشف عن مخاطر البيئية الناتجة عن التفاعلات المادية والاقتصادية والاجتماعية، نتج عنه تقلص حجم الموارد الطبيعية الغير متجددة و انتشار التلوث البيئي مما أصبح يشكل دمارا كليا تهدد حياة البشرية ،وقد ظهر مفهوم جديد للتنمية مرتبطا بالبيئة سمي بالتنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 جاء في تقرير اللجنة العالمية للبيئة حول «***مستقبلنا المشترك***". تم إنشاء أول وكالة بيئية سميت ببرنامج الأمم المتحدة البيئي تأكيدا على وجود علاقة مشتركة بين استخدام الموارد لتحقيق التنمية وبين حماية البيئة بإدماج البعد البيئي للإبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

و في خطوه أخرى للأمم المتحدة للبيئة والتنمية بعقد مؤتمر بعنوان ***قمة الارض*** في البرازيل بريودي جانيرو عام و 1992 يعد أكبر حدث عالمي حضره 114 رئيس دولة؛ 10000 ممثل عن178 دوله وأكثر من 1400

[1]حامد احمد الريفي ،مرجع سبق ذكره،ص80-82.

[2]Michel .D ;Dominique .W,le développement durable –theories et applications au management ,Dunod,Paris, 2008 ,p12

منظمه غير حكومية، وهذا نتيجة الوضع الكارثي لكوكب الأرض خاصة مع ظهور ثقب الأوزون وظاهره الاحتباس الحراري ،التصحر واستنزاف الطاقة خاصة غير متجددة التنوع البيولوجي[1]،حيث وقعت الدول المتقدمة صناعيا على بروتوكول كيوتو لتخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبه 5.35 من 2008 إلى 2012، وفي سبتمبر 2000 تم عقد الألفية في نيويورك بالو.م.أ . اتفق زعماء العالم على أهداف التنمية للألفية 2015 منها مكافحه الفقر، العدالة في توزيع الفرص والأمن الغذائي إشارة إلى تحقيق التوازن بين الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للتنمية.

وبعد عقد العديد من المؤتمرات الدولية تم اعتماد خطة جديدة وطموحة للتنمية المستدامة بتحديد اهدافها العالمية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بمقرها الرئيسي في 25 سبتمبر 2015 بعنوان "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**" [2]حيث وافقت دول الأعضاء والبالغ عددها 193دولة على 17هدفا التنمية المستدامة، تمثل فرصة تاريخية وغير مسبوقة للجمع معاً بين بلدان العالم وشعوبها.

المطلب الثاني.الإطار العام للتنمية المستدامة

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة عبر عدة تقارير دوليه وتوجهات فكرية فسرت المصطلح من عدة زوايا.

الفرع الأول.مفهوم التنمية المستدامة

هناك العديد من تعرايف للتنمية المستدامة ويبقى التعريف الشامل الذي أصدرته اللجنة العالمية للتنمية في مؤتمر مستقبلنا المشترك 1987 هو الأكثر استخدامنا على الإطلاق، إذ تتمثل ***التنمية المستدامة في القدرة على تلبية حاجات الحاضر دون المساس للأجيال المقبلة على تلبيه حاجاتهم***[3]، فأصبح مصطلحا أمميا رسمت بذلك هيئة الأمم المتحدة خارطة الطريق للتنمية على مستوى العالم،وذلك بتوطيد الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية في صناعة القرارات التنموية في ظل التخطيط على المدى القريب والبعيد لبلوغ ذلك الانسجام والتكامل في الأهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني. أبعاد التنمية المستدامة

1- **البعد الاجتماعي**: باعتبار الانسان هدف و وسيلة في التنمية المستدامة[4]كما اشار اليه في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنماء إذ ينبغي أن يكون البشر محور اهتمام التنمية التي يتم نسجها.

---

[1] ديب كمال،مرجع سبق ذكره،ص27.

[2]موقع منظمة الصحة العالمية:

https://apps.who.int/mediacentre/events/meetings/2015/un-sustainable-development-summit/ar

[3]مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1، الاردن ،2017 ،ص55.

4حامد احمد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص94.

– تقرير بريند لاند(Brandt gand)سنة1972 التنمية المستدامة هي تلبيه حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة[1].

– التنمية المستدامة لتلبيه الحاجات الأساسية والصحية للإنسان من اجل خلق انسجام اجتماعي للمجتمع كما صدر في تقرير هيئه الأمم المتحدة بشان الألفية في سبتمبر 2000 [2].

وبذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشي والصحي و الخدماتي للأفراد مع الاستقرار في النمو السكاني." *من خلال الاستثمار في القدرات البشرية حتى يتمكنوا من القيام بعملهم بهدف رفع الإنتاجية ومن مستوى النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على المجتمع بشكل عادل وتمكينه من المشاركة في التنمية لمستدامة في اطار الموارد الاقتصادية المتاحة"*[3].

2- **البعد الاقتصادي والبيئي**:(خلق توازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية)

– التنمية المستدامة هي تلك العملية القائمة على تشجيع أنماط الاستهلاك ضمن حدود إمكانية البيئة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية لعمليه تنموية[4]

– و حسب ويب ستار(webster) تلك العملية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمح باستهلاكها وتدميرها كليا أو جزئيا[5].

وبهذا يقصد بالتنمية المستدامة بأنها تلك العمليات التي تحقق التنمية الاقتصادية في ظل الالتزام بالقيود البيئية.

3- **البعد التكنولوجي**:إن العمل نحو تحديث القاعدة الصناعية وتطويرها نحو الأفضل أساس للتنمية المستدامة إذ التطور التقني والتكنولوجي من أولويات الدول وتمثل إحدى المعايير التقدم، وذلك باستخدامها في شتى القطاعات للحد من الصناعات الملوثة للبيئة والتطور في عمليه الإنتاج لحماية البيئية و الإنسان.

1مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع ،الاردن ،ط1،2017، ص 53.

2قادري محمد الطاهر،التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق مكتبه حسن العصرية، لبنان2013،ص55.

2حامد احمد الريفي، مرجع سبق ذكره، ص94.

2مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع ،الاردن ،ط1،2017، ص 53.

2قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص56.

3الدعمة مراد ابراهيم،التنمية البشرية بين النظرية والواقع ،دارمناهج للنشروالتوزيع،عمان،2009،ص17.

4قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص31.

5ديب كمال، مرجع سبق ذكره،ص32.

الفرع الثالث.مبادئ التنمية المستدامة

تم الإدلاء بالبيانات التي أصبحت تُعرف باسم المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة في إعلان ريودي جانيرو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية. وبعدها تم صياغتها إلى مبادئ من طرفMindjovعام 1996[1]على النحو التالي:

-العدالة بين الأجيال الحالية و المقبلة في التنمية.

-حماية البيئة هي جزء لا يتجزأ من أي عملية تتنموية.

-لكل دولة الحق في استخدام مواردها الخاصة دون التأثير على البيئة خارج حدودها.

-مبدأ "الملوث يدفع "يجب على الملوث إصلاح الضرر الذي يلحق بالبيئة.

-تقترن الأنشطة الاقتصادية بمبدأ الحصول على تدابير وقائية لحماية البيئة.

-يعتبر التخفيف من وطأة الفقر ورفع مستوى المعيشة وعدم المساواة في أجزاء مختلفة من العالم جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

-يجب على الدول أن تحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وتوقفها ، وأن تعزز السياسات السكانية المناسبة.

-أنجع طريقة لحل المشاكل البيئية هي مشاركة جميع الأطراف المهتمة لمبدأ الديمقراطية التشاركية في صنع القرار.

-على الدول أن تضع وتنفذ تشريعات فعالة لحماية البيئة.

- هناك إرتباط بين الأمن و السلام والتنمية وحماية البيئة وغير قابلين للتجزئة.

الفرع الرابع. أهداف التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها

أ/ **الأهداف:** تمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة فهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي ،وقدحدد التقرير النهائي لقمة الارض من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بجوهانسبورغ في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة17 متكاملة لخلق توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيةبحلول عام 2030،بالاعتماد على مؤشرات لقياس نجاحها و هي[2]:

[1]Abubakar Jibril,LE CONCEPT ET LES PRINCIPES DU DEVELOPPEMENT DURABLE, Conference Paper, Organised by the Association of Nigerian Geographers (ANG) on "Climate Change and Sustainable Development",Sokoto Energy Research Centre, Usmanu Danfodiyo University, Sokoto , 15th and 17th2011 February ,p8.

[2]https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html.

1- القضاء على الفقر: بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، يشمل الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.

2- القضاء التام على الجوع وسوء التغذية:للتاكدمن حصول جميع الناس وخاصة الاطفال على الغذاء ،يتطلب تعاونا دوليا في تعزيزالممارسات الزراعية المستدامة وذلك بالاستثمار في البنى التحتيةوالتكنولوجية في للرفع من الانتاجية الزراعية.

3- الصحة الجيدة والرفاه: تحقيق التغطية الصحية الشاملة بالقضاءعلى الامراض الفتاكة والاوئة ،بدعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات وتوفير سبل الحصول عليها وعلى الأدوية بأسعار معقولة للجميع .

4- التعليم الجيد:كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التعليم و التدريب المهني في متناول الجميع دون اقصاء.ويعد اكثر الوسائل اهمية للتنمية المستدامة.

5- المساواة بين الجنسين: للقضاءعلى أشكال التمييز ضد النساء وتمكينهم من كافة حقوقهم والمساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد الاقتصاديةوالخدمات الجيدة.

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية: لضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وبأسعار مقبولة وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، توفير مرافق الصرف الصحي، وتشجيع النظافة الصحية على جميع المستويات.

7- طاقة نظيفة وباسعار معقولة:يتطلب زيادة في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة(الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية). و إعتماد معايير فعالة من حيث التكلفة لمجموعة واسعة من التكنولوجياتيقلل من استهلاك الكهرباء العالمي في المباني وفي مجال الصناعة.

8- العمل اللائق و النمو الاقتصادي:من خلال زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي.تحقيق المساواة في العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق بحلول عام 2030.

9- الصناعة و الابتكار والهياكل الاساسية: من العوامل الحاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية،فالتقدم التكنولوجي أساسي لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، كما أن تعزيز الصناعات المستدامة والاستثمار في البحث العلمي والابتكار.

10- الحد من أوجه عدم المساواة في الدخل: وهو من مؤشرات التنمية البشرية تتطلب حلولا عالمية تشمل تحسين اجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية،وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأكثر احتياجاً،و تسهيل الهجرة الآمنة وتنقل الأفراد أمر أساسي لسد الفجوة المتزايدة.

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: من اجل كبح انتشار الفقر في المدن يتطلب العمل لجعلها آمنة ومستدامة لضمان وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، كما يشمل الاستثمار في وسائل النقل العام، خلق مساحات عامة خضراء، وتحسين نظم التخطيط والإدارة الحضريين.

12- الانتاج والاستهلاك المستدام: يمكن رفع كفاءة سلاسل إنتاج وتوريد الغذاء إذا ما خفض المستهلكون ومتاجر التجزئة ناتج المخلفات الغذائية لكل فرد بمقدار النصف على المستوى العالمي، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل الاقتصاد نحو أنماط أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

13- الهدف المناخي: للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ضمن الاستراتيجيات الوطنية مع استجابة الارادة السياسية باتخاذ التذابير اللازمة من طرف جميع الدول.

14- الحياة تحت الماء:من خلال ادارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام من التلوث، حفاظا على لموارد القائمة على المحيطات وترشيد استخدامها على نحو مستدام من خلال القانون الدولي أن يساعد في تخفيف بعض التحديات التي تواجه محيطاتنا.

15- الحياة في البر: للحفاظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي والجبال ، واتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على التنوع البيولوجي التي تشكل جزءً من التراث المشترك للبشرية كلها.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية: للقضاء على اشكال الصراع والعنف بتوحيد العمل بين الحكومات والمجتمعات المحلية، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية.

17- عقد الشراكة والتعاون على المستوى الدولي :خاصة بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم الخطط الوطنية الرامية لتحقيق جميع الأهداف لمساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها جزءا من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد منصفة.

ب/مؤشرات القياس لأبعاد التنمية المستدامة:حيث لكل هدف له بعد اقتصادي،اجتماعي و بيئي يتم قياسه باستخدام مؤشرات خاصة به كما هو مبين بشكل مختصر في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): مختصر لأهداف وابعاد التنمية المستدامة(المؤشر–التحليل)

الهدف		المؤشر	التحليل	التنمية الاقتصادية المستدامة	التنمية الاجتماعية المستدامة	التنمية البيئية المستدامة
الأمن الغذائي الزراعة	معدل الدخل – معدل التغذية–	النسبة المئوية من السكان الذين يقل دخلهم عن 81,25$ القدرة الشرائية في اليوم	النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متوسط قيمة نصيب الفرد من إنتاج الأغذية	رفع الإنتاجية الزراعية	– تخفيض نسبة اللذين يعانون من الجوع إلى النصف – القضاء على الفقر	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي –الغابات–الحياة البرية– المياه–الأسماك
الصحة	معدل وفيات الأطفال معدل وفيات النساء الحوامل	تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار3/2 تحصين الأطفال ضد الأمراض تخفيض نسبة وفيات النساء الحوامل والرضع بمقدار4/3	الرفع من الإنتاجية من خلال توفير الأمن الصحي تحسين الصحة والأمان في مكان العمل	تمتع الجميع بأنماط العيش الصحية الأولوية للطبقة الفقيرة	ضمان الرعاية الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة والإمراض المعدية للأغلبية الفقيرة – حماية صحة البشر بفرض معايير للهواء و المياه والضوضاء	ضمان حماية الموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
التعليم	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي	إجمالي التسجيل في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي	ضمان توفير المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	القضاء على الأمية ضمان إكمال المقرر التعليمي السنوي للتلاميذ –المساواة بين الجنسين	إدخال البيئة في البرامج التعليمية
المياه		النسبة المئوية من السكان التي تتحصل على مصدر حسن للمياه	تحسين خدمات الصرف الصحي	ضمان الإمداد الكافي ورفع الكفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والحضرية والريفية والصناعية	تامين توفير المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان توفير المياه الجوفية والصحية في المدن و الارياف ضمان الحماية الكافية للمياه العذبة

الطاقة	استخدام الطاقة- الوصول اليها	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة النسبة المئوية من السكان المتحصلين على الكهرباء	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة باستثناء الكهرومائية	ضمان الإمداد الكافي وكفاءة استخدام الطاقة في مجال التنمية الصناعية –المواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان حصول أغلبية الفقراء من الطاقة الكافية خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري والتوسع في استعمال الغابات والبدائل المتجددة
الدخل النمو الاقتصادي	أداء الاقتصاد الكلي - العمل	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العاملين من السكان نسبة عمل الشباب تكوين رأسمال الإجمالي من اجل رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة	القضاء على البطالة تحسين مستوى المعيشي للسكان دعم المشاريع الصغيرة	تطوير الاستراتيجيات لإتاحة العمل المنتج واللائق للشباب دمج مبادئ التنمية المستدامة في بر امج وسياسة البلد وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية للنمو الاقتصادي في القطاع الرسمي والغير الرسمي
تطوير الشراكة العالمية الشاملة للتنمية	التمويل الخارجي	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة	صافي المساعدة الإنمائية الواردة الصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	تطوير النظام التجاري و المالي التعاون مع القطاع الخاص الاستفادة من التقنيات الجديدة المتوفرة	معالجة الاحتياجات الخاصة بالدول النامية تخفيف من أعباء الديون	الانتقال من التغيير التدريجي إلى التغيير التحولي الذي سيحقق الاستدامة البيئية. استثمارات أكثر مراعاة للبيئة، وزيادة السلع والخدمات المستدامة بيئيًا.

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة- برنامج الإنمائي للأمم المتحدة بجوهانسبورغ عام2015-برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع:

(https://archive.unescwa.org/ar)

بالإطلاع على أهداف التنمية المستدامة نجد أن تحديدها بقياس المؤشرات الكمية و النوعية على المستوى الكلي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة ، فقد حددت لجنة التنمية المستدامة على ضوء تجارب مختلفة لمؤسسات ومستويات مكانية متفاوتة كانت محلية أو دولية أو وطنية،لبقياسمؤشرات مكونة من 51مؤشرا[1] منها 6 مؤشرات متعلقة بالجانب المؤسساتي بنسبة11.76%، و14 مؤشرا اقتصادي وبيئي بنسبة 27% وتولي أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي بـ17 مؤشرا بنسبة 33.33% موجهة إلى الفئات الفقيرة في الدول النامية أو الاقل نموا للتخفيف من شدة الفقر[2].

الفرع الخامس.الفاعلين في نجاح التنمية المستدامة

من خلال التماسك القوي بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة ، وبسبب التأثيرات العالمية لتدهور النظام البيئي ، استدعى نهج التنمية المستدامة تشجيع جميع الجهات الفاعلة الدولية ، الإقليمية و المحلية ، سواء كانت خاصة أو عامة أو جمعيات على الإنخراط في عملية التنمية المستدامة.

1. الجهات الفاعلة الدولية

1.1.المؤسسات و الهيئات الدولية

لقد استدعى ضرورة وضع آليات دولية تلزم تنفيذ التنظيمات على المستوى الدولي ،وهناك ثلاث هيئات أساسية تابعة للأمم المتحدة المعنية أكثر بالتنمية المستدامة وهم :لجنة التنمية المستدامة (CDD)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)والصندوق العالمي[3](MFE)، بالإضافة الى المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية،منظمة الأمم المتحدة للتغذية....الخ

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)[4]:

تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972 بعد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية. تعتبر هذه الهيئة أعلى سلطة داخل منظومة الأمم المتحدة تعنى بشأن القضايا البيئية، وتتمثل مهمتها في تعزيز التعاون البيئي وتقديم المشورة لدول الأعضاء والمجتمع الدولي بشأن القضايا البيئية والتنمية والإجراءات التي يتعين تنفيذها. كما

[1] ديب كمال،مرجع سبق ذكره،ص172-175.

[2] عمربنلخضرخلفاوي،مرجع سبق ذكره،ص205.

[3] Thierry l . André-Jean G,,le développement Durable ,Dunod ,Paris , 2008 ,p89.

[4] www.un.org/youthenvoy/fr/2013/08/pnue-programme-nations-unies-lenvironnement.

تساهم في تحديد المعايير و السياسات الدولية المعتمدة. و تعتبر مصدراً معترفاً به للمعلومات حيث ينشر البيانات والمعلومات و يرصد توقعات البيئة العالمية كل عام.

- الجنة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(ECOSOC): تأسست في عام 1992، وتتمثل مهمتها في متابعة التوصيات والالتزامات التي تم التعهد بها في إطار قمم الأرض في ريو في عام 1992 (جدول أعمال القرن 21 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية) في جوهانسبرج في عام2002. وتهدف أيضًا إلى تعزيز الحوار وبناء الشراكات والتعاونمع جميع أصحاب المصلحة(الحكومات، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية والشركات).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD):هو جهاز يختص بتقديم المساعدات والتعاون في مجال التنمية وحماية البيئة بالإضافة الى العمل على جمع المؤشرات اغلبها تتعلق بالجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم في الدول لرصد مستويات التنمية.

- صندوق البيئة العالمية (FEF) :الذي تم إنشاؤه في عام 1990يديره البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUDوبرنامج الأمم المتحدة للبيئةPNUE، يعمل على تامين الأموال المخصصة لمخاطر البيئة ،كما هناك منظمات أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدةمن بينها منظمة الأغذية والزراعة(FAO)،ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)، منظمة اليونسكو(UNISCO)،المنظمة العالمية للبيئة(ONUE)...الخ

1.2.**الإتحاد الأوربي**:تمثل التنمية المستدامة جزءا من الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي بالتوقيع على معاهدة أمستردام عام 1997 لدمج التنمية المستدامة في مهمة الاتحاد الأوروبيوفرض عقوبات مثل الملوث يدفع، حيث التزمت بتخفيض انبعاثمن غازات الدفيئة بنسبة 8% دون مستويات عام 1990 بحلول عام 2012 ،وإنشاءإدارة مالية للبيئةللمشاركة في التنمية منذ عام 2007[1]، وتم تمويل مشترك للبرنامج مع المؤسسات العمومية والخاصة لحماية البيئة.

1.3.**الدولة**:تظل الدولة الفاعل الأساسي لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة الذي يعتبر مشروع سياسي بالدرجة الأولى من خلال تدخلها في عدة والذي يدخل ضمن توصيات ريو في تعزيز دور الدول في هيكلة وصياغة الإرادة السياسية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة .

[1]Thierry libaet،Reference susmentionnée, p96.

1.4.**الجماعات الإقليمية**:يأتي دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة كوحدة إدارية مصغرة عن الدولة تم نقلها مجموعة من الاختصاصات تستجيب للحاجات مواطنيها في حدود إقليمها لمساعدة السلطة المركزية في تنفيذ سياستها العامة بكفاءة وفعالية .

2. المؤسسات المالية الدولية:قدمت المؤسسات المالية الدولية ممثلة في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما أساسيا لضمان نجاح أجندة التنمية المستدامة إضافةإلى بنوك أخرى كالبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية[1].

3.**الفاعلين الاقتصاديين**: أصبحت المؤسسات الاقتصادية الغير الحكومية خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية أكثر التزاما بمبادئ التنمية المستدامة" من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"[2] وذلك باحترام المعايير البيئية والاجتماعية بالتزامهم بالمسؤولية الاجتماعية.

4. **المنظمات الغير حكومية**:منذ السبعينات صار دور المنظمات الغير حكومية أكثر تأثيرا في التنمية المستدامة للدفاع عن اقتصاد يحترم البيئة وزاد الاعتراف بدورها في مشاركتها في مداولات الهيئات الدولية وتدخلها في المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث:دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

اقتُرح مفهوم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عام 1992 في جدول أعمال القرن 21 (الفقرة 8-7) حيث دعيت البلدان إلى إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة في خطة عمل واحدة تركز على الصعيد الوطني[3].بدعوة إلى التغيير المؤسسي للدول من اجل تفعيل دور وحداتها الإقليمية للالتزام بتحقيق أهداف 17 للتنمية المستدامة وذلك بتنمية القدرات للجماعات الإقليمية وتهيئة البيئة الملائمة، فضلا عن تعبئة الموارد و وسائل التنفيذ، وهذا ما اتبعته الجزائر في مواصلة الاصلاحات نحو عصرنة الادارة الاقليمية وخاصة البلديات لنفعيل دورها التنموي المستدام وذلك لاتباع عدة آليات.

[1]https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/09/25/international-financial-institutions-global-development-agenda.

[2].آمنة تونسي،ابراهيمبورنان ،المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات_العددالإقتصادي ، المجلد 7 ، ع 3 ،جامعة الأغواط،2016،ص337.

[3]الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة :الموقع هيئة الامم المتحدة على الموقع:

development-strategieshttps://sdgs.un.org/ar/topics/national-sustainable.

الفرع الأول. توسيع اللامركزية الإدارية

بهدف التوجه نحو تبني نموذج جديد في التسيير قائما على تشجيع المبادرات الهادفة الى تحسين الخدمات و القيام بالمشاريع المنتجة للثروة وذلك تجسيدا للامركزية الإدارية تطلب القيام عدةإصلاحات قانونية خاصة بتنظيم جديد للجماعات المحلية الإقليمية[1]، القائمة على توسيع صلاحيات البلدية من خلال رقمنتها وتزويدها بالشباك الوحيد لتقريبها اكثر من المواطنين و تفويض لها عدة اختصاصات في إدارة وتهيئة الإقليم بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المستدامة و الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

الفرع الثاني. دعم الدولة للبرامج التنموية:

يشدد جدول الأعمال على ضرورة معالجة أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث بضرورة توفير الدول الوسائل المالية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030على مستوى الجماعات المحلية[2]. وهذا ما تطمح اليه الجزائر بضرورة توفير الدعم المالي للبلديات[3] والتي اغلبها عاجزة ماليا، وذلك مراعاة لخصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية لدعم المناطق النائية التي تعاني من تأخّر في مجال التنمية و ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل الأساسية [4]،وعموما تتمثل دعم الدولة للبلدية لتعزيز القدرات المؤسسية لأعمال التخطيط ،التنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة عن طريق:

أ/المخطط البلدي للتنمية: (plan communal de développement)

نجاح التخطيط الإقليمي في أي بلد يتطلب توظيف إمكاناتالإقليم المادية والبشرية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، لهذا خص المشرع الجزائري البلدية بعدة وظائف لتجسيد اللامركزية المالية لتنفيذ المخططات التنموية لتخفيف العبء على السلطة المركزية وتقاسم المهام، وهو مخطط موجه للبلديات التي لها مداخيل محدودة لا تمكنها من تغطية نفقاتها ،حيث يقوم بإحصاء وتسجيل الاستثمارات والمشاريع المختلفة لتنمية البلديات في إطار المخطط

[1] المادة 13و14 من قانون 11/ 10المنظم لشؤون البلدية.

[2] https://www.un.org/ecosoc/ar.

[3] المادة 195 من قانون البلدية رقم 10-11،المؤرخ في 22جوان2011،يتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية ، ع37،ص54

[4] تقريرملتقى وطني حول المناطق الحدودية تحت شعار "تهيئة المناطق الحدودية و تنميتها، أولوية وطنية"،ومي 13 و 14 أكتوبر 2018بالمركز الدّولي للمؤتمرات عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية: . https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

الوطني للتنمية"[1].وبدأ تنفيذ هذا المخطط منذ صدور مرسوم رئاسي رقم73-136المؤرخ في 9 اوت1973و تم تحديد تنظيم شروط تسيير الإعتمادات المبرمجة في إطار :

-لا مركزية التخطيط بإشراك البلدية في رسم البرامج التنموية.

-مشاركة الشعبية في المحلية في صنع ومراقبة تنفيذ المشاريع التنموية.

-إلزام البلديات بإعداد المخططات سنويا وتشمل كافة عمليات التجهيز والاستثمار.

-احترام خصوصية كل بلديةوتزويدها بالمشاريع الضرورية[2] كالمياه،الصحة، التربية والتكوين التهيئة الحضرية والبيئة الشباب والرياضة والثقافة، شبكة الطرقات..الخ

إلاأن ضمان تنفيذ أولويات البرامج التنموية تتوقف على كفاءة المجلس المنتخب والخبرة الفنية للاستجابة لانشغالات السكان. كما يتوقف استقلالية البلدية وسلامتها المالية على حجم مواردها الذاتية و مدى تبعيتها بالنظر إلى حجم الإعانات المالية التي توفرها لها السلطات الوصية .

ب/ المخطط القطاعي للتنمية: (Plan Sectorial de development)

هي برامج وطنية غير مركزية كما تضمن المرسوم رقم 81-380 المؤرخ في 26 ديسمبر 1981 صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية[3]، ضمن المخطط التنموي الوطني ويكلف الوالي بتنفيذه حسب التنظيم لتجسيد المشاريع في البلديات مما توفر لها دعما مالي قويا للتنمية المحلية.

ج/ إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية: هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يوضع تحت تصرف وزير الداخلية[4]، وتتمثل مهمته الأساسية في تعبئة موارد المالية لفائدة الجماعات الإقليمية التي تعاني صعوبات مالية.[5] يشكل التضامن المالي الغير مباشر ما بين البلديات.

---

[1]نور الدين بلقليل،برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية –PCD(دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج–المسيلة– وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر، ع8، 2017،ص651.

[2]قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434الموافق 21 فبراير سنة 2013 يحدّد معايير تخصيص موارد الخزينة للمشاريع أو البرام البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية.ج س ع،2013،ص20.

[3]نور الدين حاروش،تنميةمناطق الظل في الجزائر بين الرهانات السياسية والواقع، موقع الالكتروني الاتحاد،2021/10/17:
https://www.elitihadcom.Dz

[4]المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة2014

[5]الموقع الرسمي لوزارة الداخلية: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar .

د/البرامج الوطنية: هي مجملا عبارة عن برامج وطنية موجهة لكافة البلديات تدعمها الدولة ، مثل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برامج دعم النمو،الصناديق الخاصة ،صندوق دعم الجنوب والهضاب العليا ، وغيرها من المخططات المركزية.

الفرع الثالث.دعم الاستقلالية المالية للبلدية:

تعتبر مالية الجماعات المحلية المجسدة في ميزانياتها آلية أساسية لإدارة البلديةلتطبيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية المخططة من طرف مجالسها المنتخبة، وتحمل أعباء من أجل إشباع رغبات المجتمع المحلي،تتطلبدعم الاستقلالية المالية للبلدية (قانون 10-11)، إلا أن ذلك مرتبط بمواردها الذاتية كعلاقة طردية فكلما تمكنت البلدية من تعبئة مواردها الذاتية تكون أكثر استقلالية في إنفاقها حسب الأولويات التي تناسب احتياجات مواطنيها يتطلب الموارد المالية الكافية وذلك من خلال:

1. تعبئة الموارد الداخلية للبلدية: تعتمد البلدية في تعبئة مواردها على الاملاك والممتلكات وعلى الجباية :

1.1.املاك البلدية:وتشمل الاملاك العمومية[1] واملاك خاصة[2]، تساهم مباشرة في تعبئة المداخيل نتيجة لكرائها وتتكون عموما من[3]: إيجار الاملاك العقارية ، المذابح،مواقف السيارات،،الاسواق والمعرض،الحجز العمومي، الاملاك المنقولة ، الحقوق والقيم المنقولة، نواتج الاستغلال....الخ

1.2.الجباية المحلية: تشمل إيرادات ميزانية البلدية في الضرائب و الرسوم المحلية و الرسوم الوطنية إضافة إلى المداخل الناتجة عن استغلال و استثمار المرافق المحلية[4]، تتغير نسبها حسب قوانين المالية حيث تتحكم الدولة في تحديد نسبها،إلا انها تبقى غير كافية مما سبب العجز المالي للبلديات خاصة التي تفتقر للمنشآت الاقتصادية والتجارية وهذا ما هو مبين بشكل مختصر نسب الموارد الجبائية في الجدول التالي:

[1]المادة 159 من قاون البلدية 11-10 ، المرجع السابق

[2]المادة 161 من قاون البلدية11-10،المرجع السابق.

[3]المادة 170 من قانون البلدية11-10و المادة 151 من قانون الولاية12-07، المرجع السابق.

[4]لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة ، فيفري 2005 ،العدد السابع،ص3.

الجدول رقم 10 : توزيع نسب الموارد الجبائية للجماعات المحلية

الموارد الجبائية	حصة البلدية	حصة الولاية	حصة الدولة	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	حصص مختلفة
الرسم العقاري	%100	/	/	/	/
رسم التطهير	%100	/	/	/	/
الرسم على النشاط المهني	%65	29,5 %	%0	%5,5	/
الضريبة على الأملاك	%20	/	%60	/	20%(الصندوق الوطني للسكن)
قسيمة السيارات	/	/	%20	%80	/
الرسم على القيمة المضافة	%10	/	%80	%10	/
الرسم على الإقامة	100 %	/	/	/	/
رسم الذبح	%85	/	/	/	15%(صندوق حماية الحيوانات)
الرسم على الزيوت و الشحوم	%35	/	%15	/	50%(الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث)
رسم الأطر المطاطية	%25	/	%15	/	50%(للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث) و10%(للصندوق الوطني للتراث الثقافي)
الرسم على الإعلانات و الصفائح المهنية	%100	/	/	/	/
رسم الحفلات	%100	/	/	/	/

المصدر من اعداد الطالب بناء على احصائيات من موقع وزارة المالية: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar

تعتبر الجباية المحلية اساسية في تجسيد استقلالية البلدية لما توفره لها من امكانيات وموارد تعزز من استقلاليتها في القرار المحلي ،الا انها تبقى ضعيفةلارتباطها بجباية الدولة والتي تقوم ايضا بتحديد نسبها كما هو مبين في الجدول(رقم10)، وتبقى البلدية خاضعة للتبعية الادارية للسلطة المركزية،و بتوجه الدولة نحو عصرنة البلديات بهدف تعزيز دورها الاقتصادي لخلق ثروة منتجة باتباع عدة آليات منها:

2. دعم الدور الإقتصادي للبلدية:لترقية الدور الاقتصادي للبلدية و تزويدها بالوسائل و الأدوات المناسبة لجذب الاستثمارات على مستوى إقليمها[1] يتطلب تفعيل عدة آليات منها:

2.1.الشراكة مع القطاع الخاص: وقد اتجهت إليه العديد من الدول في إطار إستراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص للقيام بأسلوب(***B.O.T (builtoperatetransfer***[2] ،تتعلقبالمشاريع ذات البعد الاقتصادي تتوقف على دراسة الجدوى الفنية و الإقتصادية و البيئية للمشاريع و يشمل استخدام هذا النوع من الأسلوب في:

-مشاريع البنى الأساسية مثل الطرق الكبرى، محطات القوى الكهربائية، تحلية المياه،شبكات الاتصالات.

-انشاء مناطق صناعية او مصانع :حيث تلجا البلدية بمنح الوعاء العقاري للقطاع الخاص عن طريق عقود الامتياز[3].

-تنمية الأراضي التابعة لأملاك الدولة: بإنشاء مشروعات لإشباع حاجات المواطنين والاستفادة من عائد الاستغلال منها استصلاح الأراضي الفلاحية.

2.2. **الاقتراض من البنوك**: يمكن البلدية اللجوء إلى القرض من البنوك لإنجاز مشاريع منتجة للثروة[4].

2.3.تفعيل التعاون والتضامن ما بين البلديات:يشكل نوع من التكافل والمساعدات المالية او الاجتماعية ، عقد التوأمة مع البلديات محلية أو بلديات أجنبية في لتبادل الخبرات والتجارب في مجال تسيير المرفق لخلق توازن بين مختلف مناطق الدولة.

الفرع الرابع.تفعيل آليات الحوكمة المحلية (Localegouvernance)

يشكل تفعيل الحوكمة المحلية عنصرا أساسيا في عصرنه الإدارة الإقليمية ظهر كأول مصطلح في تقرير البنك الدولي عام 1989[5] جاء كخطوة أولى نحو تطبيق الحكم الراشد لمكافحة الفساد، و ذلك بالقيام بمجموعة من الإصلاحات لتعزيز دولة القانون والديمقراطية، ويتكون من الأجهزة الحكومية،القطاعالخاص،المجتمع المدني كما هو موضح مختصرا في الشكل التالي:

---

[1] تقرير عن مخطط الحكومة لتنفيذ برنامج الرئيس بعنوان الحكامة الإقليمية و الإدارية، سبتمبر 2017، ص 18.

[2] العربي غويني، اصلاح الادارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الاشارة الى حالة الجزائر، النشر الجديد لجامعي،تلمسان،الجزائر،2016،ص80-81.

[3] المادة155 من قانون البلدية 10-11،مرجع سبق ذكره،ص24.

[4] المادة 174 من قانون البلدية 10-11، مرجع سبق ذكره،ص26.

[5] الحوكمة ظهرت في 1989 في كتابات البنك الدولي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و محاربة الفساد في الدول الإفريقية، حيث تم الربط بين النمو الاقتصادي و الكفاءة الإدارية الحكومية.

الشكل رقم (3): مقومات الحوكمة المحلية الرشيدة

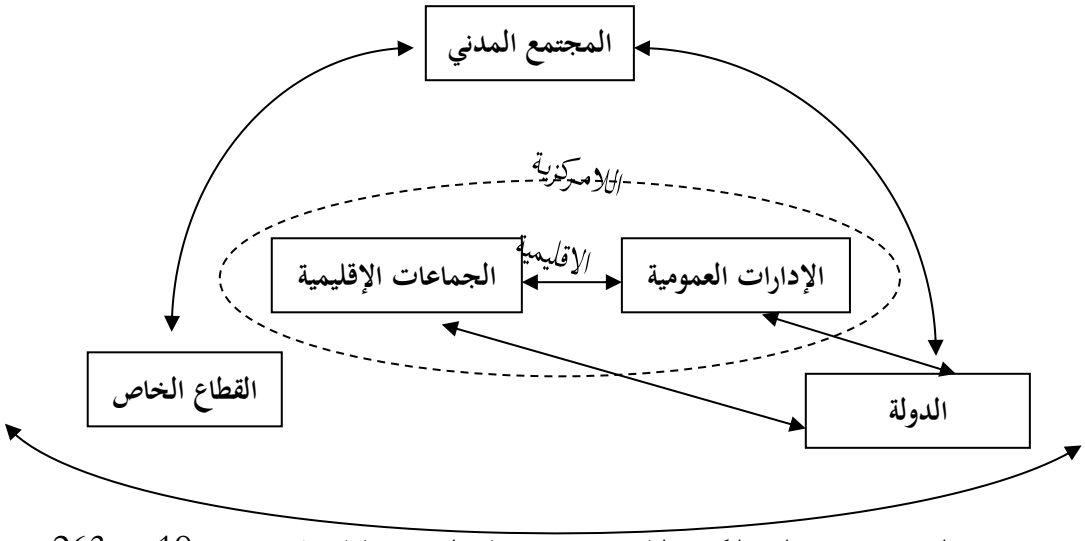

المصدر: محمد بقال ،الحوكمة المحلية و مبادئها ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، ع19، ص263

وتتمثل مقومات الحوكمة المحلية[1] (المساءلة،الشفافية،الشرعية،الاستجابة،الكفاءة و الفعالية،الاستدامة،المشاركة) ،ولبلوغ مستوى الحوكمة المحلية الرشيدة في الجزائر اتبعت مجموعة من الخطوات كإجراءات وقائية من الفساد و مكافحته، ومنها:

- تجسيد الديمقراطية المحلية: يشكل القاعدة الأساسية للحوكمة المحلية تجتمع فيها مشاركة المواطنين المحليين و المنتخبين لصنع السياسات المحلية، و تتطلب كذلك كفاءات قيادية تتناسب مع الوظائف المنوطة بهم.
- وضع لوائح تنظيمية وقانونية تتماشى مع الإصلاحات الإدارية و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية مع تفادي التداخل في المسؤوليات و الاختصاصات.
- القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما يتطلب الكفاءة و الفعالية في التسيير.
- إنشاء هيأة لمكافحة الفسادتخص تسيير أملاك الدولة و التوظيف وتفويضه بعمليات البحث و جمع المعلومات للتحقق من جرائم الفساد[2].
- إصلاح الجباية المحلية و المالية و عصرنتها بهدف تثمين أفضل الموارد و تحسين عمليات تحصيل الضرائب و الرسوم[3].

[1] المادة 192 من دستور 2016 تنص على مساهمة مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال، الجريدة الرسمية، ع14 الصادرة ب 7مارس،2016 ،ص33.

[2] المادة رقم 201 من الجريدة الرسمية، ع 14 الصادرة في 2016/03/07،ص16.

[3] نفس المرجع السابق، ص 18.

– عصرنه الميزانية و المالية للجماعات المحلية و مرافقة تأطيرها و تكوينها المستمر تماشيا مع التسيير الإلكتروني للبلدية.[1]

– تفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر لتعزيز التدابير الوقائية[2]للقضاء على الفساد.

– تطبيق المعايير الدولية المحاسبية لتدعيم كفاءة التسيير المالي لأن التقارير السليمة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية و ترشيد الإنفاق.

الفرع الخامس.تنمية الرأسمال البشري

يعتبر المورد البشري الثروة الحقيقية لأي تنظيم إداري،فالاهتمام به داخل الإدارة الاقليمية يحفزه من تحسين في أدائه على المستوى الاقليمي والمحلي[3]، فهو مكمل لراسمال المادي والمالي لما يوفره من القدرات والخبرات والمهارات التي يجلبها الموظفون إلى الادارة الاقليمية وببساطة هو قيمة اقتصادية مضافة يساهم بشكل اساسيتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وبالمنظرور السوسيولوجي يشير الراسمال البشري انهم اطراف فاعلين في اطار تنظيم مجتمعي[4]،مما يتطلب تنميته وتطويره بتسخير كل الإمكانيات المادية و المعنوية يمكن حصرها في التكوين،التدريب على المستوى الوطني والبلدي:

1.في مجال التكوين

حتى تساهم عصرنة الادارة الاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة تم التركيز على ضرورة تنمية الموارد البشرية من خلال منظومتها في مجال الإعلام و التسيير[5]:

- تنظيم دورات تكوينية في التسيير الحضري محليا منذ سنة 2009لفائدة مستخدمي الإدارات المحلية وفي جميع الميادين خاصة المالية المحلية، الصفقات العمومية، الموارد البشرية.
- تنظيم دورات تكوينية بالخارج: مثل سويسرا، كوريا الجنوبية، فرنسا، الصين، إسبانيا، كندا، هولندا، و التي مست مختلف التخصصات منها الاتصالات، تنمية الموارد البشرية، التخطيط الاستراتيجي، تسيير مؤشرات الأداء، تسيير الإدارة العمومية، التخطيط الحضري، التنمية و السياسات العمومية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 19.

[2]القانون رقم 06-01 الصادر في 2006/02/20 يحمل مدونة تجمع النصوص السابقة ذات الصلة بالفساد و يبين الهيئات و الآليات الخاصة بالوقاية منه و مكافحته.

[3]قوبع خيرة، اطروحة ذكتوراه،أثر المال الفكري في الابداع التنظيمي،جامعة تلمسان،2017،ص79.

[4]مختاري محمد،مختاري فيصل،واقع المؤسساتية و رأسالمال الاجتماعي في الجزائر،مجلة التنظيم و العمل،مجلد8 ،ع4،2020،ص67.

[5] موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية: www.interieur.gov.dz

- تكوين المكلفين بمتابعة الطاقات المتجددة حوالي 116 عون بالتعاون بمركز تطوير الطاقات المتجددة.
- لدعم وتجسيد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي (TALEX) تم تنظيم ورشات عمل دولية مع خبراء أجانب و الاستفادة من تجاربهم في مجال العصرنة .
- إنشاء مدرسة لتكوين مهندسي المدنية في إطار تسيير المدن و عصرنتها بتلمسان.
- يستفيدمستخدمي المصالح والمؤسسات البلدية من التكوين لتحسين مستواهم طبقا لما يحدده التشريع و التنظيم المعمول بهما[1].

2.في مجال التوظيف:

لترقية ظروف العمل استحدثت الحكومة جملة من الاصلاحات لضمان حقوق وواجبات الموظفين خاصة البلديات في الفترة 2014 – 2015[2] باستحداث مصالح و مكاتب جديدة ،تتطلب موارد بشرية متخصصة من كلا الجنسين . من اجل تزويد البلديات بالمورد البشري وذلك من خلال توظيفهم وتكوينهملتسيير مصالحها تبعا للوسائل و الحاجيات، وذلك وفق مخطط التوظيف البلدي[3] عن طريق تحديد عدد المناصب حسب احتياجات كل بلدية مع احترام المجلس للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالتوظيف في حدود إمكانية استيعاب هذه المناصب لميزانية البلدية تفاديا للوقوع في حالة التضخم والحد من البيروقراطية.

ومن اجل تحسين الكفاءات البشرية بالبلدية وجودة التسيير يمكنها توظيف إطارات في المجال التقني الخبراء و المتخصصين[4] في بعض الحالاتعن طريق التعاقد و لمدة محددة،وفقا للشروط المحدد في القوانينو التنظيمات المعمول بهم.

[1] المادة 131 ،مرجع سبق ذكره،ص21.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 13-317 المؤرخ في 2013/04/10.

[3] المادة 127 من قانون البلدية رقم (08/90)، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4] المادة 130 و132 قانون رقم قانون رقم 11-10 مؤرخ في مؤرخ في 20 رجب عام رجب عام 1432 الموافق الموافق 22 يونيو سنة يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية يتعلق بالبلدية. ،ص21.

خلاصة الفصل:

قمنا في الفصل الأول بدراسة الموضوع من الجانب النظري وذلك بالتطرق إلى المفهوم العام للتسيير العمومي الجديد و كيف مكن من تعزيز الدور الاقتصادي والتنموي للادارة العمومية ، بانتهاج الدول نماذج مختلفة تتوافق مع طبيعة الأنظمة السائدة فيها منذ منتصف القرن الماضي، وأصبح إصلاح الأجهزة الإدارية ضرورة حتمية لمعالجة كافة القصور البيروقراطي بالتوجه نحو الاصلاح المؤسسي القائم على عصرنة الإدارة الإقليمية بصفة خاصة باعتبارها الحلقة الرابطة بين المواطن ودولته، حيث تساهم من خلال المهام التي تقوم بها و الصلاحيات المخولة لها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، التي تعد مصطلح حديث النشأة نسبيا نتيجة للربط بين الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية بالبيئة ، وذلك بالتركيز على عنصرين أساسين هما القضاء على الفقر و العنصر الثاني دعم الإطار المؤساسي للتنمية المستدامة.

و قد تطرقنا الى الإسترتيجية التي اتبعتها الجزائر في الاصلاح المؤسسي للجماعات الإقليمية وبصورة خاصة البلديات بالإعتماد على عدة آليات منها مواصلة الدعم المالي للبلديات خاصة العاجزة منها، وتنمية مواردها البشرية و مواصلة الاصلاحات الرامية الى توسيع صلاحياتها لتعزيز دورها التنموي المستدام.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد

تساهم الدراسات السابقة في مساعدة الباحث في التحكم في موضوع البحث من خلال اللاطلاع على التجارب السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة من عدة زوايا، حيث اعتمدنا على الدراسات المحلية، العربية والأجنبية، والتقارير الدولية، و ذلك من خلال عرض تجارب الدول المختلفة مما شكل التنوع الزمني والجغرافي، و تم تصنيف الدراسات حسب متغيرات الدراسة الحالية:المتغيرات المستقلة (الانفاق المحلي،الراسمال البشري،) و المتغير المستقل متمثلا في تصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث أساسية: في المبحث الاول عرض الدراسات السابقة حيث سنتطرق في المطلب الاول الى الدراسات المتعلقة بالاستقلالية المالية للبلدية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي المطلب الثاني تقديم الدراسات المتعلقة بمساهمة الرأسمال الاجتماعيفي تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم تنصنيفها الى دراسات عربية واجنبية للفترة (2012 – 2022) ، وفي المبحث الثالث سوف يتم مناقشة الدراسات السابقة بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف والاتفاق واوجه الاستفادة منها لإبراز الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية.

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المطلب الاول. الإستقلالية المالية للبدية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الاول. الدراسات العربية

1- دراسة(جون بول وآخرون;2014 [1])

- **تقرير حول حالة الديمقراطية التشاركية لعام "2014 "بعنوان مشروع الجوع بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.**

تهدف هذا الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق المقاربة التشاركية في المجتمعات المحلية في الدول النامية القائمة وذلك على خلفية اهتمام العالم بتحديد أهداف التنمية المستدامة من أجل القضاء على الجوع و الفقر في أفق العام 2030، واعتمدت الدراسة على تقييم أبعاد الديمقراطية المحلية من حيث (النصوص القانونية ،التنفيذ)،شمل التقييم عينة ل35 بلد من بين 90 بلد والفترة الزمنية من 2007-2011.و ذلك بطريقة النموذج الاحصائي spss،بنشر مجموعة من الأسئلة المغلقة حول الجوانب المتعلقة باللامركزية تخص(مواطنة نشيطة؛ اللامركزية الادارية؛ اللامركزية السياسية؛ الاستقلالية الجبائية؛ تخطيط لمختلف القطاعات)، وتوصلت النتائج إلى أن هناك4 دول افريقية متقدمة عن باقي الدول محل الدراسة التي قطعت اشواطا كبيرة في الالتزام باللامركزية وتخص دول جنوب افريقيا(بوروندي والسنغال وإثيوبيا وليبيري)، وان تحقيق تنمية شاملة و مستدامة مرهونة بسياسة حكامة محلية فعالة.

[1]جون بول،ليني هدايات ،أيوب نموروآخرون،تقرير حول وضع الديمقراطية التشاركية للعام 2014،ط2، تقرير مشروع صندوق الامم المتحدة للديمقراطية،ص2-54.على الموقع:

The Hunger Project, UNDEF, 2014 ,https://www.un.org/democracyfund/news.

2-**دراسة (سليماني محمد ،بايزيد علي؛2015)**[1]

- **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المحلية وأهميتها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة،استخدم الباحث منهجية التحليل الوصفي وتوصل إلى أن الإدارة المحلية لها دورا محوريا مهما في تحقيق التنمية المستدامة، ذات الصلاحيات المتعددة والوظائف التي سواء تنمويا أو سياسيا من خلال توفير احتياجات السكان المباشرة، والتخطيط المستقبلي للتنمية، زيادة على تحقيق الديمقراطية للمجتمع المحلي في ممارسة دوره السياسي، وكل ذلك يوحي إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة دون وجود إدارة محلية تفي بمحاولة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مستواها كونها الجهاز الأقرب من حياة المواطن، وبالتالي قدرتها في التأثير على وضعه المعيشي ومحيطه البيئي من خلال إتاحة فرص المشاركة للمواطنين للتعاون مع الإدارة المحلية في صنع القرارات والسياسات المحلية الخطط و الرقابة على تنفيذها وتمكينهم من ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية تساعد الحكومة والإدارة العامة بمعرفة الأوضاع المحلية.

[1] سليماني محمد ،بايزيد علي،أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة المدية،مجلد 1،العدد03،جوان 2015. ص 165-185.

3-دراسة (هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد؛2016)[1]

- واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارهما على التنمية المحلية المستدامة حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا- لولاية سطيف.

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص واقع الاستثمار العمومي للبرامج البلدية والقطاعية للتنمية في مناطق الهضاب العليا بولاية سطيف، و كيفية مساهمتها في مجال التنمية المحلية على مستوى البلدية و الإقليم و في خلق توازن تنموي بين بلدياتها.تم استخدام منهجية التحليل الوصفي لدراسة عينة من بلديات ولاية سطيف عينة من الهضاب العليا تقدر بـ 27 بلدية واعتماد متغيرات الدراسة للأثر الاستثمار العمومي على التنمية المحلية المستدامة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي،باستخدام نظام المعلومات الجغرافي من خلال المشاريع ضمن برامج التنمية المحلية(pcd) والبرامج الغير ممركزة(psd) لفترة زمنية 2000-2014 ، فقد تبين أنه رغم النتائج الايجابية التي حققتها البرامج التنموية في بعض المناطق و في بعض القطاعات التنموية، إلا أنها تبقى غير كافية و تفتقر للفعالية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي صرفت لتجسيد مشاريع التنمية المحلية، كما أنها لم تؤسس لتنمية متوازنة ومستدامة نتج عنها اختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية و بين مناطق الإقليم الواحد بحكم اهتمامها بالأقطاب الكبرى وإهمالها للمناطق النائية المعزولة الواقعة على الأطراف الجنوبية و الشرقية من إقليم الهضاب العليا.

[1] هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد،"واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارهما على التنمية المحلية المستدامة-حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"،مجلة علوم و تكنولوجيا،تكنولوجيا, عدد 43 ،جامعة قسنطينة1 ،الجزائر, جوان2016،ص33 – 50 .

4- دراسة(عجلان العياشي،2016)[1]

- اليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية.

تبحث هذه الورقة في دراسة اليات حوكمة الأداء التمويلي للجماعات المحلية في اطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من منظور التضامن الإقليمي لتقليص فجوة الفوارق التمويلية الناجمة عن عدم توازن في توزيع الموارد المجتمعية، ونصت الفرضية على ان تحسي التنمية التشاركية المحلية لكل الأطراف ذات العلاقة ان الحكم الراشد مدخل أساسي لتعزيز الأداء التمويلي لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بدراسة ميدانية لحالة مؤسسة عمومية محلية شبه اقتصادية، وذلك بتحليل03 متغيرات تخص الموارد الجبائية في حصيلة الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الفترة ((2008-2011)؛تقييم حركة إيرادات ونفقات الصندوق للفترة (1995-2013)؛مطابقة حقيقة الأداء بأهداف صندوق لعام 2016 ، وتوصلت الدراسة أن هناك فجوة بين فوارق متعددة في الموارد الجبائية وبين الجماعات المحلية وبين متطلبات التنمية التشاركية المحلية ،تظهر الارتباط القوي بين الإطار المؤسسي في بعده القانوني والهيكلي، وبين تصورات التحول إلى مؤسسات شبه اقتصادية لخلق الموارد ورفع المصادر الجبائية. مما يستوجب ترشيد التسيير وضمان التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية، باستخدام لوحة القيادة لتحسين الأداء في جميع المستويات.

[1] عجلان العياشي،"اليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعاتا لمحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية"،ملتقى وطني افتراضي حول التسيير المحلي بين اشكالية التمول وتشكيل القرارات المحاية- البلديات نموذجا،جامعة قالمة ،8-9 نوفمبر 2016،ص120.

5- **الدراسة (الحدي نجوية وآخرون،2017)**[1]

- **دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة والقوانين والتشريعات الحكومية و تحليل مؤشرات التنمية المستدامة، والتعرض على التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال. وتقديم الفرضيات التالية أنه لا توجد استراتيجيات فعالة واقعية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، أما العراقيل فتقتصر على التصحر و النمو السكاني في الجزائر، واستخدم المنهج الوصفي والإحصائي كسياسة الإنفاق الحكومي من(2000 – 2004)، النمو السكاني وتبين النتائج أن أسباب مشكلة التلوث البيئي في الجزائر تعود بشكل كبير إلى الارتفاع الهائل في عدد السكان، وخاصة في المدن الحضرية،نتيجة النزوح الريفي و عدم تنظيم للنسل والذي سنؤدي مستقبلا إلى الاستهلاك السريع للموارد والطاقة و زيادة الطلب على الأراضي القابلة للزراعة و الأراضي السكنية و تناقص الغابات، الزحف الريفي نحو المدن، تطور التنمية الصناعية.

6- **دراسة(بن الزاوي إشراق؛2017)**[2]

- **صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2003–2013).**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الغير الربحي في الاقتصاد الإسلامي باتخاذ الزكاة نموذجا يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأنها تمتاز بالاستدامة فيمكن لها أن تحقق مايسمى بالتنمية المستدامة وذلك بالإجابة عن الإشكالية حول دور صندوق الزكاة الجزائري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة،

[1] الحدي نجوية وآخرون، دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات،مجلة دراسات وابحاث،مجلد 9، ع2017،29،ص100-116.

[2] بن الزاوي إشراق،صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2003-2013) ، مجلة دراسات وابحاث،مجلد 9، ع2017،29،ص197-209.

باستخدام المنهج التحليلي والوصفي في دراسة حصيلة لزكاة الفطر والمال وعدد المستفيدين على مستوى ولاية بسكرة للفترة 2004 -2013،والمشاريع الممولة في إطار أبعاد التنمية المستدامة . وتوصلت النتائج انه بالرغم من النتائج التي حققها صندوق الزكاة في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وبالارتفاع المستمر في حصيلة الزكاة بالجزائر لكن تبقى بعيدة عن التوقعات المنتظرة وهذا راجع لعدة أسباب من بينها استخدام الأساليب البسيطة فيجمع الأموال و إنفاقها،و استثمارها بصيغة القرض الحسن فقط .

7- أطروحة دكتوراه(نور الدين بلقليل؛ 2017)[1]

- **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة.**

تبحث هذه الدراسة في تحليل أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية بولايتي المسيلة و باتنة. تم استخدام طريقة الاستبيان لأفراد عينة بلغت تحليل آراء 178 فردا شملت الأعضاء المنتخبين و موظفي (المشاركين في تسيير وتنفيذ برامج التنمية المحلية) بالبلديات والولايتين موضوع الدراسة، وموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، بتحليلي آليتين في التمويل المحلي وهما المخطط البلدي للتنمية (PCD) و المخطط القطاعي للتنمية (PSD) ، وقد أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:تؤثر آلية المخطط القطاعي للتنمية (PSD) في التنمية المحلية بنسبة أكبر مقارنة بآلية المخطط البلدي للتنمية (PCD) في التنمية المحلية ،كما يساهم هذا الأخير بنسبة أكبر من آلية التمويل الذاتي (الاقتطاع) و آلية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. وبذلكوتبقى آلية التمويل الذاتي تساهم باقل نسبة في التنمية المحلية مقارنة بآليات الاخرى وآلية التمويل عن طريق المخططات القطاعية هر الاكبر تاثيرا على التنمية المحلية بالولايتين .

[1]نور الدين بلقليل، اطروحة دكتوراه،أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة،جامعة المسيلة،2019.ص122-140.

8- **دراسة (الاسكوا؛2018)**[1]

- **تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية.**

تتناول هذه الوثيقة تقريرا حول مدى تقدم الدول العربية في تنفيذ خطة تمويل التنمية المستدامة لعام 2030 والوفاء بالالتزامات المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من منظور إقليمي في السنتين 2017 و2018، ذلك انطلاقا من المدلول الإحصائي لأعداد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقاريرها بشأن كل مجال والمقدرة ب 313 قرارا. والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في تعبئة مختلف مصادر تمويل التنمية المستدامة كالتجارة الخارجية ،العولمة الاقتصادية، المديونية، الضرائب وتمويل التنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوكمة المحلية، الشراكة مع القطاع الخاص،المساعدات الإنمائية الدولية، التعاون التقني وتتضمن الوثيقة أيضا تقييما لخصوصيات المنطقة العربية على ضوء التوصيات والاستنتاجات المستخلصة انه لم تحقق تقدما في تنفيذ خطة اديس بابا و لم تشمل عائدات تمويل التنمية جميع الأقاليم والمناطق الجغرافية بصورة متسقة داخل البلدان. وتم تنفيد فقط 58 قرار أي 19 بالمئة المتعلقة بنتائج تمويل التنمية وتقييم التقدم المحرز،منها التفاوت في الضرائب، ضعف الارادات العامة حيث لا تزال تواجه المنطقة العربية عدة عقبات للاستفادة من الأدوات التي تتيحها خطة العمل منها عدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية.

9- دراسة(منصوري منى وآخرون؛2018)[2]

- **تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر باستعمال مؤشرات إحصائية.**

تهدف الدراسة الى تحليل واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر والسياسة المتبعة عبر البرامج التنموية المتبعة و كيفية بلوغ أهدافها، وتمثلت الفرضيات أن الجزائر عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي ،والحد من انبعاثات الغازية والاعتماد على الطاقات المتجددة و لإثبات صحة الفرضيات استخدم المنهج الوصفي والتحليلي للفترة الممتدة من(2000– 2019) تخص البرامج التنموية والفترة بين(2005-2015) لدراسة مؤشرات النمو الاقتصادي (معدل النمو للناتج المحلي الخام، نصيب الفرد من

[1] تقرير،تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اللجنة التنفيذية،الاجتماع الخامس،بيروت، 18-19كانون الأول/ديسمبر2018،ص1-16: www.unescwa.org

إجمالي الناتج المحلي)،وتاثيرهاعلى (الطاقات المتجددة، التنمية البشرية، انبعاث الغازات، التنوع البيولوجي). وانتهت الدراسة إلى أن الجزائر بذلت مجهودات إلا أنها لا زالت بعيدة عن أهداف التنمية المستدامة.

10- **دراسة(ميساء يوسف وآخرون؛2019)**[1]

- **تقرير الاتجاهات العالمية والواقع الإقليمي.**

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة على التقييم المشترك الثالث حول تنفيذ نتائج تمويل التنمية المستدامة التي قامت بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والتي تضم أكثر من 50وكالة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وكياناتها ولجانها الإقليمية. ومن النتائج التي توصلت إليها في تقييمها عام 2019إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ مجالات العمل المختلفة لخطة عمل أديس أبابا لم يكن متسقا، وأن تقاسم الفوائد بين البلدان كان متفاوتا. و اقترنت التحسينات في الاقتصاد العالمي بظهور عوامل مخاطرة كبيرة في وجه تمويل التنمية، بما في ذلك تضييق شروط التمويل والزيادات في أسعار الفائدة وتفاقم مخاطر المديونية والسياسات الأمنية وتصاعد التوترات الجيوسياسية. واستمر الارتفاع المطرد في مستويات عدم المساواة وانخفاض الاستثمار الخاص في البنية التحتية والنفقات العامة على البنية التحتية الاجتماعية الحاسمة الأهمية، فضلا عن الزيادات في انبعاث الكربون العالمية، في الكشف عن سوء ملائمة الاستثمارات مع المتطلبات الطويلة الأجل للتنمية المستدامة.

11- **دراسة(محمد عبد الهادى،2019)**[2]

- **اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة –قراءة في بعض استراتيجيات والبرامج الحكومية في مصر.**

تحلل هذه السياسات اللامركزية في مصر على ضوء الرؤية المصرية 2030 والبرامج الحكومية بعد ثورة 2011 الى 2018 في ظل محددات ادارية وتشريعية وتوصلت النتائج ان هناك تناقض بين التشريع والتطبيق في عمل الادارة المحلية نتيجة لعدم وجود مجالس منتخبة جديدة منذ 2011 ، ضعف التمويل المحلي و الافتقار الى الموارد

المالية الذاتية ، مما يعيق دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، ما يحتاج الى ارادة سياسية لتطبيق

[1] ميساء يوسف،تقرير الاتجاهات العالمية والواقع الاقليمي، لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)،الدورة الأولى عمان، 11-12كانون الأول/ديسمبر 2019: www.unescwa.org

[2] محمد عبد الهادى،اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة – قراءة في بعض استراتيجيات والبرامج الحكومية في مصر،مجلة أبعاد / مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر جامعة وهران2 ، الجزائر، المجلد 05 ،ع 01 ، جوان 2020،ص43-57.

اللامركزية وذلك بتهيئة البيشة الادارية والتشريعية ترجع التوازن بين اختصاصاتها ومسؤولياتها.

12- دراسة (لطفي بن سعيد؛2019)[1]

- **اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتنفيذ سياسات شمولية بتونس.**

يقدم هذا التقرير تشخيص الوضع التنموي بتونس من 2011 الى 2018 والذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإقليم تونس وشملت الدراسة 12 ولاية، وتبينت النتائج أن مؤشر التنمية الجهوية عرف انخفاضا في عدة ولايات بعد الثورة وذلك للصعوبات التي عرفتها البلد بعد المرحلة الانتقالية منها مشكل حيازة الاراضي، التباطؤ في الاجراءات الادارية مما أخر تنفيذ المشاريع العمومية، فاصبح خيار التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية وهذا ما أقره دستور في 2014في العمل على تحقيق عدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، مما أدى إلى استحداث هيئة استشارية دستورية للتنمية المستدامة لتفعيل الحوكمة الرشيدة على أساس القانوني والمؤسساتي واللامركزية والمالية المحلية ، حيث تم انجاز بوابة الجماعات المحلية في إطار برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية لتعزيز قدرات البلديات.

13- دراسة(صادق زوين؛2020)[2]

– الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002–2020.

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على ضوء دراسة حالة بلدية وادي العثمانية، ونصت الفرضيات بانه يمكن التسيير اللامركزي من تفعيل دور الجماعات المحلية في عملية التنمية

[1] لطفي بن سعيد،"اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتنفيذ سياسات شمولية بتونس"،المنتدى العربي للتنمية المستدامة حول تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية،أفريل 9-11 ،بيروت2019:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/afsd2019-plenary3-presentation-lotfi-bensaid-tunisia-ar.pdf.

2صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات،مجلد9، ع2020،1،ص146-164.

المحلية المستدامة، و قلة الموارد المالية تكبح من استقلالية الجماعات المحلية ؛واستخدم المنهج الوصفي بإجراء مقابلات مع مسؤولين في بلدية العثمانية من خلال التطرق الى تجربة البلدية خلال الفترة 2002-2020 .

توصلت هذه الدراسة أن الجماعات المحلية هي الشريك الامثل للدولة يفي بتحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو تسيير جديد قائم على دورها الاقتصادي بخلق مشاريع تنشئ الثروة وتشجيع الاستثمار المحلي لتعبئة مواردها الذي اصبح يشكل عائقا للاستمرارية في التنمية المحلية المستدامة.

14- **دراسة(عبد الرحمان بخوش؛موسى كاسحي؛2020)**[1]

- تجربة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020.

تهدف هذا البحث الى التعرف على مسار التنمية المحلية في الجزائر وأبرز العوائق التي تواجهها مع التطرق الى النشاطات التنموية التيتندرج ضمن صلاحيات البلدية، مع الوقوف على حجم المبالغ المخصصة والمشاريع المنجزة في بلدية عين عبيد ،من خلال الإجابة على الاشكالية المطروحة الى مدى نجاعة سياسات وبرامج التنمية المحلية على مستوى بلدية بن عبيد؟. استخدمت الدراسة برنامج المنهج الوصفي بالاعتماد على دراسة حالة البلدية لعنى عبيد في الفترة (2016-2020)،ومن النتائج المتوصل إليها بعد تحليل الموارد المالية والبرامج التنموية للبلديةتوصلت النتائج إلى أن هناك تراجع للإيرادات والنفقات مما تسبب في عجز ميزانيتها وابرز القطاعات التنموية التي اعتمدت عليها البلدية هو قطاع التعليم بتغطية مالية فاقت27%من حجم القطاعات الأخرى لتغطية نفقات النقل والتجهيز و الإطعام.

[1] عبد الرحمان بخوش؛موسكاسحي،تجربة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020،مجلة المعيار، مجلد 52 ، ع 16 ،2021.،ص 994-1014.

15- **دراسة(بن عامر زبير؛2020)**[1]

- **دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة "برج بوعريريج" للفترة 2014-2019.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية وذلك بالتطرق إلى مصادر تمويلها الداخلية والخارجية، وذلك بدراسة تحليلية لحالة الميزانية البلدية في الفترة (2014-2019)في تحسين التنمية المحلية، ومن جملة النتائج المتوصل إليها أن ميزانية البلدية تعرف عجزا في مواردها الذاتية ولهذا يتم تغطية عجزها بالمخططات البلدية للتنمية وإعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وان أغلبية مشاريعها تقتصر على البني التحتية والتهيئة العمرانية.

16- دراسة(هادية بن مهدي؛2020)[2]

- **دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة**

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبرام عدة اتفاقيات دولية ومعاهدات و سن القوانين، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى فعالية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة، والمشاكل التي تعيقها في ذلك، و تمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي ،وتوصلت الدراسة أن الواقع يعكس ما تنص عليه القوانين والخطابات الرسمية، حيث لا زالت تواجه البلدية عراقيل كثيرة حالت دون بلوغ أهداف التنمية المحلية المستدامة في إبعادها الثلاثة(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، ما يتطلب تضافر الجهود لكافة الفاعلين في التنمية كالإدارة المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وتفعيل المقاربة التشاركية في إطار تخطيط أساسه الحكم المحلي الرشيد.

[1] بن عامر زبير،"دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة "برج بوعريريج" للفترة 2014-2019"،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية،مجلد3، ع2،2020،ص11-33.

-

17- دراسة(فوزية برسولي؛ وآخرون؛2018)[1]

- التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا.

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى استراتيجية الجزائر في حماية البيئة وترقيتها بتفعيل دور الادارة المحلية في خططها وبرامجها نحو الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية، في اطار تحليل القوانين والتشريعات حول الموضوع منذ الاستقلال الى2004 ،فتوصلت النتائج الى أن الجزائر تقوم بعدة مساعي في النواحي القانونية وغيرها لحماية البيئة وإنشاء هياكل إدارية في سبيل تجسيد الاستدامة البيئية. وذلك بتأهيل الإطار البشري المتخصص في حماية البيئة، والتكفل بإزالة التلوث الصناعي، وعصرنة تسيير النفايات المنزلية، والمحافظة على الساحل، واستصلاح الفضاءات المحمية للجبال والأنظمة الإيكولوجية السهلية والواحات. والقيام بالعديد من المشاريع التنموية البيئية والمشاركة في مختلف المؤتمرات والندوات الدولية التي تعنى بالتنمية البيئية المستدامة. مما يتطلب تعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين، بأسلوب ديمقراطي يكفل المساواة الاجتماعية وتضمن تطورا اقتصاديا مستداما يراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية.

18- دراسة (أحمد إبراهيم عبد العال حسن،2021)[2]

- دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة.

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي، وللإجابة على الاشكالية تم طرح الفرضية الرئيسية التي تفند دور الجماعات المحلية في تفعيل دورها التنموي الاقتصادي في ظل التحولات السياسية والتحديات المعاصرة، باستخدام المنهج التحليلي بالاعتماد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري ودراسة مقارنة لنماذج الإدارة المحلية ل03 دول (الأمريكية، المصرية،

[1] برسولي فوزية ؛ولحية شهيرة،"التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع2018،5،ص306-329.

[2] أحمد إبراهيم عبد العال حسن،دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة،المجلة العربية للإدارة، مجلد 41 ، ع 2 – يونيو 2021 ،ص191-210.

الصينية) و خلصت النتائج إلى إثبات صحة الفرضية لعدم فاعلية النظم التخطيطية الإقليمية وذلك بسبب نقص الخبرات والكفاءات اللازمة بالوحدات المحلية، ونقص التمويل لمحدودية مواردها الذاتية وعدم وجود سياسة مالية مستقرة واضحة بالنسبة للإعانات المالية ، أما في الجانب التنظيمي هناك تدخل في صلاحيات الوحدات المحلية من طرف الإدارة المركزية، والتعدد في تقسيم الوحدات المحلية أدى إلى عدم الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المحلية وتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب إصلاحات تشريعية وسياسية وإدارية تساير التحولات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

19- دراسة(صديقي حفصة ، د.بوشه محمد،2021)[1]

- أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تطور بنية الانفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باستعمال معطيات سنوية للفترة 1974 2017 - وبالاعتماد على التحليل الكمي بالاستعانة باختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني واختبارات المقاطع الهيكلية، وبالاعتماد على مقاربة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة) ARDL) و منهجية اختبارات الحدود لـ(Pesaran . al) . بينت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور بنية الانفاق العام في الجزائر، الى جانب الأثر الكبير والمعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في المدى البعيد، عكس متغيرة النفقات النهائية للاستهلاك العام التي لم تبد أي تأثير.

[1] صديقي حفصة ، د.بوشه محمد،أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية وادارية، - 01العدد،08المجلد،مارس2021،ص484-503.

الفرع الثاني.الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Sarah Boisard et autres ; 2014)[1]

-Renforcer les recettes fiscales locales pour financer le développement urbain en Afrique Paroles d'acteurs locaux - Etude de cas des stratégies de 8 villes africaines.

يقدم صندوق الدولي للتنمية الحضرية تقريرا تقييميا حول الوضعية المالية وتحديدا الجباية المحلية للجماعات المحلية والاقليمية خصوصا البلديات الحضرية في الدول الافريقية التي يدعمها الصندوق لتمويل استراتجيتها حول التنمية الحضرية المستدامة، وبهدف تقييم العمليات السياسية و التقنية التي تجتمع فيها السلطات المحلية الإفريقية من حيث الضرائب المحلية لمعرفة درجة الاستقلالية المالية و المبادرة السياسية حول الضرائب، وذلك بالإجابة عن التساؤلات حول الوضعية المالية و التدابير الهيكلية والوظيفية و التشغيلية الرامية إلى تعزيز التحسين المستدام لإدارة الضرائب المحلية في دول محل الدراسة.حيث استخدم المنهج الوصفي باستخدام الاستبيان واختيار عينة من البلديات لعينة من7 مناطق من الدول الافريقية (مراكش بالمغرب؛ داكار بالسنيغال؛كوساسي بكوت ديفوار؛ نواق الشط بموريتانيا؛دار السلام بتانزانيا؛ جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، قيطاقابروندي)،و دراسة الحالة المالية(خلال موقع التمركز السكاني،النمو الحضري، نسبة الناتج المحلي الاجمالي)، درجة الاستقلالية المالية(تحديد الوعاء الضريبي، نسب الضرائب، كفاءة المداخيل) في الفترة الزمنية(2009-2013). وبينت الدراسة بان هناك صعوبة في تحصيل الضرائب بالنسبة للبلديات محل الدراسةوالتي اصبحت غير كافية لتلبية احتياجات السكان الذين هم في نمو مرتفع امام المركزية المالية في تحديد النسب الضريبية والرسوم وتوزيعها، مما عرقل السلطات المحلية من تنفيذ سياسة ضريبية حقيقية ومن جهة اخرى افتقار الادارة الضرائب للوسائل الحديثة ونقص الكفاءات البشرية.

[1]Sarah B., Carlos F., Ghazi H ;,(2014),publication du FMDVRenforcer les recettes fiscales locales pour financer le développement urbain en Afrique Paroles d'acteurs locaux - Etude de cas des stratégies de 8 villes africaines, soutenue par le Ministère des Affaires Etrangères français-Paris, pp1-100.
https://www.local2030.org/library/150/Renforcer-les-recettes-fiscales-locales-pour-financer-le-dveloppement-urbain-en-Afrique.pdf.

2- دراسة (A Report ;2016)[1]

-"Tools and Methods" Supporting decentralization, local governance and local development through a territorial

ينص موضوع التقرير حول اللامركزية، الحوكمة المحلية و التنمية في دول القارة الإفريقية و دول الاتحاد الاوروبي، بهدف الإجابة على الإشكالية حول علاقة اللامركزية بالتنمية و الأساليب والأدوات اللازمة لتحقيق اللامركزية، وتم وضع الفرضيتين: تمثلت الفرضية الأولى أن هناك علاقة محدودة بين اللامركزية والتنمية ،أما الفرضية الثانية أن اللامركزية مرتبطة بالقرار سياسي، وذلك بدراسة تحليلية لمقارنة واقع الإصلاحات المؤسساتية لعينة من الدول الإفريقية التي استفادت من الدعم المالي من الاتحاد الأوربي والدول الأوربية الفيدرالية وذات النظام البرلماني ، في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014، وتحديد متغيرين تابعين هما اللامركزية والتنمية المستدامة و ثلاث متغيرات مستقلة متعلقة بالمسائلة ،الشفافية، الاستقلالية المالية، بالاعتماد على خطة التنمية المستدامة لعام 2030والتحدي المرتبط بإضفاء الطابع المؤسسي على تنفيذ التنمية المستدامة. خلصت النتائج إلى صحة الفرضيات مفادها مساهمة اللامركزية في التنمية المستدامة من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد العامة حيث يهتم هذا المنظور بشكل أساسي بالأبعاد الفنية والمالية والإدارية و السياسية، مما يتطلب آليتين أساسيتين كإشراك المواطنين في الشؤون العامة ،لتجسيد الديمقراطية المحلية ، والاستعداد السياسي للحكومات المركزية لخلق بيئة مواتية على المستوى المحلي لتحقيق التنمية، بتعبئة موارد إضافية للنمو وتقديم الخدمات من خلال الأدوات القانونية والتنظيمية.

[1]A report.,Tools and Methods,"Supporting decentralization, local governance and local development through a territorial approach,Series Reference Document No 23 ,Directorate-General for International Cooperation and Development European Commission,Brussels • Luxembourg, November2016 / (http://europa.eu).

3- دراسة (Lamid and Others,2016)[1]:

-Public Sector Reforms in Africa: A Collection of Essays

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل برامج إصلاح الإدارة العامة في دول إفريقيا بشأن أفضل الممارسات والتحديات والاستراتيجيات لتحسين أداء القطاع العام وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في تعبئة مواردها والقضاء على الفساد، وعرض تجارب الإصلاحات لتلك الدول.اعتمد الباحثين على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي باختبار عينة تتكون من خمس بلدان افريقية تمثل 05 مناطق من قارة إفريقيا وهي: نيجيريا(تمثل المناطق الغربية) وكينيا(تمثل المناطق الشرقية) وغينيا(تمثل المناطق الوسطى)،وتونس (تمثل المناطق الشمالية)ناميبيا (تمثل المناطق الجنوبية).بتحليل أهم مؤشرات عصرنه القطاع العام وهي(اللامركزية والاستقلالية، عصرنه الميزانية ،مستوى الأداء، مستوى الخدمات) ، و ذلك بتقديم لمحة عامة عن أهداف المراحل وسماتها وإنجازاتها وتحدياتها،تم الاعتماد على البيانات النوعية. وقد توصلت النتائج أن عملية الإصلاحات أن معظم الاستراتيجيات الإصلاح التي تتبعها الدول الأفريقية لإصلاح القطاع العام غير ملائمة بسبب القيود السياسية والتاريخية والاقتصادية والمؤسسية والثقافية البيئية منذ الثمانينات ولازالت تعرف العجز في الميزانية وعدم تحسين أداء الخدمات العامة بسبب المحسوبية وانتشار الفساد ، و استجابة لهذه التحديات بدأت الإصلاحات لتوطيد أسس الحكم الرشيد مع التركيز بصفة خاصة على المؤسسات الرئيسية للدولة وهي السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والتنفيذية ، والخدمة العمومية.

4- دراسة (Anopchenko T and Others,2018)[2]:

-Systems Methodology And Model Tools For Territorial Sustainable Management.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج و وسائل حقيقية لتصميم نظام إدارة التنمية المستدامة الإقليمية في روسيا استنادا إلى أدوات نموذجية وتكنولوجيا المعلومات ،باستخدام النمذجة الديناميكية لنظام إقليمي اجتماعي -

[1]Oyedele Lamidi K,Theophilus O,;Bisiriyu Abiodun Taleat, Public Sector Reforms in Africa: A Collection of Essays,Canadian Social Science,Vol. 12, No. 10, 2016 , pp 1-20 : https://www.cscanada.net/index.php/css/article/view/8821.

[2]AnopchenkoT.Yu., Gorbaneva O.I., Lazareva E..” Systems Methodology And Model Tools ForTerritorial Sustainable Management, Advances in Systems Science and Applications”, Vol .18 No. 4, 2018, pp.136-150: https://ijassa.ipu.ru/index.php/ijassa/article/view/584
https://doi.org/10.25728/assa.2018.18.4.584

البيئي – اقتصادي من النموذج سولو للنمو الاقتصادي ، كما تم وضع منهجية وأدوات نموذجية للإقليم الإدارة المستدامة تحليل مخاطر التنمية وإدماجها في إقليم موحد لإدارة التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن المنهجية والأدوات النموذجية المقترحة في هذه الدراسة سوف تسرع العمليات الإيجابية للتحول الموجه نحو الابتكار المستدام الإقليمي أنظمة إدارة التطوير،كما أن الجانب المنهجي لتحليل النظم الديناميكية هو الانتقال التدريجي إلى الإدارة عمليات التنمية الإقليمية الوظيفية المكانية،مع إعطاء أولوية قصوى لتشكيل مجموعات اقليمية مبتكرة.

5- دراسة (United Nations;2019)[1]

- **World Urbanization Prospects The 2018 Revision**.

يقدم هذا البحث بيانات حول توقع النمو الحضري في الدول وتأثيره على النمو الاقتصادي في الفترة الزمنية (1950-2050) وشملت عينة من مختلف دول العالم قدرت ب 233 بلد ،ولقياس قوة الارتباط بين النمو الحضري والنمو الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية لتطور النمو السكاني في المدن والأرياف اعتمادا على الإحصائيات حول(التجمع الحضري، الدول) على3 فترات زمنية متقطعة (1950,2018,2030)والقيام بـ 191دراسة استقصائية. النتائج المتوصل إليها تمركز التكتل الحضري في المدن لتوفرها على حركة النشاط الاقتصادي (قطاع الصناعة والخدمات والصحة والتعليم)، مما يؤكد على علاقة ارتباط قوية بين النمو الحضري والنمو الاقتصادي ما يحقق80%من الناتج المحلي الإجمالي للمدن في العالم خاصة بدول جنوب إفريقيا نتيجة التوسع الحضري، ما يفسرها ظاهرة ديمغرافية أكثر من كونها ظاهرة اقتصادية مما يؤثر على نمط الاستهلاك و الإنتاج الغير المستدام معالجة تلك الاختلالات تمثل عاملا رئيسيا للتنمية المستدامة ،نتيجة انتشار الأحياء الفقيرة

[1] United Nations, rapport,'' World Urbanization Prospects The 2018 Revision'', Department of Economic and Social Affairs, New York,2019, http://population.un.org/wup/publications/Files/WUP2018-Report.pdf.pp1-26.

.

في هوامش المدن المعرضين للمخاطر البيئية شملت تلك الظاهرة 3 دول رئيسية شرق وجنوب آسيا، وسط وجنوب آسيا، جنوب إفريقيا.

6- دراسة (Edoardo and other ,2019)[1]

-Exploring Strategy-Making in 'Non-New Public Management Public' Services Settings: The Case of European Union Agencies.

تناقش هذه الورقة ما مدى تطبيق نماذج الإدارة الإستراتيجية في الوكالات العمومية وبهدف تقييم مستوى الاستقلالية والأداء للوكالات العمومية، والمتعلقة بتحديث الإدارة العامة يشكل شرطاً مسبقاً لاعتماد نهج الإدارة الإستراتيجية في الوكالات العامة وكيفية يمكن دراسة السلوك الاستراتيجي نظريًا. استخدم دراسة مقارنة لعينتين وهما وكالتين في الاتحاد الأوروبي: الوكالة الأولى لمؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) أما الوكالة الثانية تخص الوكالة التنفيذية لمجلس البحوث(ERCEA) في الفترة الزمنية (من2011الى 2013) وتحليل 05 متغيرات نوعية (العمر،المدة، الحجم، نوع المهمة، الحوكمة)، وتحليل مدى استقلالية الوكالتين من ناحية الاستقلالية المالية(حرية المديرين التنفيذيين للوكالة في اتخاذ القرار بشأن الموارد المالية دون موافقة خارجية)، و الاستقلالية الإدارية(في إدارة شؤون الموظفين بالوكالة) والسياسية (للحكم الذاتي للهيئة العامة).اعتمد الباحثين على العمل الميداني من خلال إجراء مقابلات مع الموظفين والمدراء بطرح أسئلة مفتوحة، وجمع بيانات وثائقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن الوكالات العامة في أوروبا الفيدرالية تتمتع بمستويات عالية نسبيًا من الحكم الذاتي دون اشتراط وجوب التسيير العمومي الجديد، أما وكالات الاتحاد الأوروبي تظهر استقلالية مالية منخفضة نسبيًا،ولكن إدارة شؤون الموظفين عالية نسبيًا وكلا الوكالتين تتمتعان باستقلالية ذاتية ويمكن تطبيق الإدارة الإستراتيجية في الوكالات ذات مستوى

[1]OngaroE., Ewan F.(2019), Exploring Strategy-Making in 'Non-New Public Management' Public Services Settings: The Case of European Union Agencies,revue MDPI, Adm. Sci 9-23,pp1-18: http://www.mdpi.com/journal/admsci.

تسيير عمومي منخفض بالاتحاد الأوروبي كما هو الحال في التجربة المدروسة للوكالات التنفيذية بالمملكة المتحدة ذات مستوى تسيير عمومي مرتفع.

7- دراسة(H.Valette et S. Roussel ,2019)[1]

–L'évaluation des dimensions territoriale et institutionnelle du développement durable - Le cas des politiques de Gestion Intégrée des Zones Côtières.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل للسياسات المحلية للتنمية المستدامة في فرنسا بدراسة عينة من الأقاليم الفرنسية تخص المناطق الساحلية لتقييم إلى أي مدى تأخذ السياسة العامة مع الاخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمناطق الساحلية، وذلك بتحليل التحديات وأوجه القصور في عملية التقييم إلى تحديد مسألة تقييم البعد المؤسسي للتنمية المستدامة، واستخدم الباحثين منهج وصفي نظري(تحليلي) لمبادئ التنمية المستدامة، بتحليل الموارد الداخلية للمناطق محل الدراسة وتشمل الموارد المالية والبشرية ،تحليل التخطيط المكاني، الراسمال الاجتماعي و تحليل مؤشرات الأداء المقترحة كتحديد وقياس الآثار السلبية على البيئة؛ودراسة التدابير للحد من هذه الآثار أو التعويض عنها.توصلت النتائج ان نجاح الأداء المؤسسي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بتداخل العوامل التي تتعلق بشكل خاص بفعالية وكفاءة عمليات التشاور في الأنظمة التنظيمية التي تؤدي إلى فكرة الكفاءة الجماعية.

[1] Rey-Valette H., Rousse S. « L'évaluation des dimensions territoriale et institutionnelle du developpement durable », Développement durable et territoires, 2013 -[En ligne], Dossier 8 | 2006, mis en ligne le 07 janvier, consulté le 01 mai 2019.pp1-21.
URL : http://journals.openedition.https://doi.org/10.4000/developpementdurable.3311

8- دراسة(David and others ;2020)[1]

- Analyze de la governance publique locale: proposition dune grille de lecture et caractérisationexploratoire des pratiques de l'intercomm - unalité française.

الهدف من الدراسة هو تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تبني ممارسات الحوكمة ومعرفة مدى تطبيق آلياتها بين البلديات بطريقة تحليلية وصفية، للإجابة عن التساؤلات حول نماذج الحكم المحلي. و النماذج المتبعة بين البلديات الفرنسية. استخدم الباحث الدراسة على البيانات النوعية لعينة 04 مجموعات من البلديات الفرنسية، مع اقتراح 05 متغيرات لتحليل نموذج الحكم المحلي المطبق في المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات الفرنسية (استراتيجية، الهيكل التنظيمي، اتخاذ القرار، نظام المعلومات،الاستقلالية المالية)،اعتمد المقابلات الشخصية مع المنتخبين والموظفين بالبلديات محل الدراسة ، وجمع مؤشرات من المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات الفرنسية حول النمو الديموغرافي والتنمية، الاقتصادية ، المداولات ،الميزانية والحساب الإداري، نظام المعلومات، المشاركة الشعبية وتوصل إلى أن هناك 04 نماذج للحوكمة المحلية

-نموذج حكم محلي سلبي ومغلق لعدم وجود مشروع إقليمي موحد يشمل ويعزز مصلحة المجتمع بالنسبة للمجموعة الأولى ليست بحاجة إلى إنشاء هياكل حوكمة مبتكرة.

- نموذج حكم محلي ايجابي ومفتوح بوجود مشروع إقليمي يشمل المجموعة الثانية اذ يعزز مصلحة المجتمع لدى المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات،مشروع تنمية مشترك طويلا لأجل،ما يظهر التعاون المثالي بين المنتخب والمعين في تنفيذ السياسات العامة المحلية

- نموذج حوكم محلي ايجابي (استباقي) proactif ومغلق وجود مشروع إقليمي للمجموعة الثالثة تربطهم مشاريع خدمية منتجة، طويلا لأمد يتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياحة أو جاذبية الإقليم.

- نموذج حوكم محلي سلبي ومغلق للمجتمع الذي يضم المجموعة الرابعة. تتسم بعدم وجود مشروع إقليمي ومن الصعب التوجه المجتمعي للتنمية طويلة الأجل لخصوصية البلديات الريفية والمختلفة.ما يؤكد أن تنوع الإقليمي جعل من الصعب وضع وجه نموذج مشترك للتنمية.

[1]Carassus D,. Baldé K.,Analyse de la gouvernance publique locale : proposition d'une grille de lecture et caractérisation exploratoire des pratiques de l'intercommunalité française , finance contrôle strategie,Ns-7, 2020 : https://journals.openedition.org/fcs/3990.

9- دراسة (Pedro-josé andothers,2021)[1]

-The Commitment of Spanish Local Governments to Sustainable Development Goal 11 from a Multivariate Perspective.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التزام الحكومات المحلية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة أعمال عام2030 وذلك بتحليل سياسات الوحدات المحلية وأهمية الحكم المحلي في تحقيق الهدف 11 للتنمية المستدامة، ويتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة وذلك محاولة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى التزام الحكومة الاسبانية بتحقيق تنمية مستدامة للمدن على المستوى المحلي ، استخدم الباحثين المنهج التحليلي من خلال الدراسة القياسية لجمع البيانات للبلديات الاسبانية، ومن اجل تحقيق الهدفَ 11من التنمية المستدامة يتطلب اختيار عينة من البلديات التي لديها أكثر من 50000نسمة وتقدر ب 58 من بين 8131 بلدية على مستوى اسبانيا في الفترة (2014-2018)،باستخدام البيانات الوصفية للأهداف(السكن، النقل، الخدمات الأساسية، الأثر البيئي، الإنفاق الحكومي(الإجمالي والإقليمي والمحلي/البلدي) والمؤشرات(نسبة السكان حسب الجنس والعمر، نسبة الدعم المالي والموارد المحلية، الأيديولوجية السياسية) وباستخدام برنامج X-STATIS.وقد توصلت النتائج إلى أن هناك اتجاه إيجابي لتحقيق الهدف 11من التنمية المستدامة،ويتجلى ذلك التزام الحكومات المحلية بتخطيط و إدارة المستوطنات البشرية (الحضرية)، العمل على تعبئة الموارد المالية كما ارتفعت المشاركة المباشرة للمواطنين في السنوات الأخيرة مما حقق أفضلالتطورات السكنية الشاملة والمستدامة وهذا مرتبط بالانسجام الأيديولوجي للحكومات المحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

[1]Pedro-José Martínez-Córdoba and others,The Commitment of Spanish Local Governments to SustainableDevelopment Goal 11 from a Multivariate Perspective, 2021,pp1-15: https://www.researchgate.net/publication/348775931 https://doi.org/10.3390/su13031222

المطلب الثاني.مساهمة الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول. الدراسات العربية

1- دراسة(قبايلي أمال، بوقرة رابح؛2017)[1]

- دور الرأسمال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير الرأسمال الاجتماعي على التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية وتتمثل الفرضيات ان استثمار الرأسمال الاجتماعي في المؤسسة يحقق التنمية المستدامة ،وان المؤسسة تسعى الى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، استخدم الباحثين عينة من عمال مؤسسة الاسمنت بقسنطينة، بالاعتماد على الاستبيان وتوصلت النتائج الى ان هناك تطبيق للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة خاصة في العمل على الاستخدام الامثل للموارد للاقتصاد في التكاليف، واحترام القيم الاخلاقية للمجتمع وهذا ما يفيد بتطبيق البعد الاجتماعي وكذلك البعد البيئي وهذا راجع لسيعها للحصول على الايزو 14000، كما ان هناك تعاون وثقة بين عمال المؤسسة التي تعمل على الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي.

2- دراسة(بطاهر علي وآخرون،2017)[2]

-واقع و تحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر.

تناولت هذه الدراسة عرض لواقع التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر وتحليل مؤشراتها ،بالاعتماد على الاحصائيات التنمية البشرية لسنة 2014، وتم اختبار الفرضيات ان التنمية البشرية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، لازالت تواجه الجزائر عدة تحديات لبلوغ الهدف بالرغم من تحقيقيها تنمية بشرية مرتفعة كسوء تنظيم الكثافة السكانية واستخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي بناءً على احصائيات قدمتها هيئة الأمم المتحدة لسنة 2014 حول التنمية البشرية في الجزائر، بالإضافة الى احصائيات اخرى لمقارنتها بدول العالم وشمال افريقيا

[1] قبايلي أمال، بوقرة رابح،دور الرأسمال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،الجزائر، ع17،2017،ص10-26.

[2] بطاهر علي،زاوي شهرزاد،واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر،مجلةالتنظيموالعمل،مجلد6، ع3،2017،ص44-71.

بالاعتماد على دليل التنمية البشرية وعناصره من (1980-2013) و3 مؤشرات(العمر،التعليم،الدخل) وتوصلت الدراسة الى التأكيد على صحة الفرضيات بان هناك فوارق في مستويات دليل التنمية البشرية المستدامة و تدهورا في جودة مؤشر التعليم والصحة و في الدخل.

3- دراسة (محمد فلاق وأخرون،2017)[1]

- دور الرأسمال الاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الدراسات التي تحديد العلاقة بين الراسمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العديد من الدول ، مع تقديم نموذج للاستثمار البشري لتحسين التنمية البشرية بالجزائر بهدف الانتقال من الاقتصاد المبني على المحروقات الى اقتصاد مبني على المعرفة وتحسن في مستوى التنمية ،حيث طرح الاشكالية عن ما هو نوع الراسمال البشري الذي يساهم في تحقيق التنمو الاقتصادي والتنمية في أي بلد؟، استخدم المنهج الوصفي والتحليلي للدراسات السابقة التي ناقشت نفس الموضوع نظريا بعد الحرب العالمية الثانية الى 1991،اما تطبيقيا فاستخدم النموذ القياسي المتعلق بالارتباط البسيط والانحدار باتخاذ متغير التعليم وتاثيره على المتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية وخلصت النتائج الى اثبات صحة الفرضة الاولى التي نصت على ان اراسمال الببشري يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي وهي محققة نسبيا في عدة دول ، كذلك بالنسبة للفرضية الثانية ان الدراسات السابقة اكتفت بالتحليل القياسي دون تفسير نوعية العلاقة بين المتغيرين ودون تقديم أي حلوا حول كيفية الاستثمار في الراسمال البشري لتدعيم التنمية الاقتصادية ،كما ان الدول المتقدمة اهتمت بالاقتصاد المعرفي بالتركيز على جودة التعليم الخالق للثروة والمساهم في التنمية.

[1] محمد فلاق؛عبد الهادي مداح، دور الراسمال الاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية-قراءة لدراسات سايقة واقراح نموذج للاستثمار البشري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي،مجلد10، ع3،2017،ص17-32.

4- دراسة(نشوى محمد عبد ربه،2019)[1]

- قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة (1995-2018).

تبحث الدراسة في دور الاستثمار لرأسمال اجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي في اشارة الى قطاع التعليم والصحة بمصر، تمثل مؤشر التعليم في عدد الطلبة الجامعيين لها تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي، وللإجابة على التساؤلات تم اعتماد المنهج الاستنباطي والاستقرائي الذي يتضمن الدراسة النظرية، و النماذج القياسية في الدراسة التطبيقية(التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار جذر الوحدة، نموذج تصحيح الخطأ) في مصر في الفترة(1995-2018)، وشملت متغيرات الدراسة الإنفاق على الصحة، متوسط سنواتالدراسة ، عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي معاً في نموذج واحد كمؤشرات لرأسمال البشري وقياس أثرها على النمو الاقتصادي بمصر، وخلصت النتائج الى وجود تكامل مشترك بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي مما يبين صحة الفرضيات.

5- دراسة(ياسر إبراهيم داود،2019)[2]

- راسمال اجتماعي بقطاع التعليم فى مصر و تحقيق التنميةالمستدامة.

ركز البحث على اهمية رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر لتحقيق التنمية المستدامة بغرض توضح منافعه الاقتصادية العامة والخاصة بقطاع التعليم على وجه الخصوص، وذلك باختبار الفرضيتين التاليتين: بان هناك انخفاض في كفاءة وفاعلية مخرجات التعليم في مصر، و سبب القصور الكمي و الكيفي للمقومات التعليمية بكافة مراحله في مصر، الفرضية الثانية مفادها ان الإصلاح التعليمي الشامل شرط ضروري ولكنه غير كافي لتحقيق استدامة النمو في مصر،وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المتغيرين (الإنفاق العام على التعليمالجامعي،الناتج المحلي الإجمالي) في الفترة (2006-2014).وتوصلت النتائج إلى صحة الفرضيتين مفاده أن هناك اختلالات هيكلية في القطاع الرسمي و الغير الرسمي بمصر وان هناك أثرمتبادل بين التعليم

[1] نشوى عبد ربه، قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة (1995-2018)، مجلة دراسات التجارية المعاصرة،مجلد5، ع8،2019،ص527-549.

[2] ياسرإبراهيم داود، مقال،"راسال الالاجتماعي بقطاع التعليم فى مصر و تحقيق التنمية المستدامة ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،المجلد 20، ع 2 ، 2019، ص 7-60: https://jpsa.journals.ekb.eg/article_87143.html

و تحقيق استدامة النمو مما يتطلب اعتمادا على المقومات التعليم المختلفة والتخصصات المختلفة لخريجي الجامعات المصرية.

6- دراسة (بكاري مختار،2019)[1]

- **الاستثمار في رأسمال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اهمية الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير الكفاءات البشرية بالجزائر والذي يعتبر كخيار إستراتيجي في تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر في مجال الصحةوالتعليم، لضمان تكافؤ الفرصومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز مستوى الإنتاجية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الجداول الاحصائية لمؤشرات الراسمال البشري لقياس تاثير المتغرات المستقلة وهي الصحة والتعليم والتغذية الصحية على تنمية الكفاءات البشرية بالجزائر في الفترة 2018-2019. و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للجزائر، حيث تزخر برأس مال بشري شاب ذو قدرات عالية يمكنها من تدارك عجلة التنمية إن هي استغلته بالكفاءة والفعالية المطلوبين، كما أن هناك استثمارات كبيرة في التعليم، ونمو مبهر في معدلات الالتحاقب مستويات التعليم تقريبا وتكافؤ الفرص بين الجنسين ، هذا يتطلب كوادر متخصصة وتقنيات عالية، علاوة على ذلك يقيس مؤشر رأس المال البشري النتائج الحالية لسياسات التعليم والصحة كميا على مخرجات المستقبل.

كما حظي قطاع الصحة باهتمام كبير من طرف الدولة حيث تخصص له سنويا وبتزايد مبالغ معتبرة، ما مكن القطاع من تحقيق تطور ملحوظ على مستوى المستشفيات بالجزائر و غيرها من الإنجازات الا انها ظلت غير كافية فعلى الرغم من الأغلفة المالية الكبيرة المرصودة لهذا القطاع بقيت من سوء تسيير هذه الأغلفة ونقص الإطارات المؤهلة و المسؤولة.

[1] بكاري مختار، الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر،مجلة التنظيم والعمل، المجلد8 ،ع2، 2019،ص28-46.

7- دراسة(قاضي نادية،2022)[1]

-دعم الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية ودوره في تحقيق التنميةواستدامتها-واقع وتحديات.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك بطرح الفرضية التي تنص على ان هناك علاقة طردية بين تدعيم الراسمال الفكري والدور الايجابي للجامعة لبلوغ اهداف التنمية المستدامة،واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الفترة 2008-2012 بدراسة اثر التكوين للمورد البشري والتمويل على التنمية الصناعية، الريفية والتنمية الادارية ومن بين النتائج توصلت ان الجزائر لازالت امام تحديات كثيرة متعلقة بالادارة والتمويل و فرض ثقافة تنظيمية موحدة على كافة الجامعات .

الفرع الثاني.الدراسات الاجنبية

1- دراسة (LEROUX Erick, 2012)[2]

Le SCOT : un outil de Management public territorial au service du développement durable des territoires ?

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مخطط"SCOT" التماسك الاقليمي كاداة للجهات الفاعلة المحلية لتحقيق الحوكمة المحلية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة .تم تحليل لسياسة البلديات التي تنتمي إلى نفس الإقليم في تطبيق

[1]قاضي نادية،2022، دعم الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية واستدامتها-واقع وتحديات،مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية،مجلد7، ع2022،2،ص771-788.

[2]Erick Leroux.,le scot : un outil de management public territorial au service du développement durable des territoires ?,IRMAP,V 1,N° 1, 2012, p38-52 :
https://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2012-1-page-38.htm.
DOI 10.3917/gmp.001.0038.

استراتيجية التنمية المستدامة، بعد تحليل النصي للخطابات للسلطات المحلية(من المستوى التنظيمي الأعلى نحو الأسفل)وشمل (المنتخبين، الادرة، والمجتمع المدني، والنقابات، والمهنيين، والجمعيات)على مستوى 20 سلطة محلية مع استخدام برنامجAlceste،اظهرت النتائج أن تطويرSCOT هو جزء من منطق الحوكمة الإقليمية الجديدة ، حيث يشارك العديد من الجهات الفاعلة في تطوير السياسات العامة للتخطيط الإقليمي يظهر أن هناك ارتباط بين أهداف التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية في الخطب فقط أكثر من كونها فعل ،كذلك غياب بُعد التنمية الاجتماعية لذلك يجب على السلطات المحلية أن تأخذ هذا النقص في الاعتبار و أن تكون جزءًا من سياسة الابتكار المؤسسي للإدارة العامة وتعزيز المقاربة التشاركية.

2- دراسة (Fotovvatand Others,2014)[1]:

-A study on relationship between social capital and sustainable development

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق تجريبي للعلاقة بين مكونات الرأسمال الاجتماعي وهي (الثقة الاجتماعية ، والتماسك الاجتماعي ، والمشاركة الاجتماعية والضمان الاجتماعي)، و بين التنمية المستدامة في مدينة سلماسبإيران.استخدم المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام الاستبيان شمل 23 سؤال تم توزيعه على 384 شخصًا ، تم اختيارهم عشوائيًا والذين يعيشون في هذه المدينة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ثلاثة مكونات لرأسمال الاجتماعي والتنمية المستدامة بما في ذلك التماسك الاجتماعي،المشاركة الاجتماعية والضمان الاجتماعي. ومع ذلك فإن الدراسة لا تؤكد العلاقة بين الثقة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

[1]Shabnam Fotovvatand Others.,A study on relationship between social capital and sustainable development,Management Science Letters,Vol.4, 2014, pp.2117-2120:
DOI: 10.5267/j.msl.2014.8.007

3- دراسة (Kapera,2018)[1]:

- Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص البرامج التي تنتجها الحكومات المحلية في مجال التنمية السياحية المستدامة ، وتحديد مجالات المشاكل ومعالجتها في بولندا، اعتمدت الدراسة على استبيان تم إرساله إلى ما يقرب من 2500 مكتب بلدي في بولندا. تم إجراء جميع الأعمال البحثية في عام 2015، استجابت 600 بلدية لدراسة المسح ، توصلت الدراسة إلى أن (62٪) من الحكومات المحلية في دولة بولندا تؤخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار عند تخطيطهم وتنفيذهم البرامج السياحية، ومن ثلاثة من كل أربعة مسؤولين حكوميين محليين يتم أخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. في نفس الوقت، أكثر من 60٪ من المشاركين في الاستطلاع أن البلدية المحلية لا تسهل لتبادل المعارف والخبرات في مجال التنمية المستدامة، ولوحظ وجود خلافات بين مسؤول الحكومة المحلية مرتبطة بالتعاون في قطاع السياحة من حيث حماية البيئة مقابل تطوير السياحة و كما أن عدد الخلافات يكون أقل عندما يتعلق بالتعاون على بجودة السياحة.

4- در اسة (Fashina O ,and others،2018)[2]

-Foreign aid, human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria

تهدف الدراسة الى البحث في طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية ورأسمال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا. استخدمت الدراسة النماذج التالية:(VECM)

Vector Error Correction Model and Engle-Granger

توصلت النتائج من النموذج الموسع للدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في نيجيريا يتأثر برأسمال البشري ممثلا في التعليم على المدى الطويل، و أن الإنفاق الحكومي على التعليم مرتبط بالمساعدات يمكن أن يعزز النمو

[1] Izabela Kapera,,Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland,Sustainable Cities and Society,Vol.40, 2018 ,pp.581-588,
DOI ;10.1016/j.scs.2018.05.001

[2]Fashina, O. A., Asaleye, and other., Foreign aid, human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria. Journal of International Studies, Vol.11, N°.2, 2018 :
doi:10.14254/2071-8330.2018/11-2/8

الاقتصادي في نيجيريا. تشير النتائج إلى أن التدفق المتزايد للمساعدات الخارجية إلى نيجيريا سيؤدي في المرحلة المبكرة إلى دفع النمو الاقتصادي إلى النقطة المثلى. بشكل أساسي كشفت الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي و المعونة الخارجية و رأسالمال البشر ي و محددات النمو الأخرى كالاستثمار المحلي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري. قد يشكل النمو الاقتصادي تحديا لبلد يعتمد على المعونة الخارجية.

6- دراسة(Aboudi N ؛And others،2018)[1]

-Le développement économique local durable: du développement au développement durable-Le cas de Guelma (l'Est Algérien).

تهدف هذه الدراسة الى التطرق لأهمية التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة من خلال اكتشاف الإمكانيات التي يتيحها إقليم قالمة من أجل الدفع نحو تنمية محلية مستدامة.اما الفرضيات فقد تمحورت حول أهمية السياق الاجتماعي ،البيئي والاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بإقليم قالمة. الطريقة المستخدمة الاستبيان وتحليل البيانات باستخدام الاساليب الاحصائية الوصفية واستخدام برنامج(SPSS). بالتركيز على مجموعة من الأفراد يتراوح عددهم بين(3 – 10)و معامل الكثافة السكانية حسب3 مناطق(رئيسية، ثانوية، ريفية) لمعرفة كيفية تعزيز جوانب معينة من التنمية المستدامة، وتحليلا لعوامل الاجتماعية و المكانية و الاقتصادية و تحديد اتجاهاتها وآثارها على التنمية في المستقبل. وأظهرت النتائج ان الولاية تزخر بإمكانيات اجتماعية واقتصادية وطبيعية تشجع على تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة بالولاية مما يثبت صحة الفرضيات.

[1]Abboudi N , . Foura M . ,Le développement économique local durable: du développement au développement durable-Le cas de Guelma (l'Est Algérien), Revue des Etudes Economiques Approfondies,Volume 3, Numéro 2, 2018, pp 92-113.

7- دراسة (Kapera,2018)[1]:

- Sustainabletourismdevelopment efforts by local governments in Poland.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص البرامج التي تنتجها الحكومات المحلية في مجال التنمية السياحية المستدامة ، وتحديد مجالات المشاكل ومعالجتها في بولندا، اعتمدت الدراسة على استبيان تم إرساله إلى ما يقرب من 2500 مكتب بلدي في بولندا. تم إجراء جميع الأعمال البحثية في عام 2015، استجابت 600 بلدية لدراسة المسح ، توصلت الدراسة إلى أن (62٪) من الحكومات المحلية في دولة بولندا تؤخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار عند تخطيطهم وتنفيذهم البرامج السياحية، و من كل أربعة مسؤولين حكوميين محليين يتم أخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. في نفس الوقت، أكثر من 60٪ من المشاركين في الاستطلاع أن البلدية المحلية لا تسهل تبادل المعارف والخبرات في مجال التنمية المستدامة، ولوحظ وجود خلافات بين مسؤولي الحكومة المحلية مرتبطة بالتعاون في قطاع السياحة من حيث حماية البيئة مقابل تطوير السياحة و كما أن عدد الخلافات يكون أقل عندما يتعلق الأمر بتحسين جودة السياحة.

9-دراسة(Saoud J. MashkourAlamry,2018)[2]

-The importance and responsibility of social capitaltowards the achievement of sustainable human development.

يهدف البحث إلى اهمية الراسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة البشرية معرفة دور الرسمال الاجتماعي في تحقيق تنمية بشرية مستدامة بدراسة فرضيتين أساسيتين أن هناك أهمية ودورا فاعل للرأسمال الاجتماعي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة .والفرضية الثانية: هنالكاثر فاعل للعلاقة بيناس المال الاجتماعي والتنمية البشرية

[1]Izabela Kapera,, Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland,Sustainable Cities and Society,Vol.40, 2018 ,pp.581-588,DOI ;10.1016/j.scs.2018.05.001.

[2]Saoud J. Mashkour A, The importance and responsibility of social capitaltowards the achievement of sustainable human development, Researshgate, 2018,pp1-20,https://www.researchgate.net/publication/329374460.

المستدامة على نجاح التخطيط التنظيمي في منظمات الأعمال.تم استخدام النموذج التحليلي الوصفي للتنمية البشرية المستدامة وعرض تحاس المال الاجتماعي (مفهومه،مكوناته،أبعاده)، توصل هذا البحث الى صحة الفرضيتين حيث توفر التنمية البشرية المستدامة مقومات النجاح للتخطيط الإداري(التنظيمي) ، مما يؤثر ايجابيا على نجاح منظمات الأعمالالأعمال، كما أن هناك مسؤولية كبيرة للرأسمال الاجتماعي تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

10- دراسة(Siyuan. D and others ,2019)[1]

-ModernizationVersus Dependency Approaches to Sustainable Development.

هناك العديد من الدول النامية التي احرزت التقدم في تحقيق اهداف اجندة التنمية للالتحاق بركب الدول المتقدمة وهذا ما تهدف اليه بتحليل تطبيقي لنظرية التحديث .من اجل الوصول الى النتائج تم اختبار الفرضيات التالية بان هناك علاقة قوية بين الانفاق الحكومي و نمو التعليم—عدم المساوات في الدخل بين الاجيال – ساهمت النشاط البشري في تقليص النمو البيولوجي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لعينة من 9 دول نامية و متقدمة وذلك بالجمع بين نظرية التبعية والتحديث، تم اختيار 3 متغيرات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة وهي التعليم المدرسي وعلاقته بالإنفاق ،المساواة في الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي ،تأثير النشاط البشري على تخفيض من تلوث المناخ في الفترة الممتدة من(2010-2019). وقد توصلت النتائج الى اثبات صحة الفرضيات فان الدول بغض النظر عن درجة التنمية قد حققت نموا في التعليم ،ما يعكس جهود الحكومات و المؤسسات ذات الصلة بانتهاج سياسة التعليم الالزامي والاستثمار في قطاع التعليم لتحسين جودته ما يثير التفاؤل بالرؤية المستقبلية بهذا المجال.

كما ان هناك عدم المساواة في الدخل بسبب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول هذا ما يفسر نظرية التحديث والتبعية، اما فيما يخص القضاء على المشاكل البيئة لا زالت قائمة كونها تتعارض مع التنمية

[1]Siyuan D, Zhang I,,Modernization Versus Dependency Approaches to Sustainable Development--Based on the UN Report,EILCD ,E3S Web of Conferences 275, 02029 ,2021, pp1-20: https://doi.org/10.1051/e3sconf/202127502029 EILCD 2021.

الاقتصادية ما يفسر ان هناك تباطؤ في تحقيق اهداف التنمية المستدامة مع وجود أقلية فقط ، وعدم وجود مدخلات لتطوير الاستدامة وعلاوة على ذلك، فإن ضغط التنمية الاقتصادية و الإنفاق الحكومي والعلاقات الدولية تشكل أيضا عائقا أماما الاستثمار في التنمية المستدامة.

10- اطروحة دكتوراه(ANGOT Sylvère؛2020)[1]

- La modernisation de l'état « Indifférente à L'expertise Des Services En Territoires La Réforme de l'Administration Territoriale de l'État dans les domaines de la Cohésion sociale et du Développement durable (2009-2015).

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر إصلاح الإدارة الإقليمية للدولة على تنسيق العمل في الادارة الإقليمية، بتحليل العلاقة بين التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة وذلك بفحص قدرة الخدمات اللامركزية الجديدة متمثلة في الوكالات لإدارة وتنسيق العمل العام على المستوى الإقليمي.

وتمثلت الفرضية الاولى: ان الاصلاح يتطلب الخبرات المهنية للوكلاء على المستوى الاقليمي؛ اما الفرضية الثانية: الاصلاح يتطلب تأهيل وتدريب مستمر للوكلاء.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية للبيانات الاحصائية الخاصة بسياسة الاسكان الاجتماعي والسكن حول طريقة التمويل والتسيير في الفترة(2011-2019) في 3 محافظات فرنسية. وتبينت النتائج الدراسة ان الدولة لا زالت تحافظ على جزء كبير من التدخل مما شكل عدة صعوبات للدوائر اللامركزية للدولة في التنسيق الإقليمي للسياسات العامة. و بالتالي لازالت الدولة تفرض سيطرتها على السلطات الاقليمية في تطبيق سياستها العامة .

[1]ANGOT Sylvère, thése de doctorat, LA MODERNISATION DE L'ÉTAT, indifférente à l'expertise des services en territoiresLa Réforme de l'Administration Territoriale de l'État dans les domaines de la Cohésion sociale et du Développement durable (2009-2015), LISIS, l'Université Paris-Est, 2020.

1- دراسة(David and others ;2020)[1]

- Analyse de la gouvernance publique locale : proposition d'une grille de lecture et caractérisation exploratoire des pratiques de l'intercommunalité française.

الهدف منالدراسة هو تحليلا لعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تبني ممارسات الحوكمة ومعرفة مدى تطبيق آلياتها بين البلديات بطريقة تحليلية وصفية، للاجابة عن التساؤلات حول نماذج الحكم المحلي و النماذج المتبعة بين البلديات الفرنسية. استخدم الباحث الدراسة على البيانات النوعية لعينة شملت 04 مجموعات من البلديات الفرنسية، مع اقتراح 05 متغيرات لتحليل نموذج الحكم المحلي المطبق في المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات الفرنسية (استراتيجية، الهيكل التنظيمي، اتخاذ القرار، نظام المعلومات) اعتمد المقابلات الشخصية مع المنتخبين والموظفين بالبلديات محل الدراسة ، وجمع مؤشرات من المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات الفرنسية حول النمو الديموغرافي والتنمية، الاقتصادية ، المداولات ،الميزانية والحساب الإداري، نظام المعلومات، المشاركة الشعبية وتوصل الى ان هناك 04 نماذج للحوكمة المحلية:

-نموذج حكم محلي سلبي ومغلق لعدم وجود مشروع إقليمي موحد يشمل ويعزز مصلحة المجتمع بالنسبة للمجموعة الأولى ليست بحاجة إلى إنشاء هياكل حوكمة مبتكرة.

- نموذج حكم محلي ايجابي ومفتوح بوجود مشروع إقليمي يشمل المجموعة الثانية اذ يعزز مصلحة المجتمع لدى المؤسسات العمومية للتعاون بين البلديات،مشروع تنمية مشترك طويلا لأجل،ما يظهر التعاون المثالي بين المنتخب والمعين في تنفيذ السياسات العامة المحلية

- نموذج حوكم محلي ايجابي (استباقي) proactif ومغلق وجود مشروع إقليمي للمجموعة الثالثة تربطهم مشاريع خدمية منتجة، طويلا لأمد يتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياحة أو جاذبية الإقليم.

- نموذج حوكم محلي سلبي ومغلق للمجتمع الذي يضم المجموعة الرابعة. تتسم بعدم وجود مشروع إقليمي ومن الصعب التوجه المجتمعي للتنمية طويلة الأجل لخصوصية البلديات الريفية و المختلفة.ما يؤكد أن تنوع الإقليمي جعل من الصعب وضع وجه نموذج مشترك للتنمية.

[1]David C.,Kemo B, Analyse de la gouvernance publique locale : proposition d'une grille de lecture et caractérisation explorat, finance contrôle strategie,Ns-7 2020, https://journals.openedition.org/fcs/3990.

12- دراسة (**Xiong and Others,2021**)[1]:

-Does Social Capital Benefit the Improvement of Rural Households' SustainableLivelihoodAbility? Based on the Survey Data of Jiangxi Province, China.

تبحث هذه الدراسة الى تأثير رأسمال الاجتماعي على قدرة المعيشة المستدامة للأسر الريفية التي خرجت من دائرة الفقر، من أجل تعزيز التنمية المستدامة لها واستنادًا إلى بيانات مسح 371 أسرة فقيرة في مقاطعة جيانغشي الصيني خلال سنة 2020، حيث تم تحليل العلاقة بين رأسمال الاجتماعي وقدرة المعيشة المستدامة للأسر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و الخطأ المعياري ونماذج الانحدار المعياري و تم قياس رأسمال الاجتماعي للأسر من الأبعاد الثلاثة الشبكة الاجتماعية ،المشاركة الاجتماعية والثقة الاجتماعية. أظهرت النتائج لنماذج الانحدار المعياري أن رأسمال الاجتماعي والشبكة الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية كان لها تأثير إيجابي كبير على قدرة المعيشة المستدامة للأسر الخارجة من الفقر. ومع ذلك فإن تأثير الثقة الاجتماعية على قدرة المعيشة المستدامة لم تكن كبيرة، وأظهرت نتائج تحليل الانحدار الكمي أن مؤشر رأس المال الاجتماعي ، والشبكة الاجتماعية ، والمشاركة الاجتماعية ، والثقة الاجتماعية جميعها ساهمت أكثر من غيرها للأسر التي لديها قدرة معيشية مستدامة منخفضة.

[1]FeixueXiong and Others,, Does Social Capital Benefit the Improvement of Rural Households' Sustainable Livelihood Ability? Based on the Survey Data of Jiangxi Province, China, Sustainability, MDPI, vol 13, issue 19, 2021, pp1-17, https://www.mdpi.com/2071-1050/13/19/10995/pdf.

جدول رقم(11): ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
جون بول وآخرون - 2014	تقرير حول حالة الديمقراطية التشاركية لعام 2014	2007-2011	35 بلد	مواطنة نشيطة؛ اللامركزية الادارية؛ اللامركزية السياسية؛ الاستقلالية الجبائية؛ تخطيط لمختلف القطاعات	النموذجالاحصائيspss	الالتزام 4 دول فقط باللامركزية
لهجرس منصور و بزيان عبدلمجيد؛2016	واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير	2000-2014	27 بلدية لولاية سطيف	اثر برنامج (pcd) و البرامج (psd) على البعد الاقتصادي والاجتماعي	تحليل وصفي باستخدام جداول احصائية	اختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية و بين مناطق الإقليم
عجلان العياشي،2016	اليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن و الضمان للجماعاتالمحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية	(1995-2013) (2008-20111)	مؤسسة عمومية محلية شبه اقتصادية	إيرادات ونفقات الصندوق المشترك الموارد الجبائية	وصفي تحليلى	الارتباط القوي بين الإطار المؤسسي في بعده القانوني والهيكلي، وبين تصورات التحول إلى مؤسسات شبه اقتصادية لخلق الموارد و رفع المصادر الجبائية
الحدي نجوية وآخرون،2017	دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات.	2000 – 2004	الجزائر	االثر الانفاق الحكومي، النمو السكاني على البيئة	المنهج الوصفي والاحصائي لسياسة الانفاق	اثر النمو السكاني على التدهور البيئي
بطاهر علي وآخرون،2017	واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر	1980-2013	الجزائر	3 مؤشرات (العمر ،التعليم،الدخل) على التنمية البشرية	منهج وصفي تحليلي احصائيات قدمتها هيئة الأمم المتحدة لسنة 2014	هناك فوارق في مستويات دليل التنمية البشرية المستدامة و تدهورا في جودة مؤشر التعليم والصحة وفي الدخل

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
خنشول دنيا،2017	واقع التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015	1992-2015	الجزائر	مؤشرات التنمية و ابعادها	منهج وصفي تحليلي لمشرات التنمية المستدامة	تحسن على مستوى بعض المؤشرات بما في ذلك البعد الاقتصادي ويليه الابعاد الاخرى
بن الزاوي إشراق؛2017	صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة	2003– 2013	ولاية بسكرة	حصيلة لزكاتي الفطر والمال وعدد المستفيدين على المشاريع الاستثمارية	وصفي تحليلي لحصائيات الموارد المالية	و بالارتفاع المستمر في حصيلة الزكاة و استثمارها بصيغة القرض الحسن
دراسة نور الدين بلقليل 2017	أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة	2011- 2016	بولايتي المسيلة – وباتنة.	المخطط البلدي للتنمية (PCD) و المخطط القطاعي للتنمية(PSD) و تاثيرهما على التنمية	استخدام طريقة الاستبيان لعينة من لأفراد178	تؤثر آلية المخطط (PSD) اكثر من PCD على التنمية المحلية وهو يؤثر اكثر من التمويل الذاتي
(قبايلي أمال، بوقرة رابح؛2017	دور الرأسمال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	2016	عمال مؤسسة الاسمنت بقسنطينة	الاستثمار في الراسمال الاجتماعي و ابعاد التنمية المستدامة	استخدام طريقة الاستبيان لعمال المؤسسة	استثمار الرأسمال الاجتماعي في المؤسسة يحقق التنمية المستدامة
محمد فلاق وأخرون،2017	دور الراسمال الاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية	الخمسينات الى 1991	بعض الدول المتقدمة و النامية	العلاقة بين التعليم كمتغير مستقل والتنمية والنمو الاقتصادي كمتغير تابع	منهج التحلي الوصفي– مقاربة الانحدار البسيط والارتباط	الراسمال البشري يؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية استثمار الدول المتقدمة في الفكر البشري عكس الدول النامية.
نشوى محمد عبد ربه،2019	قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة (1995-2018)	1995 - 2018	مصر	اثر الرأسمال الاجتماعي (الإنفاق على الصحة، متوسط سنوات الدراسة ، عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي) على النمو الاقتصادي	النماذج القياسية (التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار جذر الوحدة،	وجود تكامل مشترك بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
ياسر إبراهيم داود،2019	راسمال الاجتماعي بقطاعات التعليم فى مصر و تحقيق التنمية المستدامة	2006-2014	مصر	الانفاق العام على التعليم الجامعي،الناتج المحلي الإجمالي	الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي	هناك أثرمتبادل بين التعليم وتحقيق النمو المستدام
بكاري مختار،2019	الاستثمار في رأسمال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر	2018-2019	الجزائر	المتغيرات المستقلة (التعليم،الصحة)على راسمال البشري	المنهج الوصفي التحليلي احصائيات عن مؤشر الراسمال البشري	لرأس المال البشري له دور اساسي في زيادةوتحسين مستوى الإنتاجية
(الاسكوا؛2019)	تقرير الاتجاهات العالمية والواقع الاقليمي.	2018	50وكالة من وكالات الأمم المتحدة	أثر التمويل على التنمية المستدامة	تحليلي وصفي	عدم ملائمة الاستثمارات مع متطلبات الأجيال للتنمية المستدامة
محمد عبد الهادى،2019	اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة –قراءة في بعض استراتيجيات والبرامج الحكومية في مصر	2011 - 2018	مصر	التمويل المحلي و اللامركزية	دراسة تحليلية للتشريع والقوانين	ضعف التمويل المحلي ،الافتقار الى الموارد المالية الذاتية مما يعيق دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة
–اطروحة دكتوراه (نزار رافع مهيدي)؛ 2020	نموذج مقترح لاستراتيجية التنمية المستدامة في محافظة النبار العراق	2017-2019	محافظة الانبار بالعراق	الراسمال البشري و التنمية المستدامة	تحليل الاحصائيSpssوتحليل نموذج سوات(SWOT)	علاقة طردية ذات دلالةاحصائية بين الكوادر المدربة وتحقيق التنمية المستدامة
صادق زوين؛2020	الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .	2002-2020	بلدية وادي العثمانية	الموارد المالية والاستقلالية المالية	نموذج الاحصائيspss	الدور الاقتصادي للبلدية لجذب الاستثمار وبالتلي اضمن لاستقلالية المالية وتحقق التنمية المحلية المستدامة

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
عبد الرحمان بخوش؛ آخرون؛2020	تجربة التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة بلدية عين عبيد	2016-2020	بلدية عين عبيد	تحليل الموارد المالية والبرامج التنموية	المنهج الوصفي بالاعتماد على دراسة حالة البلدية	تراجع للإيرادات والنفقات مما تسبب في عجز ميزانيتها – الانفاق على قطاع التعليم .
بن عامر زبير؛2020	دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة.	2014-2019	بلدية عين تسرة "برج بوعريريج	مصادر تمويلها الداخلية و الخارجية	بدراسة تحليلية لحالة الميزانية البلدية	عجز ميزانية البلدية،الاعتماد على اعانات الدولة، صندوق التضامن والضمان للجماعات
ابرادشة فريد،2020	الوظيفة الاقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة.	1962-2020	الجزائر	الكفاءات البشرية – الفساد	المنهج التحليلي الوصفي للقوانين والدساتير	علاقة قوية بين اللامركزية الادارية اللامركزية الاقتصادية
بوعلام الله يوسف؛ وأخرون2020	آلية الميزانية التشاركية ومساهمتها في الحفاظ على البيئة من خلال تكريس الديمقراطية التشاركية	2019	البلدية الجزائرية	أثر الميزانية التشاركية على البيئة	المنهج الوصفي للخطط التنموية	ميزانية الديمقراطية التشاركية بلية حديثة مرتبطة بمدى وعي المواطنين
أحمد إبراهيم عبد العال حسن،2021	دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة	2020	الادارة المحلية الامريكية، المصرية، الصينية	اثر الكفاءات البشرية، التخطيط التنظيمي،التمويل،على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	المنهج التحليلي النظري	–عدم فاعلية النظم التخطيطية الاقليمية –عدم الكفاءة الادارية في استخدام الموارد المحلية
قاضي نادية، 2022	دعم الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية واستدامتها –واقع وتحديات	2008-2012	عينة ل03 مدارس عليا بالجزائر	االمقاولاتية–التمويل على التنمية الادارية والريفية والصناعية	المنهج الوصفي التحليلي لبيانات احصائية	لازالت امام تحديات كثيرة متعلقة بالادارة والتمويل وفرض ثقافة تنظيمية موحدة على كافة الجامعات

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
E .LEROUX ; 2012	Le SCOT : un outil de M p territorial au service du dévelop -pement durable des territoires	2011	20 وحدة محلية	المنتخبين، الادارة، والمجتمع المدني،وا لنقابات، و المهنيين، و الجمعيات	برنامج Alceste	ارتباط بين أهداف التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية ضعيف جدا
OECD 2014	-Recommendation of the Council onDigital Government Strategies	2007-2011	كل الدول	النظم التقنية و التكنولوجيا وجودة الخدمات العمومية	وصفي تحليلي	للتكنولوجي اثر على تصميم وتنفيذ السياسات العامة بخلق قطاعات عامة منفتحة و مبتكرة وتشاركية
Fotovvat and Others,2014	A study on relationship between social capital and sustainable development.		مدينة سلماس بإيران	علاقة (الثقة الاجتماعية ، والتماسك الاجتماعي ، والمشاركة الاجتماعية والضمان الاجتماعي)و التنمية المستدامة	الاستبيان	علاقة إيجابية بين التماسك الاجتماعي ،المشاركة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتنمية المستدامة
Sarah Boisardet (2014،autres	Renforcer les recettes fiscales loca،les pour financer le développ- ement urbain en Afrique Paroles d'acteurs locaux de 8 villes ..	2009- 2013	7 بلديات ل 7 دول افريقية	الحالة المالية والاستقلالية المالية	الاستبيان برنامج spss	ضعف الموارد المالية لصعوبة في تحصيل الضرائب تابعة للسلكة المركزية وبالتالي ضعف الاستقلالية المالية
للجنة الاتحاد الاوروبي والتنمية 2016	Tools and Methods" Supporting decentral- lization, local governance and local development through a territorial	2002 - 2014	لعينة من الدول الافريقية والدول الاوربية الفيديرالية	اللامركزية والتنمية المستدامة و ثلاث متغيرات مستقلة متعلقة بالمسائلة ،الشفافية، الاستقلالية	تحليل الاحصائيات	تسهم اللامركزية في التنمية المستدامة

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
Lamidi and Others, 2016	Public SectorReforms in Africa: A Collection of Essays	1980- 2000	5 دول افريقية	عصرنة القطاع العام (اللامركزية والاستقلالية، عصرنة الميزانية ، الأداء)	المنهج الوصفي التحليلي	العجزفي الميزانية و لم يتم تحسين أداء الخدمات العامة بسبب المحسوبية وانتشار الفساد ، وعدم المسائلة
Hernandez C.Fiore,2017	SustainableDevelopment	2016	11إقليما- 598 بلدية فرنسية	العلاقة بين (التنظيم والحوار؛ اجتماعي-اقتصادي؛ الهيكل التنظيمي) و اهداف التنمية المستدامة	برنامج IRAMUTEQ	عدم تجانس الإجراءات لا يحققت. المستدامة
FOURA mohamed، 2018	Le développement écono - mique local durable: du développement au développement durable-Le cas de Guelma .	2016	ولاية قالمة	اثرالعوامل الاجتماعية والمكانية والاقتصادية على التنمية المستدامة	SPSS برنامج الاحصائي	الولاية تزخر بإمكانيات اجتماعية واقتصادية وطبيعية تشجع على تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة
،Fashian et autre 2018.	Foreign aid, human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria.	2010- 2016	نيجيريا	تاثير المساعدات الخارجية ورأس المال البشري (التعليم) في تعزيز النمو الاقتصادي	نموذج تصحيح الخطأ (VECM)و التكامل المشترك -Engle Granger	علاقة طويلة الأمد بين النموالاقتصادي والمعونة الخارجية ورأسالمال البشري ومحددات النموالأخرى
Anopchenko and Others,2018	Systems Methodology And Model Tools For Territorial Sustainable Management.	2010- 2017	روسيا	النمذجة الديناميكية لنظام إقليمي اجتماعي - البيئي – اقتصادي باقليم روسيا	تحليل وصفي لنموذج سولو للنمو الاقتصادي	للسياسة الإستراتيجية الجديدة وكفاءتها ترتبط بالتطوير التنظيم الاداراي بالاعتماد على البعدالمكاني

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
Siyuan Deng, ingxing Zhang 2019 ,	ModernizationVersus Dependency Approaches to Sustainable Development	2010- 2019	9 دول نامية و متقدمة	التعليم و النمو الاقتصادي التعليم المدرسي وعلاقته بالإنفاق، المساواة في الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي، تأثير النشاط البشري على التلوث	المنهج الوصفي والتحليلي	– حققت نموا في التعليم –عدم المساواة في الدخل بسبب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول – الانسان ساهم في التلوث البيئي
Sylvère ؛2020 ANGOT	réforme de l'Administration Territoriale de l'État dans les domaines de la cohésion sociale et du développement durable	2009- 2015	3 محافظات فرنسية	أثر طريقة التمويل والتسيير على سياسة الاسكان الاجتماعي والسكن	المنهج التحليلي	سياسة الاسكان تخضع لسياسة الدولة – لامركزية ادارية مطلقة
Leonardo Garavito and others, 2020	Typical Challenges of Governance for Sustainable egional Development in Globalized Latin. Americain	1998- 2019	أمريكا اللاتينية	تحليل العلاقة بين البحث العلمي و صنع السياسات حول الاستدامة على المستوى الإقليمي	إطارتحليلي نمطي متعدد الأبعاد للابحاث العلمية لابعاد التنمية المستدامة.	اغلبية الدراسات تناقش البعد السياسي حول المساعي السياسية المرتبطة بالمخاوف البيئية
PEDRO-JOSÉ and others,2021	the Commitment of Spanish Local Governments to SustainableDevelopment Goal 11 from a Multivariate Perspectiv	2014- 2018	58 بلدية اسبانية	البيانات الوصفية (الانفاق الحكومي المحلي،السكن، النقل...والمؤشرات) و (النمو السكاني، نسبة الدعم المالي والموارد المحلية، الأيدولوجية السياسية	الدراسة القياسية X-STATIS	اتجاه إيجابي لتحقيق الهدف 11من التنمية المستدامة –تأمين الأحياء الفقيرة،وزيادة فرص الحصول على المساكن، توفيرالخدمات الأساسية المناسبة للمواطنين،العمل على تعبئة الموارد المالية المحلية

الدراسة	العنوان	الفترة	العينة	المتغيرات	النموذج	النتائج
PEDRO-JOSÉ and others,2021	the Commitment of Spanish Local Governments to SustainableDevelopment Goal 11 from a Multivariate Perspectiv	-2014 2018	58 بلدية اسبانية	البيانات الوصفية (الانفاق الحكومي المحلي،السكن، النقل...والمؤشرات) و (النمو السكاني، نسبة الدعم المالي والموارد المحلية، الأيدولوجية السياسية	الدراسة القياسية X-STATIS	اتجاه إيجابي لتحقيق الهدف 11من التنمية المستدامة -تأمين الأحياء الفقيرة،وزيادة فرص الحصول على المساكن، وتوفيرالخدمات الأساسية المناسبة للمواطنين،العمل على تعبئة الموارد المالية المحلية
Zaman and Fardoush 2021	index on relative sustainability impact-a suggestive tool for streng -thening regional cooperation: Case of South Asia	-2011 2018	8 دول جنوب آسيا	26 مؤشرا للتنمية لدراسة العلاقة بين ابعاد التنمية المستدامة 6 متغيرات (التجارة، التقدم التكنولوجي، وإنتاجية العمال، والترابط الإقليمي، والتنمية البشرية، والقدرة على إدارة الانبعاثات)	الارتباط بين المعايير CRITIC	التعاون بين الدول في البعد الاقتصادي ويليه البعد الاجتماعي و اخيرا البعد البيئي. مؤشر تأثير الاستدامة النسبي بين ان الهند اكثر تأثيرا لتحقيق التعاون ما بين الدول لدعم اجندة التنمية المستدامة
Xiong and Others,2021	Does Social Capital Benefit the Improvement of Rural Households' Sustainable Liveli-hood Ability? Based on the Survey Data of Jiangxi Province , China	2020	الصين	اثر الشبكة الاجتماعية ،المشاركة الاجتماعية والثقة الاجتماعية على القدرة المعيشة المستدامة	باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و الخطأ المعياري ونماذج الانحدار الكمي	تأثير الثقة الاجتماعية على قدرة المعيشة المستدامة لم تكن كبيرة، مؤشر رأس المال الاجتماعي، ساهمت أكثر الشبكة الاجتماعية ، والمشاركة الاجتماعية ، و الثقة الاجتماعية

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسات السابقة

المبحث الثاني. مناقشة الدراسات السابقة والفجوة البحثية

المطلب الأول: أوجه التشابه و الإختلاف .

الفرع الأول. أوجه التشابه: لقد اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث:

1- المنهجية المتبعة و موضوع البحث و النتائج:تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اغلبية الدراسات السابقة فيما يخص الشق النظري والمنهج القياسي في الشق التطبيقي :

1.1- الدراسات العربية:

فاستخدمت الدراسة (سليماني محمد ،بايزيد علي؛2015) المنهج الوصفي بدراسة الجوانب القانونية والتنظيمية للإدارة الإقليمية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة(هادية بن مهدي؛2020)لإبراز فعالية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة بتحليل القوانين والخطابات الرسمية،دراسة(فوزية برسولي؛ وآخرون؛2018) في دراسة التنمية البيئية المستدامة في الجزائر بتحليل التدابير القانونية والتشريعات حول حماية البيئة من طرف الإدارة المحلية،دراسة(نشوى محمد عبد ربه،2019) في دراسة الاستثمار لرأسمال اجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي في اشارة الى قطاع التعليم والصحة بمصر المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الشق النظري، و النماذج القياسية (التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار جذر الوحدة، دراسة(ياسر إبراهيم داود،2019) استخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة اهمية رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة (بكاري مختار،2019) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الجداول الاحصائية لمؤشرات الراسمال البشري لقياس تاثير الصحة والتعليم والتغذية الصحية على تنمية الكفاءات البشرية بالجزائر.

1.2- الدراسات الأجنبية:

منها الدراسة (Anopchenko and Others,2018) النموذج التحليلي بتحليل البيانات حول النظم التكنولوجيا والمعلومات لتقديم نموذج و وسائل حقيقية لتصميم نظام إدارة التنمية المستدامة الإقليمية في روسيا وذلك بدراسة نموذج سولو للنمو الاقتصادي،دراسة(Siyuan Deng, 2019,ingxing Zhang) دراسة في مدى بلوغ الدول النامية التقدم في تحقيق أهداف أجندة التنمية للالتحاق بركب الدول المتقدمة وهذا ما تهدف تحليل تطبيقي لنظرية التحديث والتبعية ،دراسة(David and others ;2020) قدمت تحليل للعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على

تبني ممارسات الحوكمة ومعرفة مدى تطبيق آلياتها في البلديات بطريقة تحليلية وصفية لنماذج الحوكمة المحلية بتحليل البيانات والمعلومات من المداولات والحسابات الادارية ونظام المعلوماتية..،اما في الشق التطبيقي دراسة(Xiong and Others,2021)تم تحليل العلاقة بين رأسمال الاجتماعي وقدرة المعيشة المستدامة للأسر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و الخطأ المعياري ونماذج الانحدار الكمي،دراسة(Fashian et al ،2018) العلاقة بين المساعدات الخارجية ورأسمال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا استخدمت النماذج (VECM) لتصحيح الخطأ ونموذج قرنغر وهو جزء من نموذج البانل المستخدم في دراستنا التطبيقية، تم تحليل العلاقة بين رأسمال الاجتماعي وهدف التنمية المستدامة في القضاء على الفقر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، و الخطأ المعياري ونماذج الانحدار المعياري.

2- **بالنسبة للمتغير المستقل للانفاق المحلي**: هناك تشابه بين بحثنا والدراسات السابقة في أهمية التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية خاصة البلدية، واستقلاليتها المالية مرتبطة بمصدر تمويل التنمية فاذا كانت الموارد المالية ذاتية تعزز من استقلاليتها والعكس صحيح:

2.1- الدراسات العربية:

كما جاء فيدراسة(محمد عبد الهادى،2019) في تحليل السياسات اللامركزية في مصر أفاق سنة 2030 وخلصت النتائج الى ان ضعف التمويل المحلي بسب الافتقار الى الموارد المالية الذاتية مما يعيق دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة(صادق زوين؛2020) في إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على ضوء دراسة حالة بلدية وادي العثمانية و استنتجت الدراسة ان قلة الموارد المالية تكبح من استقلالية الجماعات المحلية ما يعرقل من تحقيق التنمية ، دراسة(عبد الرحمان بخوش؛موسى كاسحي؛2020) لقياس مدى نجاعة سياسات وبرامج التنمية المحلية على مستوى البلدية وتوصلت النتائج ان عجز ميزانية البلدية يكبح من عملية التنمية المحلية، دراسة(بن عامر زبير؛2020)بالتطرق الى تحليل مصادر تمويل مشاريع التنمية بالبلدية محل الدراسة وتوصلت النتائج الى ان ميزانيتها تعرف عجزا في مواردها الذاتية، و تمت تغطية عجزها بالمخططات البلدية للتنمية وإعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، كذلك بالنسبة للدراسات الأجنبية دراسة(Boisordsarah et autres,2014) تقرير حول تقييم الصندوق الدولي الجباية المحلية

للجماعات المحلية والإقليمية خصوصا البلديات الحضرية في الدول الإفريقية ودول الاتحاد الاوربي، وخلصت النتائج الى تسجيل البلديات صعوبات في تعبئة الموارد الجبائية ومركزية المالية في تحديد نسبها مما يكبح من الاستقلالية المالية خاصة في الدول الافريقية .

2.2 الدراسات الاجنبية:

والتي ناقشتعلاقة الاستقلالية المالية بالتنمية المستدامة ونفس النتائج توصل اليها تقرير(Report;2016) بالنسبة للبلديات في الدول ذات الحكم الفيدرالي في تحليل برامج إصلاح الإدارة العامة في دول إفريقيا، وتوصلت النتائج ان الاستقلاتلية المالية من بين أهم مؤشرات عصرنه الإدارة الاقليمية بارتباطها باللامركزية الادارية و المالية و السياسية مما يتطلب تفعيل آليات الحوكمة، دراسة(Edoardo and other ,2019) و بغرض تقييم مستوى الاستقلالية والأداء للوكالات العمومية في إطار عصرنه الإدارة العامة، توصلت الدراسة أن وكالات الاتحاد الأوروبي تظهر استقلالية مالية منخفضة نسبيا مقابل الوكالات بالدول الفدرالية التي تتمتع بمستويات عالية من الحكم الذاتي.

2- **بالنسبة للمتغير المستقل للرأسمال البشري:** حيث توصلت الدراسات السابقة الى تاثيره على التنمية المستدامة :

2.1- الدراسات العربية:

دراسة (محمد فلاق وأخرون،2017) حول تحديد العلاقة بين الراسمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العديد من الدول ، مع تقديم نموذج للاستثمار البشري لتحسين التنمية البشرية بالجزائر، ودراسة(ياسر إبراهيم داود،2019) توصلت إلى أهمية رأس المال الاجتماعي بقطاع التعليم في مصر لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة(قاضي نادية،2022) توصلت الدراسة لاهمية الرأسمال الفكري بالجامعات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة.

2.1- الدراسات الأجنبية:

دراسة (Kapera,2018) في تشخيص البرامج التي تنتهجها الحكومات المحلية البولندية ، في عملية استطلاعية لا يتم الاستثمار في الراسمال البشري من المنتخبين المحليين والكفاءات لوجود اختلافات في الرؤى في مجال التنمية السياحية المستدامة وحماية البيئة. دراسة(Saoud J. 2018 MashkourAlamry) توصلت النتائج بان الرأسمال الاجتماعي له دور فاعل في تحقيق تنمية بشرية مستدامة، دراسة(2019,Siyuan Deng, ingxing Zhang)،ومن بين المتغيرات المدروسة

تمثيل الراسمال الاجتماعي بالتعليم المدرسي وعلاقته بالإنفاق العام لتحقيق التنمية وان علاقة طردية وقوية بين الاستثمار في المورد البشري والتنمية ،اطروحة دكتوراه(sylvère angot؛2020) في تحليل أثرإصلاحالإدارةالإقليميةللدولةفيتنسيق العمل في الادارة الإقليمية، بتحليل العلاقة بين التماسكالاجتماعيوالتنميةالمستدامة واستنتجت الى عدم استقلالية السلطات الاقليمية في تطبيق سياستها العامة.

الفرع الثاني.أوجه الإختلاف :

تمثلت أوجه الاختلاف في عدة نقاط شملت:

1- **حجم و مجتمع العينة، النموذج المستخدم و الفترة الزمنية:**

حيث اعتمدنا في دراستنا في الشق التطبيقي على النموذج القياسي بانل الديناميكي و مجتمع الدراسة لكافة بلديات تلمسان في الفترة الزمنية امتدت من(2010 إلى 2020)،حيث اختلفت عن الدراسات السابقة التي يمكن عرضها بإيجاز:

1.1- **الدراسات العربية:**

- في دراسة (هجرس منصور وبزيان عبد المجيد؛2016) اعتمدت الدراسة الميدانية لإجراء المقابلات مع المسئولين المحليين، والبيانات والمعطيات من مختلف المصالح الولائية، دراسة(طويل آسيا، تيتام دليلة؛2019) فاعتمدت على المنهج الوصفي بدراسة تجارب لعينة مست03 دول ، دراسة(بن عامر زبير؛2020) اعتمدت على التحليل الوصفي لميزانية لحالة بلدية واحدة في الفترة 2014-2019.

وفي دراسة(أحمد إبراهيم عبد العال حسن،2021) استخدم المنهج المقارن بتحليل وصفي لعينة شملت 03 الدول دون تحديد الفترة الزمنية محددة،دراسة(بطاهر علي وآخرون،2017) استخدم البيانات الإحصائية في الفترة(1980-2013) بالجزائر ،دراسة(عجلان العياشي،2016) قام بدراسة ميدانية لحالة مؤسسة عمومية محلية شبه اقتصادية بينما دراستنا اقتصرت على الادارة الاقليمية ،الفترة الزمنية (2008-2011) ،دراسة (بكاريمختار،2019) حول تحليل اهمية الاستثمار في الرأسالمال البشري في تطوير الكفاءات البشرية بالجزائر و تحقيق التنمية بقياس اثر متغير الصحة والتعليم والتغذية الصحية على تنمية الكفاءات البشرية بالجزائر كمتغير تابع في الفترة 2018-2019 و مجتمع الدراسة الجزائر. دراسة(صديقي حفصة، د.بوشه محمد،2021)قامت بتحليل متغيرين فقط وهو أثر تطور بنية الانفاق العام باعتباره متغير مستقل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كمتغير تابع، باستعمال معطيات سنوية للفترة (1974-2017) بالاعتماد على مقاربة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة ARDL و منهجية اختبارات الحدود.

1.2- **الدراسات الأجنبية :**

بالنسبة للدراسات الاجنبية سجلنا نقاط الإختلاف التالية:

– بالنسبة للتقارير الدولية: حيث تغلب التقارير خصت في دراستها على حالة الدول كمجتمع عينة بصفة عامة حول كيفية اتخاذ الاجراءات حول بلوغ اهداف التنمية المستدامة ، منها التقرير الدولي (جون بول وآخرون؛2014) اعتمدعلى نموذج SPSSبتوزيع الأسئلة المغلقة وشملت 35بلد فقط . تقرير(ESCWA ؛2018) استخدم البيانات الإحصائية في الفترة 2017-2018 بدراسة عينة من الدول العربية، تقرير(ESCWA؛2019) شملت العينة الوكالات المعنية بتمويل التنمية والمقدرة ب50 وكالة دولية في سنة 2019 ،تقرير(unescwa؛2019) مجتمع العينة تمثل في دولة تونس في الفترة الزمنية 2011-2018، وتقرير(United Nations;2019) شملت191 دراسة استقصائية على 03فترات زمنية متقطعة (1950,2018,2030) لعينة من الدول الإفريقية مست 03 دول، أما نموذج الدراسة استخدام السلاسل الزمنية لتطور النمو السكاني في المدن والأرياف للدول محل الدراسة.

– بالنسبة للدراسات التي درست حالات البلديات لدول أجنبية منها؛دراسة(LEROUX، 2012) في تحليل اداة التماسك الاقليمي لتحقيق الحوكمة المحلية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بعد تحليل النصي للخطابات للسلطات المحلية باستخدام نموذجAlceste ،دراسة(David and others ;2020) استخدم البيانات الاحصائية النوعية لعينة من البلديات الفرنسية تم تقسيمها الى 04 مجموعات .

– دراسة (Pedro-José and others,2021) استخدمت البيانات الوصفية و برنامجX-STATISلعينة من البلديات الاسبانية بلغت 58 بلدية في الفترة (2014-2018)، كذلك بالنسبة (Fotovvatand Others,2014) استخدم نموذج الاستبيان وزع على عينة مكونة من 384 شخص بمدينة سلماس مجتمع الدراسة بإيران،ودراسة (Kapera,2018) اعتمدت الدراسة على نموذج الاستبيان شمل 2500 مكتب بلدي في بولندا في سنة 2015.

2– من حيث دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة :

قدمنا في بحثنا بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وتمثلت في الانفاق المحلي باستخدام البيانات الإحصائية للمخططات البلدية للتنمية ،الرأسمال البشري بالاعتماد على البيانات الإحصائية للتعليم الابتدائي في الطور الأول والثاني والنمو الديمغرافي عبر كل بلديات ولاية تلمسان (المستوى الاقليمي) وتأثيرها على نصيب الفرد من الناتج

المحلي الاجمالي كمتغير تابع في (الفترة 2010-2020) بينما الدراسات السابقة قد اختلفت عن دراستنا في استخدام جزء من المتغيرات وأخرى مختلفة منها:

2.2-الدراسات العربية:

-دراسة(هجرس منصور وآخرون؛2016) استخدمت متغيرين مستقلين وهما برامج التنمية المحلية(pcd) والبرامج الغير ممركزة(psd) لفترة زمنية(2000-2014) تخص 27 بلدية من ولاية سطيف والتنمية المحلية المستدامة كمتغير تابع، الدراسة (الحدي نجوية وآخرون،2017) وقامت الدراسة بقياس اثر سياسة الإنفاق الحكومي من(2000 – 2004)، النمو السكاني على البيئة كمتغير تابع على المستوى الوطني بالجزائر. دراسة(بن الزاوي إشراق؛2017) عالج البحث تأثير التمويل على التنمية المستدامة واختلفت عن دراستنا من حيث طبيعة التمويل بالاقتصار على صندوق الزكاة ويخص ولاية بسكرة خلال الفترة 2004 -2013،واستخدام أبعاد التنمية المستدامة كمتغيرات تابعة. دراسة(نور الدين بلقليل؛2017)اعتمد على نموذج spssمع استخدام البيانات الإحصائية للمتغيرات المستقلة تخص البرامج المخططات البلدية والقطاعية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية على مستوى ولايتي باتنة ومسيلة،دراسة(قبايلي أمال، بوقرة رابح؛2017) استخدمت المتغير المستقل فقط خص الراسمال الاجتماعي ،والبعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة متغيرات تابعة ،دراسة(منصوري منى وآخرون؛2018) اعتمدت على تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبارها متغير تابع(معدل النمو للناتج المحلي الخام، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي)، والمتغيرات المستقلة تمثلت في البرامج التنمية التي اتبعتها الجزائر منذ (2000- 2019).

2.3- الدراسات الأجنبية :

دراسة(United Nations;2019) في تحليل قوة الارتباط بين النمو الحضري والنمو الاقتصادي في الفترة الزمنية (1950-2050) وشملت عينة من مختلف دول العالم قدرت ب 233 بلد بدراسة متغير فقط متعلق بنمو السكان معبر بالنمو الحضري والمتغير التابع تمثل في النمو الاقتصادي. دراسة(H.Valette et S. Roussel ,2019) استخدمت بعض من متغيرات الدراسة المستقلة كالتمويل الذاتي فقط والرأسمال الاجتماعي ومؤشرات الأداء، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة تمثلت في التنمية السياحية المستدامة كذلك بالنسبة لمجتمع الدراسة اقتصرت على عينة شملت المناطق الساحلية بفرنسا.كذلك دراسة (Pedro-José and others,2021) شملت الدراسة المتغيرات المستقلة كالانفاق الحكومي والمحلي والنمو السكاني والبعد الاديولوجي اما المتغير التابع تمثل في التنمية المستوطنات البشرية المستدامة والذي يصنف ضمن الهدف11للتنمية

المستدامة.دراسة(Saoud J. MashkourAlamry ,2018) اختلفت الدراسة من حيث عدد المتغيرات المستقلة ونوع المتغير التابع حيث اكتفت بمتغير واحد مستقل متعلق بالراسمال الاجتماعي واثره على المتغير التابع التنمية البشرية المستدامة، اما الدراسة دراسة(Siyuan Deng, ingxing Zhang,2019) فقد اختلفت كليا عن دراستنا من حيث عدد المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي،الدخل، النشاط البشري)و03 متغيرات تابعة تمثلت في أهداف التنمية المستدامة وهي(التعلم، المساواة،البيئة)، دراسة(Xiong and Others,2021) قامت بقياس اثر الرأسمال الاجتماعي كمتغير مستقل على القضاء على الفقر كهدف التنمية المستدامة والمتعلق بالمناطق الفقيرة بالصين.

المطلب الثاني.الفجوة البحثية:

الفرع الأول. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال توظيف المعلومات المتعلقة بموضوع البحث ومنه التشخيص الدقيق للمشكلة و التي سوف نستعرضها بإيجاز:

- في الاطار النظري :حتى و إن لم تتناول اغلب الدراسات السابقة نفس عنوان بحثنا الا انه تم الاستفادة منها في عدة جوانب:

-المعلومات والنتائج : فنجد اغلب الدراسات توصلت الى ان الانفاق المحلي يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدراسة (and others,2019Edouardo v)حيث قدم نماذج جديدة للادارة العمومية كاستخدام الوكالات شبه مستقلة عمومية في اطار التسيير العمومي الجديد ودراسة (David and others ;2020)في عرض تحليلي لعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على تبني ممارسات الحوكمة ومعرفة مدى تطبيق آلياتها بين البلديات ،كذلك بالنسبة لدراسة (Lamidi and Others,2016) في تحليل برامج إصلاح الإدارة العامة في دول إفريقيا و الاستراتيجيات المتبعة لتحسين أداء إدارة القطاع العام وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في تعبئة مواردها والقضاء على الفساد بتفعيل آليات الحوكمة، ودراسة (أحمد إبراهيم عبد العال حسن،2021) بالاعتماد على الاستقراء و الاستنباط والتحليل بمقارنة لنماذج الإدارة المحلية ل03 دول (الأمريكية، المصرية، الصينية) من الجانب التنظيمي في التسيير والتمويل ، دراسة(محمد عبد الهادى،2019)في ابراز اللامركزية الادارية للادارة المحلية كآلية أساسية في التنمية المحلية في تحليل الجانب التنظيمي لبلديات بمصر . و اطروحة

دكتوراه(ANGOTS؛2020) بفحص قدرة الخدمات اللامركزية الجديدة متمثلة في الوكالات العمومية الشبه مستقلة لتقديم الخدمات على المستوى الإقليمي .

- في تحديد اهداف الدراسة : تمثلا عموما في الدراسات المحلية التي نتناوات موضوع الادراة الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر خاصة البلديات،والتي تناولته دراسة(فوزية برسولي؛ وآخرون؛2018) في اطار تحليل القوانين والتشريعات بتفعيل دور الادارة المحلية الجزائرية بالاخد بعين الاعتبار عامل التمويل في خططها وبرامجها التنموية،دراسة (سليماني محمد ،بايزيد علي؛2015)،و دراسة(هادية بن مهدي؛2020)بإبراز دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر من خلال المنهج التحليلي إبرام عدة اتفاقيات دولية ومعاهدات و القوانين والتشريعات وعرض المشاكل والتحديات ، دراسة(بن عامر زبير؛2020)لتعرف على مدى مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية وذلك بالتطرق إلى مصادر تمويلها الداخلية والخارجية، وذلك بدراسة تحليلية لميزانية البلدية،دراسة(عبد الرحمان بخوش؛موسى كاسحي؛2020)الى التعرف على مسار التنمية المحلية في الجزائر ،وأبرز العوائق التي تواجهها مع التطرق الى النشاطات التنموية التي تندرج ضمن صلاحياتها،دراسة(صادق زوين؛2020) بهدف إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على ضوء دراسة حالة بلدية وادي العثمانية.

- في الإطار التطبيقي: استفادت الدراسة الحالية في تحديد متغيرات الدراسة و تحليل طبيعة العلاقة بينهم من خلال:

- وضع النموذج الهيكلي للدراسة: استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد ابعاد كل متغير ، حيث استفادت الدراسة الحالية من دراسة(لطفي بن سعيد؛2019) في تحديد ابعاد المتغير المستقل المتمثل في التمويل التنمية المستدامة والمتعلق بالانفاق المحلي، بدراسة شملت أكثر من 50وكالة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها وكياناتها ولجانها الإقليمية،دراسة(منصوري منى وآخرون؛2018) في تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي بالجزائر وتثيرها على البيئة و استعمال متغيرنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليكمتغير مستقل و دراسته كمتغير تابع في دراسة(صديقي حفصة ، وآخرون،2021) و في دراسة(2019,Siyuan Deng, ingxing Zhang)، و المتغير المستقل الخاص بنمو السكان في تاثيره على المتغير التابع النمو الاقتصادي في دراسة (United Nations;2019)، و دراسة(قاضي نادية،2022) بالنسبة لمتغير المستقل الخاص بالراسمال البشري.

- في وضع المنهج الكمي: استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي منها دراسة (نشوى محمد عبد ربه،2019) في قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي باستخدام النماذج القياسية (التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار جذر الوحدة، نموذج تصحيح الخطأ)،
- (Fashina O, and others,2018) استخدم نماذج تصحيح الخطأ و جرنجر بدراسة تاثير الرأسمال البشري ممثلا في التعليم و الإنفاق المحلي على النمو الاقتصادي بنجيريا.

الفرع الثاني. أوجه الإتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

1- أوجه الإتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

قد استفادت دراستنا من الدراسات السابقة، في توظيف تلك المعلومات في تشخيص دقيق لمشكلة البحث، ومن جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة:

- الحصول على المراجع العلمية لتصميم تصور شامل للدراسة.
- إثراء الإطار النظري للبحث خاصة في الفصل الأول من حيث:

✓ تكوين الفكرة الاساسية حول الاشكالية و اسئلتها الفرعية و الفرضيات.

✓ تحديد الاطار العام للاهداف واهمية البحث.

✓ تحديد منهجية واسلوب البحث.

- في الفصل التطبيقي ساهمت الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة والتمييز بين المتغيرات المستقلة منها والتابعة للاجابة على الإشكالية من خلال:

✓ تقديم عدة نماذج حول الأساليب الإحصائية لمعالجة مشكلة البحث في شقه التطبيقي.

✓ صياغة أدوات الدراسة المناسبة في الفصل بين المتغيرات النوعية(راسمال البشري) والكمية (التمويل المحلي، النمو الديمغرافي) .

✓ من حيث النتائج: اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة و المتعلقة بإثبات صحة الفرضيتين التي نصت على مساهمة الاستقلالية المالية و تنمية الراسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة.

2- أوجه الإختلاف: انفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عدة زوايا :

✓ من حيث عنوان الدراسة لم نلمس اي اشارة الى نفس العنوان من قبل الدراسات السابقة.

✓ عالجت موضوع الدراسة من الناحية التنظيمية لعصرنة الإدارة الإقليمية ومتطلبات تحديثها.

✓ من حيث منهجية البحث في الشق التطبيقي فأغلب الدراسات خاصة المحلية تطرقت للموضوع بالتحليل الوصفي للجداول الإحصائية و دراسات أخرى استخدمت المنهج القياسي مختلف نوعا ما عن

الدراسة الحالية باختلاف الفتراة الزمنية وعدد المتغيرات وحجم العينة اين تطلب استخدام النموذج الاحصائي القياسي بانل بطريقة العزوم المعممة في دراستنا الحالية.

- ✓ من حيث مجتمع العينة: هناك من الدراسات التي ناقشت الموضوع على المستوى المحلي بدراسة حالة لبلدية او عينة من البلديات او لولاية معينة ودراسات اخرى لدول مختلفة منها العربية والأجنبية بينما الدراسة الحالية شملت بلديات ولاية تلمسان.
- ✓ بالنسبة لإختيار متغيرات الدراسة فقد اختلفت مع متغيرات الدراسات السابقة من حيث تمثيل المتغيرات فاشملت المتغيرات المستقلة على عدد السكان للبلديات من الانفاق المحلي ممثلا في مخططات البلدية للتنمية ،الراسمال البشري معبر عنه بالتعليم في الطور الاول والثاني ابتدائي) ومتغير واحد مستقل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)
- ✓ بالنسبة لفترة الدراسة:اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كليا في الفترة الزمنية حيث شملت الفترة 11 سنة امتدت من سنة 2011-2020 .

الفرع الثالث.الفجوة البحثية:

بعد تقديم أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة تشير الدراسة الحالية انها تتفق مع الدراسات السابقة في هدفها الرئيسي إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوةالعلمية التي تعالجها هذه الدراسة حيث:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمناقشة موضوع جديد متعلق بعصرنة الإدارة الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر حيث اقتصرت على القطاع العمومي من خلال الجماعات الاقليمية ولم نجد اشارة الى نفس العنوان، ونفس وعدد المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ، والمتمثلة في الراسمال البشري ،النمو الديمغرافي ،الانفاق المحلي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والفترة الزمنية(2010-2020) ، إضافة الى حجم العينة المستخدمة و هي كل بلديات ولاية تلمسان بالجزائر و البالغ عددها 53 بلدية ، كما تم استخدام بيانات لبرنامج البانل بطريقة العزوم المعممة ذات الفروق الاولى(GMM First-diff)باعتبارها الطريقة المناسبة لدراستنا.

خلاصة الفصل:

تبين من خلال هذا الفصل و المتعلق بعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي تنوعت في الاساليب الاحصائية والقياسية بتنوع مواضيعها، حيث ناقشت موضوع البحث من عدة زوايا ، فقد ارتبطت بموضوع بحثنا بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فاكتسبنا من خلالها أهم المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من حيث متغيرات و نموذج الدراسة و الفترة الزمنية و التي عكست تجارب الدول، و وجدنا ان كل دراسة سابقة قد توصلت إلى نتائج معينة، منها ما تشاهبت ومنها ما اختلفت مع دراستنا وذلك حسب الاحصائيات والطريقة المستخدمة، الاانها اتفقت في اغلبيتها في دور الاستقلالية المالية و المتعلقة أساسا بأهمية التمويل المحلي للجماعات الاقليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة الى جانب آلية لا تقل أهمية عنها ألا و هي الرأسمال البشري باعتبار الانسان هدف و وسيلة للتنمية المستدامة .

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لبلديات ولاية تلمسان

خلال الفترة (2010-2020)

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتناول موضوع البحث في الشق التطبيقي باستخدام الدراسة القياسية متمثلة في نموذج بيانات البانل بطريقة العزوم المعممة للفروق الأولى (GMM) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و هي

(الانفاق المحلي ، اراسمال البشري، عدد السكان) والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 ،اما الاطار المكاني اختص ببلديات تلمسان والبالغ عددها 53 بلدية ،حيث سنتطرق في المبحث الاول الى الاطار النظري لبرنامج البانل ،وفي المبحث الثاني سنتناول دراسة وصفية لحالة بلديات تلمسان، وفي المبحث الاخير يتعلق بدراسة قياسية لبلديات تلمسان وصولا في الأخير الى النتائج وتفسيرها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نماذج بانل

سنقوم بدراسة أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات بانل من حيث التعريف و الأهمية و أنواع و كذلك مختلف النماذج و الاختبارات الإحصائية الخاصة ببيانات بانل.

المطلب الأول:طبيعة نماذج بيانات بانل[1]

اكتسبت نماذج Panelفي الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء. ويقصد ببياناتPanel المشاهدات المقطعية مثل الدول أو الأسر أو السلع، المرصودة خلال فترة زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية.

الفرع الأول:مفهوم بيانات بانل

تعرف قاعدة بيانات بانل بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية،وتسمى بالبيانات المدمجة والتي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات[2]،و البيانات المقطعية تصف سلوك عددالمفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة[3]،كما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة وهناك من يطلق عليها " البيانات الطولية" (Data Longitudinal)[4].

الفرع الثاني :أنواع بيانات بانل:

عندما تكون الفترة الزمنية نفسها لكل المشاهدات المقطعية يطلق على بياناتبانل بأنها بياناتبانل متزنة (Data Panel Balanced) ، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية يطلق عليها بأنها بيانات بانل غير متزنة (Data Panel Unbalanced)بحيث:يكون عدد المقاطع(N)أقل من عدد الفترات الزمنية(T)يطلق عليهاالبيانات المقطعية الطويلة (Data Panel Long)،أما إذا كان عدد المقاطع(N)أكبر من عدد الفترات الزمنية(T)يطلق عليها(Short Panel Data) البيانات المقطعية القصيرة[5] .

---

[1]

[2]Edward W. Frees, Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences, Cambridge University Press, 2004, P:02

[3]Hsiao C, Analysis of Panel Data,2 edition ,Cambridge University Press, Cambridge,2003,p3

[4]جبوريمحمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي:دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013/2012،ص326.

[5]نسرين مصطو شرفاني، مفيد ذنون يونس، الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مجلة جامعة زاخو، المجلد 01،العدد 03،2015،ص939.

الفرع الثالث:أهمية نماذج بانل

اكتسبت نماذج بانل اهتماماً كبيرا خصوصاً في الدراسات الاقتصادية،; لما تتميز من اهمية منها[1]:

– الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل:تأثير الخصائص الاجتماعية،السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي،أي أن بيانات بانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

– القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابليةتقسيماقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة .

– تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية،كما تتيح التخفيف من مشكلة التعدد الخطي.

–تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، أن كما مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

الفرع الرابع. نماذج بيانات بانل

هي عبارة عن الدمج بين نماذج لبياناتمقطعية ونماذج لبيانات السلاسل الزمنية المعرفتان أعلاه. وذلك كما يلي[2]:

$$Y_{it}=\beta_{0(i)}+\sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

تمثل المعادلة رقم(1) نماذج بانلبيانات(Panel data Model).حيث أن:$i = 1,2,\ldots, N$تعبر عن الوحدات المفردة و $t = 1,2,\ldots, T$تعبر عن فترات الزمن وY_{it}متجه عامودي $nT\times 1$ يمثل المتغير التابع وتمثل قيمةمتغير الاستجابة في المشاهدةiعند الفترة الزمنيةt، X_{it}مصفوفة $nT\times k$للمتغيراتالمستقلة في المشاهدة

[11]دراوي شهيناز،تأثيرأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية– دراسةقياسيةباستخدامبياناتالبانل لعينة من 18دولة النامية (1980–2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد النقدي والمالي ، جامعة تلمسان،الجزائر، 2015/2014،ص202.

[2]Régis Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod,2015,pp 347-348.

iعند الفترة الزمنيةt، βمتجه عاموديk×1للمعلمات المرادتقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عددkمن المعلمات فيXitدون الحد الثابت، εitالخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول ، ويرمز لها بالمؤشرi ، وهو يتغير من ، i=i,…N والبعد الثاني هو البعد زمني، أي المرتبط بالزمن التي يتم فيه مشاهدة الأفراد،وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة Nفرد،أي لدينا مقطع لحظي لـ Nمشاهدة، أي Tمقطع و NT مشاهدة كلية[1].

المطلب الثاني:أنواع نماذج بيانات بانل

الفرع الأول:بانل ساكن

إن استخدام بيانات بانل يسمح بالتمييز بين ثلاثة نماذج أساسية حسب طبيعة الأثر الفردي للوحدات بحيث إذا كان الأثر الفردي متماثل عبر جميع الوحدات المقطعية فإن نموذج بانل يعتبر في هذه الحالة نموذج كلاسيكي مدمج ويمكن تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)،وهنا يمكن الحصول على نموذج الانحدار التجميعي

(Pooled Regression Model) ، و في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات ففي هذه الحالة يمكن الحصول على نموذجين أساسيين وهما نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابت Fixed Effects Model[2]و نموذج التأثيرات العشوائيةRandom Effects Model

1-نموذج الانحدار التجميعي(PRM)): (PooledRegressionModel) يعتبر من أبسط نماذج بيانات بانل حيث تكون فيهجميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنيةيهمل أي تأثير للزمن،بإعادة كتابة المعادلة رقم(1) الموضحة أعلاه نتحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية [3]:

$$Y_{it}=\beta_{0(i)}+\sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{j(it)}+\varepsilon_{it}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

خصائص المعدلة رقم (2)حيث:

$$E(\varepsilon_{it})=0 Var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$$

[1]Régis Bourbonnais , Op. Cit,p348.
[2]Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique, Vol.113,No.6,2003, p.730.
[3]M. Hashem Pesaran,Time Series and Panel Data Econometrics,Oxford University Press,2015,p 636.

2-نموذج التأثيرات الثابتة: ان استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل و المقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة [1] ، و يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات،فعند تقدير نماذج Panel، فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي[2].

ويكون فيه الأثر الفردي عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية و الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة ، من خلال جعل معلمة القطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية،وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة الآتية[3]:

$$Y_{it}=\beta_{0(i)}+\sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots(3)$$

خصائص المعادلة رقم (3)حيث:

$$Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2 E(\varepsilon_{it}) = 0$$

3-نموذج التأثيرات العشوائية: يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة،ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية[4]،وبمقارنته مع نموذج التأثيرات الثابتة،فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي .وفي حالة وجود كلا من الآثار الزمنية

[1] بدراوي شهيناز،المرجع السابق،ص209.

[2] جبوري محمد ،المرجع السابق،ص329.

[3] صفاء عبد الله معظي،محمد أحمد سالم بلحويصل ،استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة(2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الإنسانية و التطبيقية،اليمن، المجلد 2، العدد 01،2015،ص267.

[4] جبوري محمد، ،المرجع السابق،ص322.

والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين، نظرا لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي[1].

نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع$\beta_{0(i)}$كمتغير عشوائي له معدل مقدارهμإي[2]:

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$
$$i = 1,2,\ldots.,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,N$$

بتعويض المعادلة رقم(3) في المعادلة رقم (4) نحصل على نموذج الآثار العشوائي رقم المعادلة (5):

$$Y_{it}=\mu + V_i+\sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث:

V_i:يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i،حيث يطلق على النموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطاء المركب حيث أن المعادلة (5) يحتوي على مركبين للخطأ هما(V_i و ε_{it}).

الفرع الثاني:نموذج بانل الديناميكي

تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الايجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل،وتتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس الفردي غير الملاحظ[3] ،ويتم التميز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ و نموذج التأثيرات الثابتة ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وبإدخالها في النموذج، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار[4]:

$$y_{it} = \gamma y_{i,t-1} + x'_{it}\beta + v_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$
$$i=1,\ldots.N \quad - \quad t=1,\ldots\ldots N \quad - \quad v_{i,t} = \alpha_i + \varepsilon_{it}$$

[1]لعوج بن عمر،أثر التحرير المالي على الوساطة المالية دراسة قياسية لعينة من 22 دولة نامية خلال الفترة (1995-2017) باستعمال تحليل بيانات بانل،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: بنوك والتامينات،جامعة تلمسان،2020/2019،ص255.

[2]Chihiro Hirotsu, Advanced Analysis of Variance, 1st edition, Wiley Series in Probability and Statistics,2017,p299-300.

[3]M. Hashem Pesaran,Op. Cit,p703.

[4]Baum, C.F, An Introduction to Modern Econometrics Using Stata, College Station, Texas: Stata Press,2006, p. 233

حيث:

γ: ثابت و يمثل معلمة المتغير الداخلي المبطئ زمنيا.

β :تمثل متجه معلمات المتغيرات التفسيريةit$x$.

إن تقدير المعلمات الخاصة بالنماذج الديناميكية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية يؤثر بشكل كبير على الخصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة (التحيز وعدم التقارب) بالنسبة للمعلمات المقدرة، وتعود هذه النتائج بشكل أساسي إلى الارتباط بين المتغيرات الداخلية وبصفة خاصة بين المتغير المبطأ وحد الخطأ،ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعلمات ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج يتم استعمال ما يسمى بطريقة العزوم المعممة (GMMMoments of Method Generalized).

حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبة المعممة والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة[1].

المطلب الثالث:اختبارات الإحصائية

الفرع الاول.اختبارHausman

يقوم الاختبار (Hausman 1978) على المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، الفرضية البديلة(H1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم،الفرضية العدمية(H0) نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم[2].

وبالتالي تكون الصيغة الاختبار لHousman على الشكل التالي[3]:

$$H: (\beta_{OLS} - \beta_{GLS})'[VAR(\beta_{OLS} - \beta_{GLS})]^{-1}(\beta_{OLS} - \beta_{GLS}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$\beta_{OLS} - \beta_{GLS}$:تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة(FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية(REM).

$VAR(\beta_{OLS} - \beta_{GLS})$:هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل المقدرات التأثيرات الثابتة(FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية(REM).

[1]Baum, C.F,Op. Cit, p. 233

[2] Damodar. N Gujarets,basic economics,Traduction par Bernard Bernier, 4éméédition, universitéde Bruxelles ,2004,p634.

[3]Bourbonnais Regis,Op. Cit ,p358.

حيث تتبعHتحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2)مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة،فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار H اكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضليةنموذج التأثيرات العشوائية و قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل،وتتم المقارنة أيضا من حيث احتمالية،فإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية المحدد حيث يتم رفض فرضية العدم(H_0) وقبول فرضية البديلة(H_1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم،إما إذا كانت قيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية المحدد،يتم رفض فرضية البديلة(H_1) وقبول فرضية العدم(H_0) نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم[1].

الفرع الثاني.إختبار فيشر المقيد

نستعمل اختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي(PRM) والنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)،وتم إجراء الاختبار الذي يرتكز على الفرضية العدم (H_0) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم،والفرضية البديلة (H_1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم ومن خلال العلاقة التالية[2]:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{\text{FEM}} - \text{R}^2_{\text{PRM}})/(N-1)}{(1-R^2_{\text{FEM}})/(NT-N-K)}$$

H_0:نموذج الانحدار التجميعي(PRM) هو النموذج الملائم.

H_1:نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) هو النموذج الملائم.

حيث :

K:عدد المعلمات المقدر.

N: عدد أفراد العينة.

T:الفترة الزمنية.

R^2_{FEM}:معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة(FEM).

R^2_{PRM}:معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي(PRM) .

[1]Damodar. N Gujarets,Op. Cit,p634.

[2]W. Greene, Econometric, Traduction de la 7th édition par héophile Azomahou et Phu Nguyen Van et Wladimir Raymond ,édition française dirigée par Didier Schlacther,Pearson Education,2011,p363.

-إذا كانت إحصائيةF المحسوبة (Fcal)أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية ، فانه سيتم رفض الفرضية العدم(H_0) نموذج الانحدار التجميعي،وقبول فرضية البديلة(H_1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

-إذا كانت إحصائيةF المحسوبة (Fcal) اقل من قيمة إحصائية F الجدولية، فانه سيتم رفض فرضية البديلة(H_1)نموذج التأثيرات الثابتة وقبول الفرضية العدم (H_0) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم .

الفرع الثالث,اختبار مضاعف لاغرانجBreusch-Pagan LM

تم إجراء الاختبار Breusch-Pagan الذي يرتكز علىالمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) والنموذج التأثيرات العشوائية(REM)،الفرضية العدم (H_0) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم،والفرضية البديلة (H_1) نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم[1]:

1-إذا كانت قيمة LMالمحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع رفض فرضية العدم(H_0) النموذج الانحدار التجميعي(PRM) وقبول فرضية البديلة(H_1) نموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو الملائم.

2-إذا كانت قيمة LM المحسوبة اقل من قيمة كاي تربيع، رفض فرضية البديلة(H_1) نموذج التأثيرات العشوائية(REM) وقبول فرضية العدم(H_0) النموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الملائم.

الفرع الرابع.اختبار تجانس (Hsiao)

تعد اختبارات التجانس هامة ومرحلة أساسية لتحديد هيكل بيانات بانل ويعتبر هذا الاختبار ضرورية،حيث يمكن من خلاله تحديد جدوى استخدام هذه النماذج من عدمه، و يجرى هذا الاختبار لمعرفة مدى تجانس معلمات نموذج(Panel Data) ،من خلال اعتبار عينة مكونة من Tملاحظات لـ N فردية في المجموعة وهذا من أجل تحديد جودة النموذج والتحقق من إذا كان النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل الدول أو ما إذا كانت هناك ميزة خاصة بكل دولة(Hsiao, 1986) ،وتم تطبيق اختبار التجانس مايلي[2]:

[1]Damondar. N Gujarat, D. C Porter, Basic Econometrics,5th edition,The McGraw-Hill Series,2008,p604.

[2] Régis Bourbonnais , Op. Cit ,p. 350-351.

الشكل رقم(4): اختبار تجانس (Hsiao)

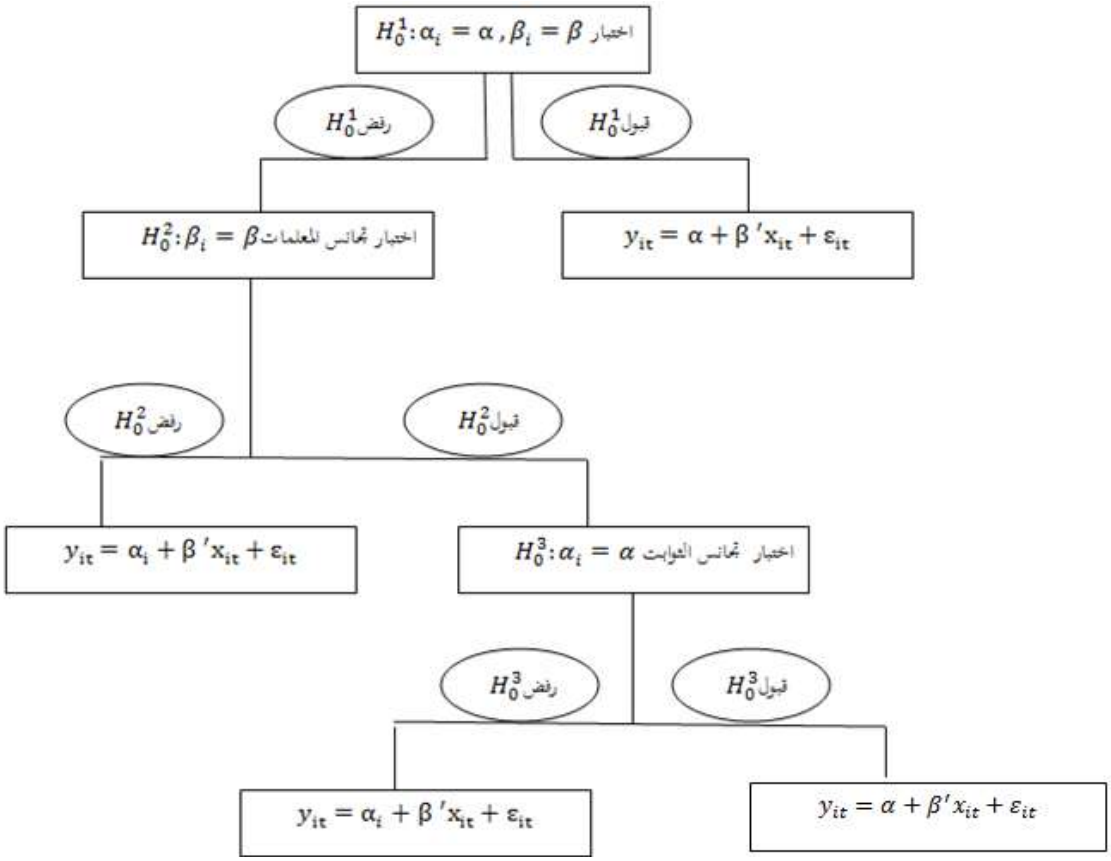

Sources: Régis Bourbonnais , Op. Cit ,p. 349

المرحلة الأولى :اختبار التجانس الكلي

تتمثل الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس التام القائمة على تطابق الثوابت α_i و تماثل شعاع المعلامات β_i بحيث أن:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta$$

وبالتالي نستخدم إحصائيةFisher و يرمز لها بـF_1 المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج(0) و التي تتبع توزيع Fisher و يتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{C1} - SCR)/[(N-1)(k+1)]}{SCR/[(N \times T - 1)(k+1)]}$$

حيث :SCR يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذجفي ظل الفرضية الأولىH_0^1،ودرجة الحرية هي: عدد المشاهدات $(N \times T)$ مطروح منها عدد المعاملات المراد تقديرها$(k+1)$.

SCR_{C1}:يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

-فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة نقبل الفرضية العدم وبالتالي الحصول على نموذج بانل المتجانس كليا، وإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة نرفض الفرضية العدم للتجانس الكلي وننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا عدم التجانس مصدره المعلمات β_i.

المرحلة الثانية: اختبار التجانس المعلمات الانحدار

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ Kمركبة للأشعة β_iوتعطى

$$H_0^2: \beta_i = \beta$$

إذن إحصائية Fisherويرمز لها بـF_2 لتجانس المعاملاتβ_i تتبع توزيعبحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{C2} - SCR)/[(N-1)k]}{SCR/[(N \times T - N)(k+1)]}$$

حيث أن:

حيث :SCR :يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج في ظل الفرضية الثانية H_0^2،ودرجة الحرية هي: عدد المشاهدات$(N \times T)$ مطروح منها عدد المعاملات المراد تقديرها$(k + N)$.

SCR_{C1}: يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

ففي حالة رفض الفرضيةالعدم لتجانس المعلماتβ_i يتم إذن رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات ،أما إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات β_i فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل ونقوم بالبحث في المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت (القواطع) α_i

تعتمد الخطوة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملاتβ_i المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى بالصيغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{C2} - SCR_{C1})/(N-1)}{SCR_{C2}/[N \times (T-1) - k]}$$

ففي حالة رفض فرضية العدم لتجانس الثوابتα_i نحصل على نموذج البانل مع التأثيرات الفردية.

الفرع الخامس. اختبارات الجذر الوحدة و التكامل المشترك

أ-اختبارات الجذر الوحدة:

وقد ظهر حديثا عدد من الاختبارات المطورة لتحليل جذر الوحدة لبيانات البانل وفحصها كما أن هناك مشكلا تختص به معطيات البانل أصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبار جذر الوحدة، و يتعلق الأمر بالارتباط بين الأفراد[1].

ويمكن تمييز أجيال من اختبارات[2] :

-الجيل الأول يتمثل في وجود معلومات خاصة بكل فرد n في الفترة t، أي استقلالية الأفراد (CSI).

-أما الجيل الثاني تنتفي فرضية الاستقلالية أين تكون عوامل مشتركة بين الأفراد (CSD) تؤثر في دقة اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول.

الجدول رقم(12):اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
1-نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار Levin and Lin (1992 -1993)
	اختبار Levin, Lin and Chu (2002)
	اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
2-نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي	اختبار Im, Pesaram and Shin (1997,2002, 2003)
	اختبار Wu and Maddala (1999)
	اختبار Choi (1999, 2001)
	اختبار Hadri (2000)
3-اختبار تسلسلي أو تعاقبي	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	

[1] صفاء عبد الله معظي،محمد أحمد سالم بلحويصل،المرجع السابق،ص270.

[2] Christophe Hurlin,Valérie Mignon,Second Generation Panel Unit Root Tes,Working Papers halshs-00159842, HAL,2007,p2-3.

1-اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng (2001)
	اختبار Moon and Perron (2004)
	اختبار Phillips and Sul (2003)
	اختبار Pesaran (2003)
	اختبار Choi (2002)
2-مقاربات وطرق أخرى	اختبار O'connell (1998)
	اختبار Chang (2002, 2004)

sours:Christophe Hurlin,Op Cit,p.1-2.

ب-اختبارات التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، وتعرف علاقة التكامل المتزامن من قبلPedroniوkao باختبار فرضية جدر الوحدة لبواقي التكامل المشترك.

- ✓ **-**إختبار التكامل المشترك (**Pedroni**): يعد اختبار (Pedroni,2004)[1]أكثر اختبارات للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بيانات بانل

، ويقدم (Pedroni)عدة إختبارات لفحص عن وجود تكامل المشترك بالنسبة لبيانات بانل و التي تأخذ بعين الاعتبار حالة عدم التجانس،وتقوماخبارات على فرضيتين بديلتين هما: فرضية التجانس($(r_i = r) < 1\ forall i$)لكل الدول، والتبيصفها (Pedroni) باختبار البعد الداخلي(within dimension) لكل دولة، ،أو إحصائية البانل، وتشمل أربعة إحصاءات، وفرضية عدم التجانس ($(r_i < 1)\ forall i$)ويصفها باختبار البعد البيني(between dimension)، أو إحصائية المجموعة، وتشمل ثلاث إحصاءات، و يَرتكزهذا الاختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل للنموذج التالي[2] :

$$Y_{it}=\beta_{0(i)}+\sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{j(it)} + \delta_i t + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

[1]Peter Pedroni ,Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties ofPooled Time Series Tests, With an Application to the PPP Hypothesis. Econometric Theory, Vol. 20, No. 3, 2004, pp. 597-625.
[2]Pedroni P ,Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors,Oxford Bulletin of Economics and Statistics ,Vol 61 ,2002,pp.653-670.

حيثيُفترض أن تكون المتغيرات مُتكاملة من الدرجة الأولى(1)Iو $\beta_{0(i)}$و δ_{it}تمثل الآثار الفردية والآثار الزمنية على التوالي.

- ✓ **اختبارKao** : قدم(kao,19999) اختبار عدم التكامل المشترك بين السلسلتينY_{it} و X_{it}انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز[1].

المطلب الرابع.طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS)و العادية و الديناميكية(DOL)

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS)

اقترح (pedroni,2004)استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

(ullyModifiedOrdinary Least Saquaresعلى مبدأ تصحيح المعلمات من خلال التكامل المشترك لبيانات بانل،بغرض التخلص من التحيز من الدرجة الثانية عن طريق الحصول على متوسط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني:طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية(DOL):

اقترح(Mark and Sul)[2]طريقة أخرى لتقدير علاقة التكامل المشترك تتمثل في طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) والتي تستند على تصحيح الارتباط بينε_{it} و$v_{i,t}$ بإدخال درجات التقدم و التبطأ الزمني Δx_{it} كمتغيرات المفسرة إضافية في معادلة انحدار التكامل المشترك[3].

المطلب الخامس:اختبارالسببيةجرانجر(Granger test)

يُستخدم المتغير مفهوم السببية جرانجر(Granger)في أغلب دراسات السلاسل الزمنية و يمكن الحديث

عن وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية وفقا لهذا المفهوم إذا كان التغير في القيم الحالية و الماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير أخر[1]،وقدم جرانجر(Granger,1969)تعريفا عمليا للسببية بحيث أن :

[1]ChihwaKao,Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data,Journal of Econometrics,Vol 90,No.1,1999,pp.1-44.
[2]Mark, N.C,Sul, D,Cointegration Vector Estimation by Panel DOLS and Long-run MoneyDemand", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol 65,No.5, pp. 655-680
[3] Banerjee, A. and Wagner, M,OpCit, p.700.

إذا كان إذا كان المتغيرxtيسبب في المتغير yt اذا من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية ل yt بدقة اكبر باستخدام القيم السابقة لxا كثر من عدم استخدامها وعلى هذا فان التغيرات في xt يجب أن تسبق زمنيا التغيراتyt ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أنxt تسبب yt وهذا يعني وهذا أن إضافةxtالحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يحوي القيم السابقة لـ y يزيد من القوة التفسيرية للنموذج[2] هذا هو المفهوم الذييدور حوله ما يسمى باختبار جرانجر للسببية، وقد اقترح جرانجر بذلك معيارا لتحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية تسبب حسب مفهوم جرانجر، ومن أجل اختبار هل تسبب يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة لقيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية. و هناك أربعة إحتمالات لاتجاهات السببية[3].

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين[4]:

$$y_t = c_1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$x_t = c_2 + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i X_{t-j} + \sum_{j=1}^{L} \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

3.حساب قيمة اختبار(F-test) كالتالي:

$$F = \frac{\frac{(SSE_r - SSE_{Ur})}{m}}{\frac{SSE_{ur}}{(n-k)}}$$

حيث:

SSE_r:مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

SSE_{ur}: مجموع مربعات البواقي في النموذجغير المقيد.

[1]مغنية هواري،السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلو الاقتصادية ،تخصص:الاقتصادالمالي،جامعة سيدس بلعباس،الجزائر،2017/2016،ص296.

[2]ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار جرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد19، جامعة الموصل، العراق، 2011،ص270.

[3]James D.Hamilton,Time series Analysis,opcit,p302

[4]C. W. J. Granger,nvestigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods,Econometrica, Vol. 37,1969,p427.

m:عدد القيود(عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير x)

N:عدد المشاهدات .

K:عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

اختبار الفروض الإحصائية فإذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني ان هناك علاقة سببية باتجاهين أي X يتأثر بالمتغيرytوبالعكس المتغيرytيتأثر بالمتغير). xt أن المتغير(Gujaratee , 1995) x

المطلب السادس.طريقة العزوم المعممة (GMM)

استخدمت ظريقة العزوم المعممة من قبل (Arellano and Bover,1995)[1] وتم تطوريها من قبل (Blundell and bond,1998)[2]وتعتبر طريقة العزوم المعممة من النماذج البانل الديناميكية ذات الاستخدام الواسع ،حيث تعالج المشاكل القياسية مثل عدم التجانس سلوكيات مفردة للعينة ،و معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخليةEndogenityوتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة. وتستند على فرضيات خاصة (Arellano and Bover,1995) التي تتمثل في أن المتغيرات التفسيرية تعتبر خارجية، بشكل عام يمكن أن تكون كل المتغيرات التفسيرية مرتبطة مع التأثيرات الخاصة الفردية[3]،حيث إذا وجدت أدوات غير مرتبطة مع التأثيرات الفردية، تكون المتغيرات التفسيرية الأصلية تحتوي على معلومات وتعطي مقدرات أكثر فعالية. في هذا السياق يقترح Arellano و Boverدمج الأدوات الأولى والثانية، باستخدام الأدوات عندالمستوى والأدوات الأخرى، ونتيجة لذلك، تكون كل المتغيرات الخارجية أدوات صحيحة.

فيتم التقدير وفق هذا النموذج عبر إدراج المتغير التابع كمتغير تفسيري بعد تبطاءه وتكون صيغة النموذج كما يلي[4]:

[1]Manuel Arellano and Olympia Bover, Another look at the instrumental variable estimation of error-components models, Journal of Econometrics 68,1995,pp.29-51.

[2]Richard Blundell,Stephen Bond,Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models,Journal of EconometricsVol 87, Issue 1, 1998, pp.115-143.

[3]جبوري محمد،تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظريةوقياسية باستخدام بياناتبانل،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص:نقود ،بنوك ومالية،جامعة تلمسان ،الجزائر،2013/2012،ص341.

[4]Manuel Arellano and Olympia Bover,Opcit ,p.39.

$$y_{it} - y_{it-1} = \alpha_i + \beta_0 y_{it-1} + \beta_i' X_{it} + \gamma Z_{it} + \varepsilon_{it} \dots (9).$$

حيث:

ولدى إجراء الفروق الأولى للمعادلة رقم (9) تكون على الشكل التالي[1]:

$$(y_{it} - y_{it-1}) - (y_{it-1} - y_{it-2}) = \alpha + \beta_0 (y_{it-1} - y_{it-2}) + \beta_i' (X_{it} - X_{it-1}) + \gamma (Z_{it} - Z_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

وتترتب على المعادلة رقم (9) إلغاء الآثار الفردية للدول في النموذج محل الدراسة (α_i) لكن يصبح هناك تحيز جديد في التقدير يرتبط بالحد العشوائي$(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$

وتصبح الشروط العزوم على الشكل التالي[2]:

$$E\left[y_{it-s}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})\right] = 0 \quad , \quad s \geq 2 \quad , \quad t = 3, \dots \dots, T$$
$$E\left[X_{it-s}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})\right] = 0 \quad , \quad s \geq 2 \quad , \quad t = 3, \dots \dots, T$$

تكون الأخطاء العشوائية في المرحلة الأولى مستقلة ومتجانسة عبر المفردات(الدول) والزمن ،في المرحلة الثانية تستخدم البواقي المتحصل عليها في المرحلة الأولى لتكوين المصفوفة متغيرات التباين والتغاير مع إهمال فرضيات المرحلة الأولى (الاستقلالية وتجانس الأخطاء) وهو المقدر يعرف بنموذج العوزم المعممة دو الفروق (GMM-dif)، ويعاني هذا التقدير من بعض المشاكل أهمها إلغاء الفروق للتأثيرات الخاصة بالمفرد (البلد) ،كما أن هذه العملية من شانها أن تزيد في التحيز، ومن بين الحلول المقترحة التي تم توصل إليها من قبل(Blundell and bond,1998) لتجاوز هذه المشاكل ،وهو التقدير مجموعة من المعادلات البانل تدمج بين المعادلات الفروق والمعادلات العادية وهو ما يسمح بكفاءة اكبر و تزيد من التقارب بين المعلمات المقدرة ، وتسمى هذه الطرية بنظام طرق العزوم المعممة(GMM-sys).

مع وضع الشرطين إضافيين لنموذج العزوم المعممة لمعادلات المستوى[3]:

$$E\left[(y_{it-s} - y_{it-s-1})(\alpha_i + \varepsilon_{it})\right] = 0 \quad , \quad s \geq 1$$
$$E\left[(X_{it-s} - X_{it-s-1})(\alpha_i + \varepsilon_{it})\right] = 0 \quad , \quad s \geq 1$$

[1] سامي مباركي ،تأثير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي في المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –الترابط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ، في العلوم الاقتصادية ،تخصص:اقتصادالتنمية،جامعة باتنة ،الجزائر،2015/2014،ص170.

[2] سامي مباركي،المرجع السابق،ص170.

[3] J. D. Sargan,The Estimation of Economic Relationships using Instrumental Variables,Econometrica, Vol. 26, No. 3 ,1958, pp. 393-415.

ترتكز على فرضية أساسية والمتمثلة في غياب الارتباط بين المتغيرات الأدواتية المساعدة و حد الأخطاء للنموذج المختار، وبالتالي يكون من الضروري فحص هذه الفرضية .في هذه الحالة يتم الاستعانة بالمعلومة الإضافية لإنشاء اختبار يعبر عن مدى ملائمة أدوات النموذج والذي يتمثل في اختبار (Sargan / Hansen) ،لفحص غياب التأثيرات الخاصة الفردية وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء ،و في ظل الفرضية العدمية H_0، وتتبع إحصائية اختبار قانون كاي تربيع مع درجة الحرية(عدد المتغيرات المساعدة – عدد المتغيرات المستقلة)،إذا كانت الإحصائية اكبر من قيمة كاي تربيع المجدولة درجة الحرية عند المستوى المعنوية $\alpha\%$، يتم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلةH_1بمعنى أخر وجود التأثيرات الخاصة الفردية،وبنفس المنهجية يتم اختبار غياب الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك بعد إزالة التأثيرات الفردية من خلالكتابة النموذج بالفروق من الدرجة الأولى.

المبحث الثاني. دراسة وصفية لحالة بلديات ولاية تلمسان

المطلب الأول. البطاقة الفنية لولاية تلمسان:

- الموقع و المساحة:

تحتل ولاية تلمسان موقعا جغرافيا استراتيجيا كونها ولاية حدودية و ساحلية ،بمساحة تقدر ب9017.69 كلم^2 ،يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ،جنوبا ولاية النعامة ،شرقا ولاية سيدي بلعباس، وغربا المملكة المغربية، يقدر عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2020 بـ 1116058 نسمة بكثافة 124 نسمة /كلم^2 .

الطقس:

- تتميز ولاية تلمسان بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، مع شتاء بارد وصيف حار وجاف ، وتبقى الأمطار غير منتظمة وتتراوح بين 200 إلى 500 مم / السنة.

- **المطلب الثاني. التوزيع الجغرافي للبلديات**

تضم ولاية تلمسان 53 بلدية و20 دائرة كما هو موضح في الجدول رقم:

الجدول رقم(13) التوزيع الجغرافي لبلديات ودوائر لولاية تلمسان

الرقم	الدوائر	البلديات	البلديات الواجب ترقيتها	البلديات الساحلية	البلديات الحدودية	البلديات الجبلية	البلديات السهبية	البلديات الحضرية
1	**تلمسان**	تلمسان						×
2	**منصورة**	منصورة						×
3		بني مستار						
4		تيرني بني هديل	×			×		
5		عين غرابة	×			×		
6	**شتوان**	شتوان						×
7		عمير	×					
8		عين فزة	×			×		
9	**اولاد ميمون**	اولاد ميمون						×
10		الواد لأخضر	×			×		
11		بني صميل	×					
12	**عين تالوث**	عين تالوث						×
13		عين النحالة	×					
14	**بن سكران**	بن سكران						×
15		سيد العبدلي	×					
16	**الحناية**	الحناية						×
17		زناتة	×					
18		اولاد رياح	×					
19	**الرمشي**	الرمشي						×
20		عين يوسف	×					
21		بني وارسوس	×			×		
22		سبع شيوخ	×					
23		الفحول	×					
24	**هنين**	هنين		×		×		×
25		بني خلاد	×	×		×		
26	**فلاوسن**	فلاوسن	×					
27		عين فتاح	×					
28		عين الكبيرة	×			×		
29	**ندرومة**	ندرومة				×		×
30		جبالة	×			×		

الرقم	الدوائر	البلديات	البلديات الواجب ترقيتها	البلديات الساحلية	البلديات الحدودية	البلديات الجبلية	البلديات السهبية	البلديات الحضرية
31	الغزوات	الغزوات		×				×
32		سواحلية		×		×		
33		تيانت	×			×		
34		دار يغموراسن	×	×		×		
35	باب العسة	باب العسة	×		×	×		
36		سواني	×		×			
37		سوق الثلاثاء	×	×	×	×		
38	مرسى بن مهيدي	مرسى بن مهيدي	×	×	×	×		
39		مسيردة الفاقة	×	×	×			
40	مغنية	مغنية	×		×			×
41		حمام بوغرارة	×					
42	بني بو سعيد	بني بو سعيد	×		×			
43		سيدي مجاهد	×		×	×		
44	صبرة	صبرة	×					
45		بوحلو	×					
46	سيدي الجيلالي	سيدي الجيلالي	×		×		×	
47		بويهي	×		×		×	
48	سبدو	سبدو					×	×
49		العريشة			×		×	
50		القور	×				×	
51	بني سنوس	بني سنوس	×			×		
52		عزايل	×			×		
53		بني بحدل	×			×		
المجموع	20	53	25	8	9	33	5	14

المصدر من اعداد الباحثة بناءً على المعلومات المقدمة من مصلحة مخططات التنمية المحلية للبلدياتبمديرية البرمجة ومعالجة الميزانية بولاية تلمسان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) ان عدد البلديات بولاية تلمسان تقدر ب 53 بلدية و20 دائرة تم تقسيمها حسب القرار الوزاري المشترك 1991/10/09 إلى بلديات نائية وتقدر ب36 بلدية وتضم البلديات الحدودية والساحلية والجبلية والسهبية تشكل اكثر من نصف البلديات حسب القرار الوزاري المشترك 1993/05/16 ، حيث تمثل البلديات الجبلية ب19 بلدية اما البلديات الحدودية فعددها 9 و البلديات الساحلية 8 بلديات اما البلديات الحضرية فهي قليلة جدا حيث بلغت 14 بلدية فقط، وهذا ما يبين ان اكثر

من 90 % من البلديات نائية تفتقر للموارد الذاتية وهي عاجزة عموما تحتاج الى الدعم المالي من الدولة لتنميتها. ولهذا تم تصنيفها ايضا ضمن مناطق الظل اذ بلغت حوالي 125 منطقة[1] سجلت فيها العديد من النقائص بحاجة الى ترقيتها وهذا ما دفع بالسلطات المحلية الى تقديم لها الدعم في عدة قطاعات والذي يدخل في اطار البرنامج الاستعجالي الذي بادرت به الحكومة في بداية عام 2020.

المبحث الثالث. الدراسة القياسية لبلديات ولاية تلمسان

المطلب الاول. تعريف المتغيرات وعينة الدراسة و مصادر البيانات

للاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تحديد متغيرات الدراسة حسب ما توفر لدينا من معطيات تم الحصول عليها من مصلحة مكتب المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية تلمسان، والتي شملت كل بلديات الولاية وعددها 53 بلدية خلال الفترة الممتدة من (2010 الى 2020) وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الدراسات السابقة مثل دراسة (هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد؛2016)،دراسة (Fashian and authers ،2018) دراسة(United Nations;2019)،دراسة (،(نشوى محمد عبد ربه،2019)، دراسة (Xiong and Others,2021)،دراسة(pedro-jose.MP ;2021)، دراسة(صديقي حفصة ،بوشه محمد،2021).

و تم اختيار المتغيرات التالية لبناء النموذج القياسي وتقديره بالاعتماد على نماذج « Panel» و فيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

* **POP**: (POPULATIONS) عدد السكان عبر البلديات ،باعتبار الانسان كهدف و وسيلة للتنمية المستدامة. واستعمل مثل هذا المتغير في عدة دراسات منها: **دراسة** (United Nations;2019) ، **و دراسة** (PEDRO-JOSÉ andothers ;2021).

* **HC**: (**Humains capital**) **رأس المال البشري** معبر عنه بالتمدرس في الطور الأول والثاني الابتدائي.حيث يختصر في البشر وتحصيلهم العلمي وما يتطلب من الانفاق على البحوث العلمية وتطويرها كعامل اساسي في تحقيق النمو اللاقتصادي و التنمية المستدامة [2]للقضاءعلى الامية وتعميم التعليم. ومن بين

[1] تقرير حول مناطق الظل بولاية تلمسان، مكتب المخطط البلدي للتنمية بمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية بولاية تلمسان،ديسمبر 2020.

[2] ديب كمال،مرجع سبق ذكره،ص65.

الدراسات التي استخدمت هذا المتغير در اسة (Fashian and authers ،2018) ،و دراسة(نشوى محمد عبد ربه،2019)

* **PCD**: (Plan communal de développement) مخطط التنمية للبلدية ويقصد به في هذه الدراسة الإنفاق المحلي للبلديات، واقد اعتمد على هذا المتغير في العديد من الدراسات منها الدراسة (هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد؛2016)ودراسة(pedro-josé andothers,2021)وبهذا تم رصد مخططات التنمية المحلية لجميع البلديات (53بلدية) لولاية تلمسان.و عبارة عن اعانة مالية تقدمها الدولة تخص البرامج التنموية لفائدة البلديات لدعم الميزانية خاصة في مجال التجهيز، بعد ان يتم تحديد معايير التمويل وطبيعة العمليات التي تسجل وفق المدونة[1]، و مدونة ميزانية الدولة للتجهيز للتكفل بانشغالات الأساسية للمواطنين.

* **PGDP**:نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة المحلية يمثل المتغير التابع ، و هم حاصل قسمة اجمالي الناتج المحلي على عدد أفراد المجتمع تم الحصول عليه من البنك الدولي ، و هذا ما استخدم في دراسة (Fashian and authers ،2018)، دراسة (صديقي حفصة ، د.بوشه محمد،2021).

بناءا على الأهداف التي يراد الوصول إليها في هذه الدراسة، و بالاعتماد على الدراسات السابقة

و على ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتحديد البيانات كما يلي:

$$PGDP = \beta_0 + \beta_1 PCD + \beta_2 POP + \beta_3 HC + \varepsilon$$

لتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية)مع عدد N=53 من الوحدات المقطعية(i)المتمثلة في 53 بلدية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد T=11 من الفتَّرات فهي بذلك تغطي الفتَّرة السنوية من 2010الى 2020 ،وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل ($N \times T$) أي (53×11) هو 583.

- يتم إدخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات من أجل الحصول على المرونات للنموذج المقدر وتقليل تشتت البيانات حول متوسطها وتحويل العلاقة الغير خطية الى علاقة خطية:

$$LPGDP\ it = \beta_0 + \beta_1 LPCD + \beta_2 LPOP + \beta_3 LPHC\ it + \varepsilon$$

وتعتمد الدراسة على أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) لما تتميز به من زيادة في دقة التنبؤ، كما أنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين المفردات، وسوف يتم بناء نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بإتباع الخطوات التالية:

[1] حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-227 والمرسوم رقم 73-136.

1. مصفوفة الارتباط.
2. الاحصاء الوصفي.
3. تقدير النموذج الساكن(نموذج الانحدار التجميعي،نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية).
4. اختبار المفاضلة بين النماذج.
5. اختبار التجانس(HSIAO).
6. اختبار جدر الوحدة والتكامل المشترك.
7. اختبار السببية لجرنجر.
8. تقدير النموذج بمنهجية العزوم المعممة للفروق الأولى(GMM-FIRST DEFREND).

المطلب الثاني.الإرتباط والإحصاء الوصفي بين متغيرات الدراسة:

تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول.مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات:

و بهدف تجنب ظهور المشاكل القياسية قمنا بمجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المستعملة بإتباع ما يلي:

الجدول (14):مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج

	LPGDP	LPCD	LPOP	LHC
LGDP	1.0000			
LPCD	0.11 (0.007)	1.0000		
LPOP	0.02 (0.94)	0.19 (0.00)	1.0000	
LHC	0.001 (0.69)	0.15 (0.000)	0.95 (0.000)	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

من خلال هذ نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (رقم 14):

- أن هناك ارتباط موجب ومعنوى بين الإنفاق المحلي (LPCD) و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(PGDP) لان احتمالية (0.00) و هي أقل من مستوى معنوية 5 %.

- وجود ارتباط موجب و غير معنوي بين(POP) عدد السكان و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(PGDP) لان احتمالية (0.94) وهي أكبر مستوى معنوية 5 %.

– وجود ارتباط موجب وغير معنوي بين (HC) رأس المال البشري المعبر عنه بالتمدرس في الطور الابتدائي و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(PGDP) لأن احتمالية (0.69) و هي اكبر من مستوى معنوية 5 %.

الفرع الثاني.تحليل الإحصاء الوصفي:

من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات التالية:

الجدول(**15**):**الإحصاء الوصفي للمتغيرات**

Variable	LPGDP	LPCD	LPOP	LHC
Observations	577	577	577	577
Mean	12 .976	10.594	9 .380	7.122
Median	12.981	10.594	9 .146	6.895
Minimum	12.910	7.327	7 .863	4 .442
Maximum	13.023	12.560	12.615	9.885
Std.dv	0.030	0.781	0.920	0.921
Skewness	-0.525	-0.642	0.916	0.791
Kurtosis	2.977	4.273	3 .445	3 .471
Jarque-bera	26 .565	78.751	85.564	65.514
Probability	0.000	0.000	0 .000	0.000
Sum	7487.332	6113 .114	5412.800	4109.863
Sum sq dv	0.520	351.389	488.348	488.930

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS 12

المطلب الثالث.التقدير و المفاضلة للنموذج البانل الساكن

الفرع الاول. تقدير نموذج بانل الساكن

وتم تقدير نماذج بانل الساكن بأنواعها الثلاثة:

1) نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

2) نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)

3) نموذج التأثيرات العشوائية(REM)

الجدول (16):معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع: LPGDP	**نموذج الانحدار التجميعي (PRM)**		**نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**		**نموذج التأثيرات العشوائية (REM)**	
المتغيرات التفسيرية	Coef	Prob	Coef	Prob	Coef	Prob
LPCD	0.004	0.0045	0.005	0.001	0.004	0.006
LPOP	-0.007	0.14	0.001	0.84	-0.007	0.161
LHC	0.006	0.16	0.015	0.03	0.006	0.18
C	12.94	0.00	12.78	0.00	12.94	0.000
R^2	0.016		0.024		0.016	
F-statistic	3.15		0.24		3.15	
Prob	0.02		1.00		0.02	
DW	0.75		0.77		0.75	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS 12

يبين الجدول رقم (16) نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي(PRM) وطريقة التأثيرات الثابتة (FEM) و طريقة التأثيرات العشوائية (REM).

1) نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

- يوجد علاقة موجبة ومعنوية (علاقة طردية) بين الإنفاق المحلي(LPCD) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.0045) هي أقل من 0,05اذا ارتفع الإنفاق المحلي ب1 % سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليب0.004% .

– هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين عدد السكان(LPOP) و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LPGD)عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0,14) اكبر من 0,05 اذا ارتفع عدد السكان1 % سينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.007%.

– هناك علاقة موجبة و غير معنويةبين(LHC) رأس المال البشري و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.16) أكبر من 0,05 اذا ارتفع رأسمال البشري بـ1 % سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليبـ0.006%.

2) نموذج التأثيرات الثابتة(FEM):

– وجود علاقة موجبة ومعنوية (علاقة طردية) بين الانفاق المحلي (LPCD) و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0,001)أقل من 0,05 اذا ارتفع الانفاق المحليبـ1 %سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليبـ 0,005%.

– وجود علاقة موجبة وغير معنوية (علاقة طردية) بين عدد السكان(LPOP)ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.84) هي أكبر من 0,05 اذا ارتفع عدد السكان1 % سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0,001%.

– وجود علاقة موجبة ومعنوية (علاقة طردية) بين رأس المال البشري(LHC) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0,03)أقل من 0,05 اذا ارتفع (LHC) رأس المال البشري بـ1% سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي0,015 %.

3) نموذج التأثيرات العشوائية(REM):

–هناك علاقة موجبة بين ومعنوية (علاقة طردية) بين الانفاق المحلي(LPCD) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.006) هي أقل من 0,05 ،اذا ارتفع عدد السكان بـ1 % سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ0.004%.

– هناك علاقة سالبة وغير معنوية(علاقة عكسية) بين عدد السكان(LPOP) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(LPGDP) و عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.161) اكبر من 0,05 ، اذا ارتفع عدد السكان بـ1 % سينخفضنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.007%.

– هناك علاقة موجبة وغير معنوية (علاقة طردية) بين رأس المال البشري(LHC) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.18) أكبر من 0,05 اذا ارتفع رأس المال البشري1 % سيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي0.006 %.

الفرع الثاني.اختبارات المفاضلة للنموذج بانل الساكن

1– بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM):

–اختبار فيشر المقيد:نستعمل اختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي PRM) (والنموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ، وتم إجراء الاختبار الذي يرتكز على الفرضية العدم (H_0) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم، ولفرضية البديلة (H_1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم ومن خلال العلاقة التالية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} = 1.001$$

H_0:نموذج الانحدار التجميعي(PRM) هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) هو النموذج الملائم.

حيث :

K:عدد المعلمات المقدرة(3).

N: عدد أفراد العينة(53)

T: الفترة الزمنية(11).

R^2_{FEM} :معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة(FEM).

R^2_{PRM}:معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي(PRM) .

و بلغت القيمة الإحصائية لفيشر المقيد المحسوبة 1.001=(52.527)F والاحتمالية (0.47).

احتمالية اكبر من المستوى المعنوية 5% أي قبول فرضية العدمية أي أن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

2-المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي(PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

تم إجراء اختبار Breusch-Pagan الذي يرتكز على المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)ونموذج التأثيرات العشوائية(REM) ،الفرضية العدم (H_0) نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم،والفرضية البديلة (H_1)نموذج التأثيرات العشوائيةهو الملائم.

H_0:نموذج الانحدار التجميعي(PRM) هو النموذج الملائم.

H_1:النموذج التأثيرات العشوائية(REM) هو النموذج الملائم.

الجدول (17): اختبار مضاعف لاغرانجLMBreusch-Pagan

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	احتمالية
اختبار Breusch and Pagan	27.44	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات E-VIEWS 12

من الجدول رقم (16) يمكن قبول الفرضية البديلة لأن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan بلغت (0.000) وهي أقل من المستوى المعنوية 5 %، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية(REM) وهنا يجب المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية من خلال اختبار هوسمان.

3-المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM):

*اختبار Hausman:

تم إجراء اختبار (Hausman, 1978)الذي يرتكز على المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة (FEM)والنموذج التأثيرات العشوائية(REM)،الفرضية البديلة(H_1)نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم،الفرضية العدم(H_0) نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم :

H_0:نموذج التأثيرات العشوائية(REM)هو النموذج الملائم.

H_1:نموذج التأثيرات الثابتة(FEM) هو النموذج الملائم.

الجدول(18) : اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	احتمالية
اختبار Hausman	4.07	0.25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS 12

من خلال الجدول رقم(18) يظهر اختبارHausman ان القيمة الاحتمالية للاختبار Hausman (0.25) وهي اكبر من المستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات العشوائية(REM)هو الملائم للدراسة لتقدير بانل الساكن.

-المطلب الرابع. اختبار HSIAO لتحديد التجانس:

وتم تطبيق اختبار التجانس لHsiaoوالجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول (19):نتائج اختبار التجانسHsiao Test

الاختبار	قيمة الإحصائية F	قيمة احتمالية	اتخاذ القرار
F_1	1.27	0.023	رفض H_0^1
F_2	1.13	0.16	قبول H_0^2
F_3	1.60	0.006	رفض H_0^3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتEviews 12

من خلال الجدول رقم(19) :

- حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار أولF1 (1.27) كما بلغت احتمالية (0.023) و هي اقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي رفض فرضية العدم "بتجانس البنية الكلية لنموذج البانل" ونقبل الفرض البديل عند مستوى معنوية 5 %، ثم يتم التوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط (HSIAO,1986)وننتقل للاختبار الثاني F_2.

- بلغت قيمة إحصائية اختبار الثاني F2 (1.13) وبلغت قيمة احتمالية (0.16) و هي اكبر من مستوى معنوية 5%وبالتالي قبولفرضية العدم ،ونرفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية5%، والتوجه نحو الفرع الأيمن من مخطط(HSIAO,1986)وننتقل للاختبار الثالث F_3.

- بلغت قيمة إحصائية اختبار الثالث F3 (1.60) و وبلغت قيمة احتمالية (0.006) و هي اقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية5% وبالتالي اعتبار نموذج بانل ذو التأثيرات الفردية.

وبالتالي عدم تجانس المعلمات من حيث الميول (Slopes)والمقاطع(Intercept)،وبالتاليهناك اختلاف بين البلديات من حيث التمويل والراسمال البشري والنمو الديمغرافي على نصيب الفرد من الناتج المحلي.

المطلب الخامس. اختبارات جدر الوحدة و التكامل المشترك

الفرع الاول. اختبارات جذر الوحدة

للكشف عن اختبارات جدر الوحدة لنماذج بانل وتحديد درجة تكاملها توجد عدة اختبارات،سنقوم باستعمالها أهمها وأكثرها شيوعا وهي اختبارLLCالمقترح من طرف (LEVIN,LIN,and CHU 2002) واختبارIPSالمقترح من طرف (IM ,PESARAN AND SHINN 2003)

الجدول(20): اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

	Niveau		1ère différence		
	LLC	**IPS**	**LLC**	**IPS**	
lPGDP	0.98 (0.83)	3.38 (0.99)	-5.05 (0.00)***	-4.75 (0.00) ***	**I(1)**
LPCD	0.37 (0.41)	0.76 (0.77)	-17.80 (0.00) ***	-10.62 (0.00) ***	**I(1)**
LPOP	-0.54 (0. 29)	-0.68 (0.24)	-67.49 (0.00) ***	-25.61 (0.00) ***	**I(1)**
LHC	0.71 (0.76)	1.58 (0.94)	-33.98 (0.00)***	-18.70 (0.00) ***	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتE-VIEWS 12

من خلال الجدول رقم (20) إن اختبار (LLC) و اختبار (IPS) نلاحظ أن المتغيرات الدراسة و متمثلة في:(LPGDP) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛(LPCD)الإنفاق المحلي والمتمثل في المخطط البلدي للتنمية؛(LPOP)عدد السكان بالبلديات؛ (LHC) رأس المال البشري معبر عنه التمدرس في الطور الابتدائي مستقرة عند الفرق الأول I(1)

-الفرع الثاني.اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من أن معظم متغيرات البانل متكاملة من نفس الدرجة(الدرجة الأولى)،فإن ذلك يقودنا في الخطوةالتالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل،أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار (Pedroni) و(Kao) للتكاملالمشترك، المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(21):نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

PedroniCointegration Test		
	Within-dimension	**Between**
V	3.27 (0.00)***	/
Rho	-1.87 (0.03)**	-1.69 (0.04)**
Pp	-0.004 (0.50)	-11.60 (0.00)***
Adf	-9.53 (0.00)***	-0.92 (0.17)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتE-VIEWS 12

الجدول رقم(22):نتائج اختبار kao للتكامل المشترك

kaoCointegration Test	
Adf	4.84 (0.00)***

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتEviews 12

من خلال الجدول رقم (21) و(22)يبن أن اختيار (Pedroni) و(Kao) للكشف عن و جود علاقة التوازنية الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أن احتمالية في المعظم إحصائيات اقل من 0.05 وبالتالي رفض الفرضية العدم "لعدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات" عند المستوى المعنوية 5% ، وقبول الفرضية

البديلة لوجود العدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات "عند المستوى المعنوية 5%،وبالتالي تطبيق نماذج بانل الديناميكية .

المطلب السادس. اختبار السببية (اختبار لجرنجر-Granger Causality Test)

من أجل التعرف اذا كانت هناك علاقة سببية بين مغيرات الدراسة قمنا باجراء اختار سببيةجرنجرلانه من اهم النماذج القياسية والنتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

	obs	F-statistic	prob	اتخاد القرار
LPGDP ⟵ LPCD	477	4.03	0.01	وجود السببية
LPCD ⟵ LHC	477	23.41	0.00	وجود السببية
LPCD ⟶ LHC	477	5.58	0.00	وجود السببية
LPCD ⟵ LPOP	477	21.04	0.00	وجود السببية
LHC ⟵ LPOP	477	55.51	0.00	وجود السببية
LPOP ⟶ LHC	477	25.92	0.00	وجود السببية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS 12

من خلال الجدول رقم (23) يبين ان:

-وجود علاقة السببية في اتجاه واحد بين الإنفاق المحلي (LPCD) و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LPGDP) عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0,001)أقل من 0,05 .

- وجود علاقة السببية في اتجاهين بين(LHC) رأسمال اجتماعي و (LPCD)الإنفاق المحلي عند مستوى معنوية 5% اي الاحتمالية اقل من المستوى المعنوية 5% أي هناك تأثير متبادل.

- وجود علاقة السببية في اتجاه واحد بين (LPOP)عدد السكان و(LPCD) الإنفاق المحلي عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0,001)أقل من 5%.

-وجود علاقة السببية في اتجاهين بين (LPOP) عدد السكان و (LHC) راسمال البشري عند مستوى معنوية 5% اي الاحتمالية اقل من المستوى المعنوية 5% اي هناك تأثير المتبادل.

المطلب السابع.تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة للفروق الأولى (GMM)

الفرع الأول. تقدير النموذج

من أجل تحقيق إحدى فرضيات الدراسة سنستخدم طريقة العزوم المعممة للفروق الأولى (GMM)، وقد قمنا panel GMM firstdéférence بتقدير العزوم العامة للفروق الأولى لبينات البانال الديناميكي باختيار هذه الطريقة نظرا لتمتعها بمزايا عدة منها : معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات التفسيرية، معالجة مشكلة أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية،ومعالجة مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية، واستخدام متغيرات تابعة مبطاة .

statistic jاومايسمى بsergan test يستعملGMM من اجل اختبار صلاحية نموذج المقدر بالذي يختبر مدى صلاحية المتغيرات المساعدة المتأخرة المستخدمة في التقدير، وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار بان (Arellano المتغيرات الادواتية غير مرتبطة بالحد العشوائي، كما يستعمل أيضا – لاختبار الارتباط Bond test التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء،وتتمثل الفرضية العدمية لهذا الاختبار فيعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرة .كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$PGDP = 0.004LGDP_{-1} + 0.029\ L\ PCD\ -0.303L\ POP + 0.127LHC.$$

الجدول رقم (24): نتائج طريقة العزوم للفروق الأولى(GMM–DIFF)

المتغير التابع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحليPGDP			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
LPGDP(-1)	0.004	4.28	(0.00) *
LPCD	0.029	17.00	(0.00) *
LPOP	0.303-	-1.19	0.23
LHC	0.127	2.12	(0.03) **
J –statistic	22.36 (0.44)		
Arellano-Bond test for AR(1)	-0.82 (0.40)		

Arellano-Bond test for AR(2)	-0.23 (0.81)
Observations	583

المصدر من اعداد الباحثة بناءا على برنامج مخرجات E-VIEWS 12

الفرع الثاني.اختبار النموذج

من خلال الجدول رقم (23) تبينت نتائج تقدير الدراسة باستخدام طريقة العزوم للفروق الأولى(GMM-DIFF)لبيانات البانل صلاحية من خلال اختبارات التشخيص حيث اظهر اختبار(sergantest)او ما يسمى J-statisticقبول الفرضية العدمية للنمو التي تنص على قبول المتغيرات المساعدة المؤخرة وان الفروق من الدرجة الأولى مقبولة إحصائيا لان احتمالية(0.44) اكبر من المستوى المعنوية 5%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على جودة وملائمة الأدوات المستعملة في النموذج وصلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، أما فيما(Arellano-Bond)فقد بينت نتائج التقدير أن احتمال إحصائية هذا الاختبار أكبرBond testأي قبول الفرضية العدمية قائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية لحد الخطأ 0.05%من العشوائي، وهذا مايدل على صلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير.

- كما اثبتت النتائج بوجود علاقة موجبة ومعنوية بين نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الفترة السابقة ((LPGDP(-1) و نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الفترة الحالية (LPGDP) عند المستوى المعنوية 5% لان الاحتمالية (0,00)أقل من 0,05 ،بحيث ارتفاع نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الفترة السابقة 1% سيرتفع نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية 0.004%. وهذا ما يتفق مع نتائج كل من دراسة(صديقي حفصة ، د.بوشه محمد،2021)

وجود علاقة موجبة ومعنوية (علاقة طردية) بين الإنفاق المحلي(LPCD) ونصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي (LPGDP) عند مستوى معنوية(5%)، لان الاحتمالية (0,00)أقل من 0,05 إذا ارتفع الإنفاق المحلي بـ1 %سيرتفع نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي 0.029 %. وهذا ما يتفق مع

دراسة (PEDRO-JOSÉ and others,2021)، دراسة(صديقي حفصة ، د.بوشه محمد،2021)،وهي ما يختلف عن نتائج دراسة(هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد؛2016)ان تركيز الانفاق المحلي على المدن الكبرى نتج

عن ذلك اختلالات تنموية بارزة بين مختلف قطاعات التنمية و بين مناطق الإقليم الواحد بحكم اهتمامها بالأقطاب الكبرى وإهمالها للمناطق النائية المعزولة.

- وجود علاقة سالبة وغير معنوية (علاقة عكسية) بين عدد السكان (LPOP)و نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي(LPGDP) عند مستوى معنوية(5%)، لان الاحتمالية (0.23) هي أكبر من 0,05 اذا ارتفع عدد السكان بـ1 %سينخفض نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي **0.303%**لان ارتفاع في النمو الديمغرافي يؤدي الى الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج الامحلي الاجمالي. وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات والتقارير الدولية كتقرير(United Nations;2019).

- وجود علاقة موجبة ومعنوية (علاقة طردية) بين الراس المال الاجتماعي(LHC) و نصيب الفرد من الناتج المحلي(LPGDP)عند مستوى معنوية 5% لان الاحتمالية (0.03)أقل من 0,05 إذا ارتفع الراس المال البشري بـ1 %سيرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ0.127%، كذلك نفس النتائج التي توصلت لها دراسة (Fashian and authers ،2018) و دراسة(نشوى محمد عبدربه،2019).

الفرع الثالث.مناقشة النتائج

بالنسبة للمتغيرات المستقلة و المتمثلة في:

- النمو الديمغرافي(**POP**)قد عرف ارتفاعا مستمرا في فترة (2010-2020) نجم عنه انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث تتمركز كثافة سكانية اكبر في البلديات الحضرية (كبلدية تلمسان ومغنية، و الرمشي)، وسجلت البلديات الأخرى كذلك ذات الطابع الريفي ارتفاعا معتبرا في عدد سكانها مثل عين فزة ،عمير، فلاوسن، باب العسة وهذا لارتقائها التنموي في القطاعات الأساسية التي يحتاجها سكان تلك المناطق كالتعليم والصحة والنقل والسكن (الريفي، الاجتماعي)،وهذا ما يعكس سياسة الحكومة في العمل على تقليص من النزوح نحو المدن بتوجيه برامج المخططات البلدية الى القطاعات الاساسية والبنى التحتية، ومن المنطق هناك علاقة عكسية بين المتغيرين فكلما زاد معدل النمو السكاني في بلدية ما يرتفع معه معدل استهلاك الموارد الطبيعية وما يزيد من المشاكل البيئية .
- الرأسمال البشري(**HC**) : يعد من أهم مقومات التنمية المستدامة فهو أساس نجاحها فلا تتحقق التنمية إلا بكفاءة وبالقدرات البشرية و هذا ما يدفع كل الدول على غرار الجزائر بالاهتمام بالتعليم في مختلف الأطوار و

اتاحة مجانية التعليم لمختلف فئات المجتمع و تحقيق المساواة في التعلم لكلا الجنسين ، حيث قامت الدولة بمجهودات لتطوير الرأسمال البشري, كإعادة هيكلة المنظومة التعليمية بدليل توفير المدارس في كل البلديات حتى في المجمعات السكنية النائية مما سجلت ارتفاعا في عدد المتمدرسين في التعليم الابتدائي و الذي استخدم في هذه الدراسة باعتباره مؤشرا للراسمال البشري وتشير النتائج الى أثرها الإيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي وعلاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

- الانفاق المحلي(**PCD**) الممثل في المخطط البلدي للتنمية المحلية اكثر تأثيرا على نصيب الفرد من ناتج المحلي من المتغيرات المستقلة الأخرى بما يفسر العلاقة القوية بين الانفاق المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا ما يميزه بطبيعته المحلية وله دلالات اقتصادية تتمثل فيما يلي :

* تجسيد اللامركزية وهو أساس عصرنة الادارة الإقليمية.
* يساهم في تحسين الخدمات العمومية .
* يشكل أهم الوسائل التي تدعم التنمية المستدامة والنمو الوطني.
* يدعم ترقية التضامن المحلي.

حيث يغطي المخطط نفقات تنمية لكل القطاعات وترتب هذه النشاطات حسب الأولويات و التوجهات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل اقليم[1]،وذلك لتحقيق التنمية المستدامة[2].

[1] المرسوم رقم 130-73 المؤرخ في 09 أوت 1973

[2] اهداف التنمية المستدامة، البرنامج الانمائي للتنمية المستدامة، على الموقع:

:www.unescwa.org/files/uploads/tr_lmwshrt_llmy_lhdf_wgyt_kht_ltnmy_lmstdm_lm_2030.pdf
Consulté le 25/03/2022 à 17h20.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى استخدام الاسلوب الكمي للدراسة القياسية لكل بلديات ولاية تلمسان بهدف تحليل أثر المتغيرات المستقلة و المتمثلة في الراسمال البشري و الانفاق المحلي وعدد السكان على المتغير التابع متمثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي، وباختبار نموذج البانل بطريقة العزوم المعمة للفروق الأولى واختبار السببية لجرنجر بالاعتماد على المعطيات السنوية للفترة 2010-2020. برهنت النتائج على وجود علاقة ارتباط قوية وطردية وعلى المدى الطويل بين المتغيرن المستقلين و هما الانفاق المحلي والراسمال البشري على المتغير التابع لنصيب الفرد من الناتج المحلي وهناك علاقة عكسية بينه وبين عدد السكان الذي هو في ارتفاع مستمر مما اثبت صحة الفرضيات.

الخاتمة العامة

بعد دراسة موضوع البحث في الاطار النظري والدراسات السابقة و الدراسة التطبيقية للإجابة على الإشكالية التي مفادها كيف تساهم عصرنة الإدارة الاقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ و و ربطنا التساؤل بمجموعة من الاسئلة الفرعية وطرح فرضيتتن، استطعنا من خلال خطوات الدراسة التطبيقية الاجابة عليها بدراسة قياسية لكل بلديات ولاية تلمسان في الفترة الزمنية (2010-2020) باستخدام نموذج البانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة ذات الفروق الأولى(GMM) . اين استنتجنا أن عصرنة الادارة الاقليمية عبارة عن أسلوب جديد يبنى على فكرة أساسية و جوهرية جاء لتعويض النظام الإداري البيروقراطي الذي نتج عنه تاخر في التنمية وعدم تحقيق التوازن بين مناطق الاقليم، والتوجه الى نظام قائم على تبني آليات جديدة تساهم في تفعيل وتطوير أداء الجماعات الإقليمية تستجيب لدورها الاستراتيجي في مسار التنمية المستدامة، التي تستوجب الإصلاح المؤسسي القائم على توسيع وظائف الجماعات الإقليمية و التزامها بتنفيذ السياسات العامة بدلا من اقتصارها على المستوى المركزي لمواكبة التطورات المتسارعة، وهذا ما تؤكده توصيات التقارير الأممية لتحقيق اهداف لعام 2030 بالاعتماد على التمويل المحلي كقوة داعمة للتنمية المستدامة، مما يتطلب اعتماد عدة آليات لتعبئة الموارد المحلية يساعدها بشكل افضل بتوجيه مشاريعها نحو القطاعات المنتجة للثروة. و بعد اختبار الفرضيتين تم التوصل الى مايلي:

- اثبثت الدراسة **صحة الفرضية الأولى** التي تنص على ان الاستقلالية المالية للبلدية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة الا ان هذه الاستقلالية تبقى نسيبة فهي مرتبطة بمدى تعبئة الموارد الذاتية للبلدية، و بما ان التمويل كان من دعم الدولة للأغلب البلديات لمحدودية مداخيلها تبقى الاستقلالية المالية نسبية مما يجعلها خاضعة للسلطة الوصية بصفة خاصة والادارة المركزية بصفة عامة.

- كما تم اثباث **صحة الفرضية الثانية** و التي تنص على ان الرأسمال البشري يساهم في التنمية المستدامة؛ فقد بينت النتائج تأثير الرأسمال البشري الممثل في التعليم الابتدائي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر من اهم محددات التنمية المستدامة، لما يوفره من الخبرات والكفاءة التي يستفيد منها لدعم التنمية في جميع القطاعات ،خاصة امام الجهود المبدولة من طرف الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بمختلف مراحلها للارتقاء بمستوى التعليم و مجانيته تسمح بجميع كافة افراد المجتمع وكلا الجنسين بالتعلم و الذي يشغل القاعدة الاساسية لتنمية الكفاءات البشرية مستقبلا و بالتالي له تاثير ايجابي للتنمية المستدامة و على المدى البعيد، باعتباره آلية لا تقل اهمية عن الموارد الأخرى والإعتناء به وتوجيهه نحو إحراز التقدم في تسيير البرامج و المشاريع على مستوى الوحدات الإقليمية كخطوة أولى نحو الانتقال الى تطوير الأداء المحلي .

الآفاق المستقبلية و المقترحات:

انطلاقا من فكرة مفادها انه لا يمكن لاي باحث مهما بلغت امكانياته العلمية ومهارته في الحصول على المعلومات ان تكون له القدرة الكاملة في الالمام بكافة عناصر و حيثيات الدراسة، لهذا ينطلق أي بحث جديد بناءً على نتائج البحث السابق والتوصيات المقدمة، وعليه سوف نقدم افاق الدراسة المستقبلية والتوصيات التالية :

أ- الافاق المستقبلية:

بما أن موضوع عصرنة الإدارة الإقليمية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة لا يزال حديثا في الجزائر لم يدرس بعد بصفة واسعة نوصي الباحثين في التعمق أكثر في حيثياته و متابعة كل التطورات المتعلقة بتسيير الجماعات الإقليمية بصفة خاصة و الإدارة العمومية بصفة عامة من خلال:

- تطبيق نفس الدراسة باستخدام نفس المتغيرات بدراسة مقارنة بين عينة من الولايات او بين عينة من البلديات لولايات مختلفة و بلديات اجنبية.
- دراسة مؤشرات التنمية المستدامة في القطاعات العمومية الأخرى كالصحة ، بالبيئة ، التعليم العالي....الخ
- دراسة متغيرات أخرى المتعلقة بمصادر التمويل للبلدية سواء مصادر تمويل خارجية ناتجة عن اعانات الدولة ، أو مصادر داخلية مما يسمح بالتحليل الدقيق للوضعية المالية للبلديات.

ب- المقترحات:

من أجل مواصلة دعم قدرات الادارة الاقليمية و وعصرنتها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة نوصي بما يلي:

* **تأهيل الرأسمال البشري** والذي يكون ضمن أهم أولويات صانعي السياسة يتطلب:

- تشجيع الإنتاج المشترك للموظفين بدعم الإبتكارات وتحفيزها مما يعزز شعورهم بالانتماء وبدل جهدأكبر في العمل و الترقية و التقييم يكون على أساس النتائج (الكفاءة/المردودية).
- التكوين المستمر للمورد البشري(المنتخبين و ممثلي المصالح التنفيذية) بتكثيف التربصات لاكتساب المهارات و الخبرات المختلفة.

* **انشاء مركز وطني للتنمية المستدامة وفتح فروع على المستوى الاقليمي:** يعمل على تقديم دليل معلوماتي حول موارد التنمية المستدامة ومدى تطبيق اهدافها مما يتيح لأصحاب القرار في السلطات المركزية بتقييم مستوى الاداء و النتائج المحققة .

*** إعادة النظر في سياسة التقسيم والتنظيم الاداري:**

– من جهة دمج البلديات النائية مع البلديات الرئيسية التي لها مداخيل معتبرة (كالمناطق السهبية)لتقليص العجز المالي للبلديات وتوسيع الوعاء الضريبي ،ومن جهة اخرى خلق بلديات جديدة بالبلديات الكبرى مثل بلدية تلمسان لتخفيف الضغط وتكثيف الانشطة المختلفة.

– توسيع صلاحيات البلديات يتطلب بالضرورة تغييب و حصر مهام الدائرة في اطار أمني فقط و إعادة توزيع المصالح التقنية و الإدارية على البلديات يفض الإشكال حول تضارب المصالح بين المعين والمنتخب.

– توسيع صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي بدلا من منصبه الشرفي مما يساعد على ضبط الهيئات النظامية للتنمية المستدامة.

– دمج الادارة المحلية مع ادارة التخطيط والبرمجة وخلق مديرية التخطيط و متابعة لمشروع المستدامة كما هو مبين في النموذج التنظيمي المقترح كمثال لعصرنة الادارة الاقليمية (الملحق رقم 7) .

*** تعزيز سبل التماسك الاجتماعي:**

- من خلال فتح اجتهاد للمشرع في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتوحيد الرؤى نحو تبني نهج ديمقراطي لبلوغ اهداف التنمية المستدامة .
- اعتماد الديمقراطية الرقمية لتسهيل اسلوب التواصل وجذب الكفاءات في المجتمع في مختلف الاختصاصات للمشاركة في صناعة القرارات والرقابة في التنفيذ لترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية.

*** دعم الدور الاقتصادي للبلدية يتطلب:**

- الاسراع في عصرنة الجباية المحلية للقضاء على التهرب الضريبي و الحد من انتشار الاسواق الموازية.
- خلق تجمعات صناعية بالبلديات بتبني سياسة العناقيد للاستفادة من مزايا التحالفات الاستراتيجية و مختلف أشكال التقارب والشراكة بين المتعاملين المحليين، يتطلب صياغة قوانين واضحة وثابتة تسهل من اجراءات التسوية الادارية والتحفيزات الضريبية على المستوى المحلي بدلا من الرجوع الى السلطة المركزية.
- تفعيل آليات التوأمة بين البلديات المحلية والأجنبية لنقل التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التمية المستدامة.
- خلق قرى نموذجية يقوم على مخطط تنموي متجانس ومتكامل للمناطق الريفية ذات الطابع الفلاحي وذلك بالرجوع الى فلسفة الثورة الزراعية وتحيين المفاهيم الأساسية التي وردت في مشروع السد الأخضر.

قائمة

المراجع و المصادر

المراجع باللغة العربية

1- أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2010.

2- ابراهيم شحاتة"ادارة سياسات التنمية "، سلسلة ندوات و مؤتمرات،معهد التنمية الاقتصادية – البنك الدولي، ط1، القاهرة، 1999.

3- أحرشان،عمر عبد السلام الإصلاح الإداري بين مخلفات الماضي و إكراهات الحاضر و أفاق المستقبل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، 2016.

4- العربي غويني،اصلاح الادارى لمحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الاشارة لحالة الجزائر،النشرالجديد الجامعي،تلمسان، الجزائر،2016.

5- الموسوي سنان ،الادارة المعاصرة،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،الاردن،2004.

6- الصغيربعلي محمد ،الادارة المحلية الجزائرية،دار العلوم للنشر والتوززيع،عنابة،2013.

7- بن جمعان الغامدي عبد الله, نظريات التنميه وتطبيقاتها, جامعه الملك سعود, 2012

8- بن حبتور عبد العزيز صالح ،الادارة العامة المقارنة ،دار المسيرة لنشر والتوزيع،الاردن،ط1،2009.

9- بن لخضر خلفاوي عمار ،البيئة المستدامة،دار الايام للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2019.

10- بوضياف عمار ،الوجيز في القانون الاداري،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2007

11- الخلايلةمحد علي ، الإدارة المحلية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1984

12- القيروتي محمد قاسم ، الاصلاح الاداري بين النظرية والتنظيم،دار وائل للنشر،الاردن،ط1،،2001.

13- القيسي محي الدين ،مبادئ القانون الإداري العام، منشورات الحلي الحقوقية،بيروت،1999.

14- جعلوب كمال ،الادارة المحلية وتطبيقاتها (بتصرف)،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2017.

15- حامد احمد الرفي ،التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الاقليمي،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2018.

16- ديب كمال،اساسيات التنمية المستدامة،دار الخلدونية،الجزائر،2015.

17- حسين الشريف طلال عبد الله ،الحكومة الالكترونية ،المؤسسة العربية للاستثمارات العالمية وتنمية الموارد البشرية ،القاهرة،2010

18- زغدودعلي، الإدارة المركزية في المؤسسات الإدارية، الطبعة الثانية،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1984.

19- عياصدة محمد،التخطيط الاقليمي،دار حامد لنشر والتوزيع ،عمان،2008.

20- فارس رشيد،الفساد لمالي والاداري في المؤسسات الانتاجية ولخدمية، ،دار آيلة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2010.

21- مصطفى محمود أبو بكر،الادارة العامة، الدار الجامعية القاهرة،2005.

22- مهن محمود نصر ، تحديث الادارة العامة والمحلية، ناشر مؤسسات الجامعة، القاهرة،2005.

23- قادري محمد الطاهر, التنميه المستدامه في البلدان العربيه بين النظريه و التطبيق, مكتبه حسن العصريه, بيروت.ط1. 2013.

24- مصطفى يوسف الكافي، التنميةالمستدامة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع، ط1،الاردن ، ،2017.

25- نور الدين حاروش، علم الإدارة من المدرسة التقليدية لـالهندرة، دار الإمام للنشر و التوزيع،عمان، 2015.

26- نعمة عباس العفاجي، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009.

المجلات والدوريات

1- أحمد إبراهيم عبد العال حسن،دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في ظل التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة،المجلة العربية للإدارة، مجلد 41 ، ع 2 ، 2021 ،ص191-210.

2- الحدي نجوية و آخرون، دراسة تجربة الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة من الاستراتيجيات الوطنية إلى التحديات،مجلة دراسات وابحاث،مجلد 9، ع2017،29،ص197-209.

3- العزاوي محمد ، ، الدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات المحلية و الدولية، ورقة بحثية في المجالس القومية المتخصصة،2001.

4- بن شعايب نصر الدين؛ شريف مصطفى،مقال "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائ"،مجلة الباحث،جامعة تلمسان،الجزائر، ع،2012.

5- بن الزاوي إشراق،"صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2003-2013)"،2014،ص197-209.

6- بلقليل نور الدين ، اطروحة دكتوراه"أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة"،جامعة المسيلة،2019.

7- بطاهر علي، زاوي شهرزاد،"واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر"،مجلة التنظيم و العمل،مجلد 6، ع3، 2017، ص44-71.

8- بكاري مختار، الاستثمار في رأسمال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر،مجلة التنظيم و العمل،المجلد8 ، ع2،2019،ص28-46.

9- بن عامر زبير،"دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين تسرة "برج بوعريريج" للفترة 2014-2019"،المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية،مجلد3، ع2020،2،ص11-33.

10- بخوش عبد الرحمان ؛موسى كاسحي،تجربة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة بلدية عين عبيد خالل الفترة 2016-2020،مجلة المعيار، مجلد 52 ، ع 16 ،2021.ص1014-994.

11- برسولي فوزية ؛ولحية شهيرة،"التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع5،2018،ص306-329.

12- بن سعيد لطفي ،"اللامركزية كأداة لتكريس استراتيجيات وتنفيذ سياسات شمولية بتونس"،المنتدى العربي للتنمية المستدامة حول تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية،أفريل 9-11 ،بيروت2019

13- رفيق بن مرسلي، الاساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التنمية –دراسة حالة الجزائر –2001 – مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2011.

14- خشمون محمد ، مشاركة مجلس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري،قسنطينة، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،2011.

15- سمير محمد عبد الوهاب، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي،مقال بعنوان "الحكم المحلي و التنمية المحلي" ،من منشورات المنظمة العربية للتنمية المحلية، القاهرة، 201سنان الموسوي،الادارة المعاصرة،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1،الاردن، 2004، ص88.

16- سليماني محمد ،بايزيد علي،"أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة– جامعة المدية، مجلد1،عدد03،جوان 2015.ص 165-185.

17- صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث الدراسات،مجلد9، ع1دد، 2020 ، ص146-164.

18- صديقي حفصة ، د.بوشه محمد، أثر تطور بنية الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الفردي في الجزائر، دراسة قياسية اقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية وادارية، – 01العدد،08المجلد،مارس2021،ص484-503.

19- عطار نادية، أطروحة الماجستير "التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام"، جامعة تلمسان، 2015

20- عاشور طارق، "مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم و تعزيز تنافسية و كفاءة المنظمات الحكومية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،ع1، 2012.

21- علي لطفي، ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق العلمي، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية ،2007.

22- عامر هني، قراءة يفخمططات التنمية بالجزائر (1967-2014)،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، – جامعة المسيلة– 2015.

23- عجلان العياشي،"اليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعاتا لمحلية لتعزيزالتمويل المستدام للتنمية التشاركية المحلية"،ملتقى وطني افتراضي حول التسيير المحلي بين اشكالية التمول وتشكيل القرارات المحاية– البلديات نموذجا،جامعة قالمة ،8-9 نوفمبر 2016.

24- عبد الهادى محمد ،اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة –قراءة في بعض استراتيجيات و البرامج الحكومية في مصر،مجلة أبعاد مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر جامعة وهران2،الجزائر،المجلد 05، ع01،جوان 2020،ص43-57.

25- فلاق محمد ؛عبد الهادي مداح، "دور الراسمال الاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية-قراءة لدراسات سايقة واقراح نموذج للاستثمار البشري"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي،مجلد10، ع2017،3،ص17-32.

26- قاضي نادية،2022، دعم الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية واستدامتها-واقع وتحديات،مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية،مجلد7، ع2022،2،ص771-788.

27- قبايلي أمال ، بوقرة رابح،دور الرأسمال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة،الجزائر، ع2017،17،ص10-26.

28- مرغاد لخضر ،" الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ع7، 2005 .

29- محمد سلمان طايع،مقالبعنوان"أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية" تطوير الإدارة في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2010.

30- نشوى عبد ربه، قياس أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة (1995-2018)،مجلة دراسات التجارية المعاصرة،مجلد5، ع8، 2019،ص527-549.

31- نور الدين بلقليل ،"برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)كمول أساسي للمخطط البلدي للتنمية -PCD((دراسة ميدانية ببلديات دائرة أوالد دراج-المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، ع8، 2017.

32- نادية قاضي ،2022، دعم الراسمال الفكري بالجامعات الجزائرية ودوره في تحقيق التنميةواستدامتها-واقع وتحديات،مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية،مجلد7، ع2022،2،ص771-786.

33- هجرس منصور وبزيان عبدالمجيد،"واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية و البرامج القطاعية غير الممركزة و أثارها على التنمية المحلية المستدامة-حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"،مجلة علوم و تكنولوجيا، ع43 ،جامعة قسنطينة1 ،الجزائر, جوان2016،ص33 – 50 .

34- ياسرإبراهيمداود، مقال،"راسمال الاجتماعي بقطاعات التعليم فى مصر و تحقيق التنمية المستدامة" ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،المجلد 20، ع 2 ، 2019، ص 7-60.

- **الجرائد الرسمية**

- القانون البلدي المواد 6،7،9من من قانون الجماعات المحلية المؤرخ في 2011/07/03 ،الجريدة الرسمية، ع37،ص 5.
- المرسوم رقم 189/63 المؤرخ في 16 مايو 1963 المتعلق بإعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات في الجريدة الرسمية ع 35 المؤرخة في 31ماي 1963.

-المرسوم التنفيدي رقم 84/09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي ،الجريدة الرسمية ،5 جمادى الاولى،عام1404هـ،ص140.

- القانون البلدي رقم 08-90،المؤرخ في 12 أفريل 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 38 – 69 الخاص بإنشاء الولاية المؤرخ في 23 مايو 1969.
- المرسوم التنفيدي 02 – 81: تم تعديل المرسوم 38 – 69 بموجب القانون 02 – 81 المؤرخ في 14 فبراير 1981.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1434الموافق 21 فبراير سنة 2013يحدّد معايير تخصيص موارد الخزينة للمشاريع أو ابرام البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية.الجريدة الرسمية، ع14،2013.
- دستور 2016 ،المادة 192 من تنص على مساهمة مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال،الجريدة الرسمية، ع14 الصادرة ب 7مارس،2016.
- القانون رقم 06-01 الصادر في 2006/02/20 يحمل مدونة تجمع النصوص السابقة ذات الصلة بالفساد و يبين الهيئات و الآليات الخاصة بالوقاية منه و مكافحته.

– التقارير الدولية والوطنية:

1-دليل تكويني برنامج دعما لمشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية:
https://www.interieur.gov.dz/images/AR-guide-07-03-18-Final.pdf

2- تقرير عن مخطط الحكومة لتنفيذ برنامج الرئيس بعنوان الحكامة الإقليمية و الإدارية، سبتمبر2017.
http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016

3- تقرير مؤتمر ستوكهولم 1972: https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972
.

4- بتقرير(الإسكوا)،تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في المنطقة العربية،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اللجنة التنفيذية،الاجتماع الخامس،بيروت، 18-19كانون الأول/ديسمبر2018:
https://www.unescwa.org/ar/events

5-تقرير (الاسكوا)،الاتجاهات العالمية والواقع الاقليمي، لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسياالدورة الأولى ،عمان، 11-12كانون الأول/ديسمبر2019 :https://www.unescwa.org/ar/events

6- تقريرمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة 1992:
https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml

7- تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، الصادر عن هيئة الامم المتحدة الانمائي: https://www.un.org/ar/esa/hdr

8- تقارير برنامج هيئة الامم المتحدة للبيئة ،1992-1997:
https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

9- تقرير المجلس الاقتصادي والتنمية،الامم المتحدة 1995-1996:

https://www.un.org/ecosoc/ar/documents/resolutions.

10- Rapport,United Nations,2019,World Urbanization Prospects The 2018 Revision", Department of Economic and Social Affairs, , New York,: https://population.un.org/wup/publications/Files/WUP2018-Report.pdf.

11- publication du FMDV,2014, Renforcer les recettes fiscales locales pour financer le développement urbain en Afrique Paroles d'acteurs locaux - Etude de cas des stratégies de 8 villes africaines, soutenue par le Ministère des Affaires Etrangères français-Paris : https://www.local2030.org/library/150/Renforcer-les-recettes-fiscales-locales-pour-financer-le-dveloppement-urbain-en-Afrique.pdf.

المراجع باللغة الاجنبية:

Les Livres

1- Charlène Arnaud et Edina Soldo.(2015),Le portefeuille territorial d'évènements culturels (PTEC) : nouvelle modalité de gestion de l'offre d'évènementiel culturel pour un management stratégique des territoires » ; International Management,vol. 19, n° 2.

2- Gerard Azoulay, grille de développement,De rattrapage de retard à l'explosion des inégalités. Presse universitaire de Rennes, 2002.

3- M. Guenoun,le management de la performance publique locale. Etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales. Sciences de l'Homme et Société. Université Paul Cézanne - Aix-Marseille III, 2009.

4- Michel.D ,Dominique.W,le développement durable –theories et applications au management ,Dunod,Paris,2008.

5- Michel ST-GERMAIN, Une conséquence de la nouvelle gestion publique L'émergence d'une penséecomptable en éducation, ACELF ,Vxxix, Québeque, 2001.

6- Philippe Marini , La loi organique relative aux lois de finances (Lolf), un outil pour la réforme de l'état, Sociétal N° 53 - 3e trimestre 2006,Instrument, culture and myth » ,routlege,1er edition,Canada,2007.

7- Sylvie trosa, Management public »-deboeck, 1er edition,Bruxelles, 2012

8- Flávio da Cunha Rezende.,the implementation problem of new public management reforms, internationalPublic,Management Review · electronic Journal at http://www.ipmr.net Volume 9 · Issue 2,2008.

9- Tom C, LægreidP., Paul G,Organization Theory for the Public Sector, Instrument, culture and myth,London and new York ,2007./https://doi.org/10.4324/9780203929216

10- Thierry l. André-Jean G,le développement Durable ,Dunod ,Paris,2008.

Les Articles

11- Amar A.,Berthier L.,« Le nouveau management public : avantages et limites », *Gestion et Management Publics*, vol.5, Décembre. Le Nouveau Management Public : Avantages et Limites. 2007,pp123-141.

12- Anna yeatma ,thereform of public management:an overview-theory comparative perspective",Australian Journal of Public AdminisrarionVol53 N°3,1994,pp122- 136.

13- AnopchenkoT.Yu., Gorbaneva O.I., Lazareva E,Systems Methodology And Model Tools For Territorial Sustainable Management, Advances in Systems Science and Applications,Vol18, N° 4, 2018,pp.136-150.

14- Abubakar Jibril,le concept et les principes du developpement durable, Conference Paper, Conference Organised by the Association of Nigerian Geographers (ANG) on "Climate Change and Sustainable Development;onference of the Parties
Twenty -fifth sessionMadrid, 2–13, 2019,pp404-417.

15- Anopchenko T.Yu.,Gorbaneva O.I.,lazareva E, Systems Methodology And Model Tools ForTerritorial Sustainable Management, Advances in Systems Science and Applications,Vol 18,No.4,2018,pp.136-151.

16- AnopchenkoT.Yu. Gorbaneva O.I , Systems Methodology And Model Tools ForTerritorial Sustainable Management, Advances in Systems Science and Applications,Vol .18 No. 4 , 2018,pp136-150.

17- Cristian Pliscoff-Varas,Implementing the new public management: problems and challenges to public ethics. The Chilean case, UAEM, N° 73, 2017, pp123-145.

18- Christopher Pollitt, not odious but onerous: comparative public administration, Public Administration Vol. 89, N° 1, USA, 2011,pp 28-49.

19- Christensen P.,Ronessand GK, Organization Theory and the Public Sector Instrument, culture and myth ,routlege,1er edition,Canada,2007, ,p158-160

20- Christian Visscher,Autorités politiques et haute administration : une Dichotomie repensée par la ngp ? Revue internationale de politique comparée، 2 Vol, N°11, 2004, pp201.

21- Charlène Arnaud et Edina Soldo, Le portefeuille territorial d'évènements culturels (PTEC) : nouvelle modalité de gestion de l'offre d'évènementiel culturel pour un

management stratégique des territoires; International Management,vol19,N°2, 2015,pp 102-121.

22- Carassus D, Baldé K,«Analyse de la gouvernance publique locale:proposition d'une grille de lecture et caractérisation exploratoire des pratiques de l'intercommunalité française ,revue finance contrôle strategie,N°7, 2020,pp.1-18.

23- Erick Leroux, le scot: un outil de management public territorial au service du développement durable des territoires ?, revue AIRMAP,vol 1,N°1, 2012 ,p38-52.

24- FeixueXiong,Does Social Capital Benefit the Improvement of Rural Households' Sustainable Livelihood Ability? Based on the Survey Data of Jiangxi Province, China,Sustainability, MDPI, vol. 13, issue 19, 2021 ,pp1-17.

25- Flávio da Cunha Rezende,The Implementation Problem Of New Public Management Reforms:The Dilemma Of Control And The Theory Of Sequential Failure,V9, 2008,pp 52-73.

26- Faouzi B, David A, les modèles de management : une étude exploratoire des discours des organisations, Management et Avenir, N° 42, 2011, pp 33 - 53

27- Fashina, O. A, Asaleye, Foreign aid, human capital and economic growth nexus: Evidence from Nigeria,Journal of International Studies,Vol.11, N°2, 2018, Doi:10.14254/2071-8330.

28- Foura Mohamed, Abboudi Nada, Le développement économique local durable: du développement au développement durable-Le cas de Guelma (l'Est Algérien), Revue des Etudes Economiques Approfondies, Vol3, Numéro 2 , 2018, p 92-113.

29- Guenoun M, Le management de la performance publique locale.Etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales. Hal, 2011,p195-2O5.

30- Izabela Kapera,Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland,Sustainable Cities and Society,Vol.40, 2018,pp.581-588, DOI ;10.1016/j.scs.2018.05.001

31- Kazeem Oyedele L, Theophilus OlumuyiwaAgboola, Bisiriyu Abiodun Taleat, Public Sector Reforms in Africa: A Collection of Essays, Canadian Social Science, 2016, pp1-20.

32- Lamidi and Others, Tools and Methods,Supporting decentralization, local governance and local development through a territorial approach,Series Reference Document N 23 , Directorate-General for International Cooperation and Development European Commission,Brussels • Luxembourg, November Vol12, N°10, 2016,pp12-25.

33- Lazareva E Yu., Anopchenko O.I, Systems Methodology And Model Tools ForTerritorial Sustainable Management, Advances in Systems Science and Applications, Vol .18,N 4 , 2018,pp136-150.

34- Michel Huet J-, Pompignan D-, J- Batt, les pionniers de la nouvelle gestion publique,Cairn ,N°2 paris ,Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaire , Volume 1, N° 4, 2002 ,pp60-78.

35- . Michael Keating,Public Management Reform and Economic and Social Development, OECD, 2001,pp5-180, https://www.oecd.org/gov/budgeting/43515306.pdf

36- Michaël Pouzenc, Articuler un « penser global » et un « agir local » : la territorialisation des « Community Supported Agriculture », Écologisation des pratiques et territorialisation des activités, V 11, N°1, 2020,https://doi.org/10.4000/developpementdurable.16922

37- M.Arnold,la modernisation dans une collectivité territoriale de Bas-Rhim ،revue française ،N121-122 ،edition ENA,2007 ,pp20-38.

38- Ongaro Ewan Ferlie,Exploring Strategy-Making in 'Non-New Public Management' Public Services Settings: The Case of European Union Agencies,revue MDPI, Adm. Sci. V9,N° 23, 2019,pp2-18.

39- Oyedele Lamidi K,Theophilus O,Bisiriyu Abiodun Taleat, Public Sector Reforms in Africa: A Collection of Essays,Canadian Social Science,Vol12, N^{o} 10, 2016,pp. 1-20.

40- Pedro-José Martínez-Córdob, The Commitment of Spanish Local Governments to Sustainable Development Goal 11 from a Multivariate Perspective. Sustainability, 2021, pp 1-15,https://doi.org/10.3390/su13031222.

41- PHILIPPE MARIN, La loi organique relative aux lois de finances (Lolf), un outil pour laréforme de l'état, Sociétal N° 53 - 3e trimestre, 2006,pp 33-57.

42- Shabnam Fotovvatand Others,A study on relationship between social capital and sustainable development,Management Science Letters,Vol.4, 2014,pp.2117-2120, https://doi: 10.5267/j.msl.2014.8.007.

43- Robert holcman, secteur privé :similarités et différences dans la gestion des ressorces humaines, 2007,p214-221.

44- Siyuan Deng, ingxing Zhang,Modernization Versus Dependency Approaches to Sustainable Development--Based on the UN Report 2019,EILCD ,E3S Web of Conferences 275, 2021, pp155-233.

45- Tom C., Per L., Paul G R ,Organization Theory for the Public Sector, Instrument, culture and myth,Rrontlege,Londonand new york, 2009,p131, https://www.academia.edu.

46- Visscher Christian, Autorités politiques et haute administration:Une Dichotomie repensée par la ngp ? Revue internationale de politique comparée،Vol 2, N° 11, 2004,pp 200-225.

47- Yvon Pesqueux, 2020, New public management (NPM) et Nouvelle Gestion Publique (NGP),Hal open science ; Doctorat France.

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم (1): تقدير بانل ساكن

1--نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

Dependent Variable: LPGDP
Method: Panel Least Squares

Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 53
Total panel (unbalanced) observations: 577

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCD	0.004654	0.001631	2.853933	0.0045
LPOP	-0.007002	0.004782	-1.464133	0.1437
LHC	0.006617	0.004752	1.392469	0.1643
C	12.94556	0.020926	618.6278	0.0000

R-squared	0.016260	Mean dependent var	12.97631
Adjusted R-squared	0.011110	S.D. dependent var	0.030060
S.E. of regression	0.029892	Akaike info criterion	-4.175531
Sum squared resid	0.512000	Schwarz criterion	-4.145321
Log likelihood	1208.641	Hannan-Quinn criter.	-4.163750
F-statistic	3.157043	Durbin-Watson stat	0.757187
Prob(F-statistic)	0.024398		

2-نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)

Dependent Variable: LPGDP
Method: Panel Least Squares

Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 53
Total panel (unbalanced) observations: 577

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCD	0.005786	0.001833	3.156713	0.0017
LPOP	0.001696	0.008889	0.190783	0.8488
LHC	0.015961	0.007339	2.174662	0.0301
C	12.78542	0.097280	131.4294	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.024712	Mean dependent var	12.97631
Adjusted R-squared	-0.078245	S.D. dependent var	0.030060
S.E. of regression	0.031213	Akaike info criterion	-4.003917
Sum squared resid	0.507601	Schwarz criterion	-3.580972
Log likelihood	1211.130	Hannan-Quinn criter.	-3.838986
F-statistic	0.240025	Durbin-Watson stat	0.775001
Prob(F-statistic)	1.000000		

3-نموذج التأثيرات العشوائية(REM)

Dependent Variable: LPGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2010 2020
Periods included: 11
Cross-sections included: 53
Total panel (unbalanced) observations: 577
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPCD	0.004654	0.001703	2.733122	0.0065
LPOP	-0.007002	0.004994	-1.402154	0.1614
LHC	0.006617	0.004962	1.333524	0.1829
C	12.94556	0.021851	592.4405	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.031213	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.016260	Mean dependent var	12.97631
Adjusted R-squared	0.011110	S.D. dependent var	0.030060
S.E. of regression	0.029892	Sum squared resid	0.512000
F-statistic	3.157043	Durbin-Watson stat	0.757187
Prob(F-statistic)	0.024398		

الملحق رقم (2):اختبارات المفاضلة بين النماذج بانل ساكن

1-اختبار فيشر المقيد:

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.001321	(52,527)	0.4750
Cross-section Chi-square	54.930607	52	0.3642

2-اختبار مضاعف لاغرانجBreusch-Pagan LM:

Lagrange multiplier (LM) test for panel data

Sample: 2010 2020
Total panel observations: 577
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	27.44168 (0.0000)	14653.45 (0.0000)	14680.89 (0.0000)
Honda	-5.238481 (1.0000)	121.0514 (0.0000)	81.89213 (0.0000)
King-Wu	-5.238481 (1.0000)	121.0514 (0.0000)	108.7501 (0.0000)
SLM	-5.191189 (1.0000)	133.7106 (0.0000)	-- --
GHM	-- --	-- --	14653.45 (0.0000)

3-اختبار Hausman:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.076161	3	0.2534

الملحق رقم(3):اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

1-نتائج اختبار استقراريةLPGDP

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LPGDP

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.98423	0.8375

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LPGDP)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.05610	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LPGDP

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.38338	0.9996

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(LPGDP)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.75879	0.0000

2-نتائج اختبار استقراريةLPCD

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LPCD

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.37463	0.6460

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LPCD)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-17.8062	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(LPCD)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.76069	0.7766

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(LPCD)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.6285	0.0000

3-نتائج اختبار استقراريةLPOP

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LPOP

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.54648	0.2924

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LPOP)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-67.4967	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LPOP

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.68957	0.2452

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(LPOP)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-25.6147	0.0000

4-نتائج اختبار استقراريةLHC

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LHC

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.71361	0.7623

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LHC)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-33.9823	0.0000

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: LHC

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 477
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.58313	0.9433

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(LHC)

Sample: 2010 2020
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 424
Cross-sections included: 53

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-18.7092	0.0000

الملحق رقم (4): اختبار التكامل المشترك (pedroni) و(kao)

1-اختبار التكامل المشترك (pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LPGDP LPCD LPOP LHC

Sample: 2010 2020
Included observations: 583
Cross-sections included: 53
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West fixed bandwidth and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.705206	0.7597	3.275093	0.0005
Panel rho-Statistic	1.003072	0.8421	-1.876128	0.0303
Panel PP-Statistic	-10.07078	0.0000	-0.004180	0.5017
Panel ADF-Statistic	-2.875435	0.0020	-9.532051	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.690093	0.0455
Group PP-Statistic	-11.60170	0.0000
Group ADF-Statistic	-0.923185	0.1780

2-اختبار التكامل المشترك (kao)

Kao Residual Cointegration Test
Series: LPGDP LPCD LPOP LHC

Sample: 2010 2020
Included observations: 583
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	4.929222	0.0000

الملحق قم (5) اختبار السببية جرانجر (Granger Causality Tests)

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 2010 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPCD does not Granger Cause LPGDP	477	4.03264	0.0183
LPGDP does not Granger Cause LPCD		0.82058	0.4408
LPOP does not Granger Cause LPGDP	477	1.55923	0.2114
LPGDP does not Granger Cause LPOP		1.50620	0.2228
LHC does not Granger Cause LPGDP	477	0.67659	0.5088
LPGDP does not Granger Cause LHC		1.33031	0.2654
LPOP does not Granger Cause LPCD	477	21.0427	2.E-09
LPCD does not Granger Cause LPOP		2.92209	0.0548
LHC does not Granger Cause LPCD	477	23.4139	2.E-10
LPCD does not Granger Cause LHC		5.58388	0.0040
LHC does not Granger Cause LPOP	477	25.9236	2.E-11
LPOP does not Granger Cause LHC		55.5138	2.E-22

الملحق رقم (6)نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة ذات الفروقالأولى(*GMM-Diff*)

Dependent Variable: LPGDP
Method: Panel Generalized Method of Moments
Transformation: First Differences

Sample (adjusted): 2012 2020
Periods included: 9
Cross-sections included: 53
Total panel (balanced) observations: 477
White period (period correlation) instrument weighting matrix
White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f. corrected)
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering
Instrument specification: @DYN(LPGDP,-2) LPCD(-1) LPOP(-1) LHC(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPGDP(-1)	0.004650	0.001085	4.286294	0.0001
LPCD	0.029670	0.001745	17.00156	0.0000
LPOP	-0.303507	0.254562	-1.192276	0.2386
LHC	0.127703	0.060147	2.123170	0.0385

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Root MSE	0.268323	Mean dependent var	-0.005084
S.D. dependent var	0.260860	S.E. of regression	0.269455
Sum squared resid	34.34271	J-statistic	22.32623
Instrument rank	26	Prob(J-statistic)	0.440567

Arellano-Bond Serial Correlation Test
Equation: Untitled

Sample: 2010 2020
Included observations: 477

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-0.827260	-0.380935	0.460478	0.4081
AR(2)	-0.233556	-0.438212	1.876262	0.8153

الملحق رقم (7):النموذج التنظيمي الجديد المقترح لعصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر

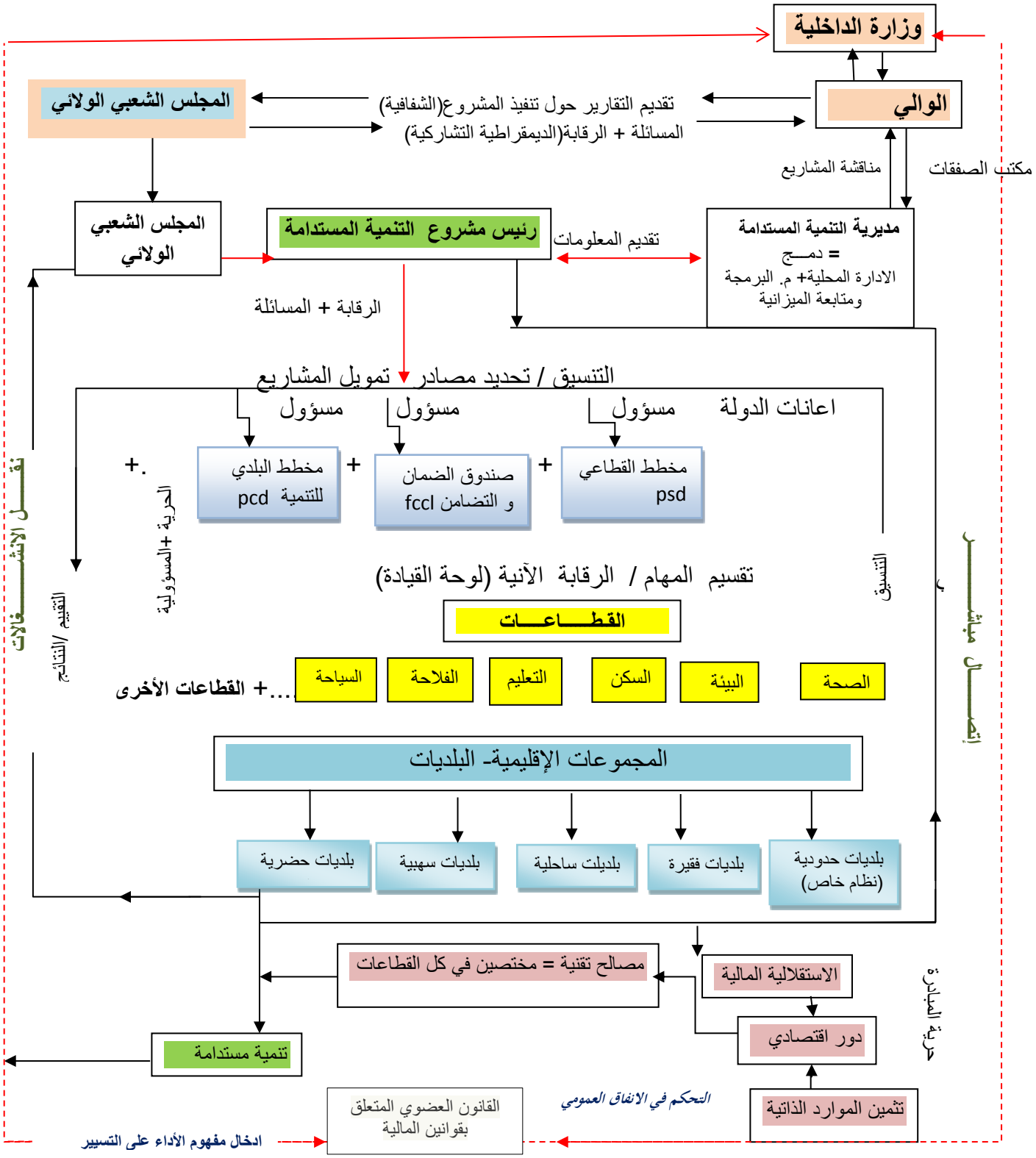

المصدر: من اعداد الباحثة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	I
الفصل الأول .الدراسة الأدبية	1
تمهيد	2
المبحث الاول.ملامح التحول نحو الإدارة العمومية الجديدة	3
المطلب الاول. مدخل إلى الإدارة العامة	3
الفرع الاول.نظريات حول الإدارة	3
الفرع الثاني.الإدارة العامة	5
1-التعريف	5
2-أسس الإدارة العامة	5
2.1.الإطار التنظيمي	5
2.2.الإطار القانوني	6
2.3.الإطار الاجتماعي و السلوكي	6
2.4.الإطار البيئي	6
2.4.الفرع الثالث.أوجه التشابه و الإختلاف بين الإدارة في القطاع العمومي والقطاع الخاص	7
المطلب الثاني.مظاهر التحول نحو التسيير العمومي الجديد	8
الفرع الاول.مؤشرات نشأة التسيير العمومي الجديد	8
1.مؤشرات إقتصادية و سياسية	8
2.مؤشرات إدارية وتنظيمية:ضعف التسيير التقليدي	10
3.مؤشرات إجتماعية	11
4.مؤشرات إيديولوجية	12
5.مساهمات الدراسات الأكاديمية	12
الفرع الثاني.الإطار النظري للتسيير العمومي الجديد	13
1.التعريف	13
2.النظريات الحديثة للتسيير العمومي الجديد	13
2.1.تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD	14
2.2.النظرية التسييرية	14
2.3.نظرية تحليل تكلفة الصفقات	14
2.4.نظرية الوكالة	15
2.5.نظرية الخيار العام	15
3.المبادئ	16

4.الأهداف و الآليات	17
5.النماذج	18
الفرع الثالث.صعوبات وحدود تطبيق نموذج التسيير العمومي الجديد	21
1.قيود متعلقة بالموارد البشرية	21
2.إرتفاع النفقات العمومية	21
3.حدود تطبيق مبادئ الحوكمة	22
4.صعوبة فصل الإدارة عن السياسة	23
5.حدود تطبيق مبادئ القطاع الخاص	23
6.صعوبة تطبيق معايير الأداء	24
المبحث الثاني.عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر	25
المطلب الاول.الإدارة الإقليمية و الحكم المحلي	25
الفرع الاول.ماهية الإدارة الإقليمية	26
1- مفهوم الادارة الاقليمية	26
2- مميزاتها	27
الفرع الثاني.الإدارةالإقليمية وعلاقتها بالأنظمة الإداريةالأخرى	27
1.الحكم المحلي	27
2.الإدارة بين المركزية و اللامركزية	29
أ/ المركزية الادراية	29
1.مفهومها	29
2.مزايا وعيوب المركزية الادارية	30
2.1.المزايا	30
2.2 العيوب	30
ب/ اللامركزية الإدارية	30
1.مفهومها	30
2.صورها	31
- اللامركزية الإقليمية	31
- اللامركزية المرفقية	30
3.مزايا وعيوب اللامركزية الإدارية	31
1.3.المزايا	31
2.3.العيوب	32
المطلب الثاني.منطلق إصلاح الإدارة الإقليمية في الجزائر	32
الفرع الاول.اطار المؤسسي للإدارة الإقليمية	32

1.البلدية	33
1.1.تعريفها	33
2.1.الإصلاح التنظيمي للبلديات	34
أ/ مرحلة سياسة الحزب الواحد(منذ الاستقلال الى 1989)	34
ب/مرحلة الانفتاح السياسي (1989 الى 2016)	35
3.1.اختصاصات البلدية	35
1.3.1.تمثيل البلدية	36
2.3.1.تمثيل الدولة	36
4.1.التسيير البلدي	36
أ/أمين العام	37
ب/المندوبيات و الملحقات	37
5.1.الصلاحيات	37
2.الولاية	37
المطلب الثالث.إستراتيجية الجزائر لعصرنة الإدارة الإقليمية	38
الفرع الاول .المقاربة النظرية لمصطلح عصرنة الإدارة الإقليمية	38
الفرع الثاني. تداعيات عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر	39
الفرع الثالث.آليات عصرنة الادارة الاقليمية في الجزائر	40
1.تمويل البرامج التنمية	41
1.1.المخطط الخماسي الأول(2001 –2004)	41
2.1.المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005 – 2009)	42
3.1.المخطط الخماسي الثالث للتنمية(2010 – 2014)	42
4.1.المخطط الخماسي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)	43
2.رقمة البلديات	44
3.ترقية الديمقراطية التشاركية	44
المطلب الثالث.تحديات عصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر	45
المبحث الثالث.دور الإدارة الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	46
المطلب الأول.التأسيس النظري التنمية المستدامة	46
الفرع الأول.التنمية	46
1.تعريف التنمية	46
2.خصائص التنمية	46
3.صور التنمية	47

1.3.التنمية و النمو الاقتصادي	47
2.3.التنمية البشرية	47
3.3.التنمية المحلية	47
4.3.التنمية الشاملة	48
الفرع الثاني.التطور التاريخي للتنمية المستدامة	48
1.قبل الحرب العالمية الثانية: (التنمية من منظور الاقتصاد السياسي)	48
-التحليل الكلاسيكي	48
-التحليل النيوكلاسيكي	48
-النموذج الماركسي	48
-مقاربة شومبيتر	49
2.بعد الحرب العالمية الثانية:	49
-النموذج الليبيرالي	49
-النموذج الإنمائي	49
-النموذج البديل	50
الفرع الثالث.التنمية المستدامة في القمم العالمية	50
المطلب الثاني.الإطار العام للتنمية المستدامة	51
الفرع الاول.مفهوم التنمية المستدامة	51
الفرع الثاني.أبعادالتنمية المستدامة	51
1.البعد الاجتماعي	51
2.البعد الاقتصادي و البيئي	52
3.البعد التكنولوجي	52
الفرع الثالث.مبادئ التنمية المستدامة	53
الفرع الرابع.أهداف التنمية المستدامة **و** مؤشرات قياسها	53
أ/أهداف التنمية المستدامة	53
ب/المؤشرات قياس التنمية المستدامة	55
الفرع الخامس. الفاعلين في نجاح التنمية المستدامة	58
1.الجهات الفاعلة الدولية	58
1.1.المؤسسات و الهيئات الدولية	58
2.1.الإتحاد الأوربي	59
3.1.الدولة	59
4.1.الجماعات الإقليمية	60
2.المؤسسات المالية الدولية	60

3.الفاعلين الاقتصادين	60
4.المنظمات الغير حكومية	60
المطلب الثالث.دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر	60
الفرع الأول .توسيع اللامركزية الادارية	61
الفرع الثاني.دعم الدولة للبرامج التنموية	61
ا/المخطط البلدي للتنمية	61
ب/المخطط القطاعي للتنمية	62
ج/إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	62
د/البرامج الوطنية	63
الفرع الثالث.دعم الاستقلالية المالية للبلدية	63
1.تعبئة الموارد الذاتية	63
1.1.الأملاك البلدية	63
2.1.الجباية المحلية	63
2.دعم دور الإقتصادي للبلدية	65
1.2.شراكة مع القطاع الخاص	65
2.2.الإقتراض من البنوك	65
3.2.كفاية التعاون و التضامن ما بين البلديات	65
الفرع الرابع.تفعيل آليات الحوكمة المحلية	65
الفرع الخامس.تنمية الرأس البشري	67
1.في مجال التكوين	67
2.في مجال التوظيف	68
خلاصة الفصل	69
الفصل الثاني. الدراسات السابقة	70
تمهيد	71
المبحث الاول.الدراسات السابقة	72
المطلب الاول. الاستقلالية المالية للبلدية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	72
المطلب الثاني مساهمة الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة	93
المبحث الثالث. مناقشة الدراسات السابقة والفجوة البحثية	114
المطلب الاول: أوجه التشابه والاختلاف	114
الفرع الاول. أوجه التشابه	114
الفرع الثاني.أوجه الاختلاف	117
المطلب الثاني.الفجوة البحثية	120

الفرع الاول.أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	120
الفرع الثاني .وجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	122
الفرع الثالث.الفجوة البحثية	123
خلاصة الفصل	124
الفصل الثالث. الدراسة القياسية	125
تمهيد	126
المبحث الأول. مفاهيم عامة حول نماذج بانل	127
المطلب الاول. طبيعة نماذج بيانات بانل	127
الفرع الأول. مفهوم بيانات بانل	127
الفرع الثاني. أنواع بيانات بانل	127
الفرع الثالث. أهمية نماذج بانل	128
الفرع الرابع. نماذج بيانات بانل	128
المطلب الثاني. أنواع نماذج بيانات بانل	129
الفرع الأول. بانل ساكن	129
نموذج الإنحدار التجميعي(PRM)	129
نموذج التأثيرات الثابتة	130
نموذج التأثيرات العشوائية	130
الفرع الثاني. نموذج بانل الديناميكي	131
المطلب الثالث. اختبارات الإحصائية	132
الفرع الأول. اختبار Hausman	132
الفرع الثاني. اختبار فيشر المقيد	133
الفرع الثالث.اختبار مضاعف لاغرانجBreusch-Pagan LM	134
الفرع الرابع.اختبار تجانس (Hsiao)	134
الفرع الخامس. اختبار اختبارات الجدر الوحدة وتكامل المشترك	137
المطلب الرابع. طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS)والعادية الديناميكية(DOL)	139
الفرع الأول. طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS):	139
المطلب الخامس. اختبار السببية جرانجر(Granger test)	139
المطلب السادس. طريقة االعزوم المعممة (GMM)	141
المبحث الثاني. دراسة وصفية لحالة بلديات ولاية تلمسان	143
المطلب الأول .البطاقة الفنية لولاية تلمسان	143
المطلب الثاني. التوزيع الجغرافي للبلديات	143
المبحث الثالث.الدراسة القياسية لبلديات ولاية تلمسان	146

المطلب الأول. تعريف المتغيرات و عينة الدراسة	146
المطلب الثاني.الإرتباط و الإحصاء الوصفي بين المتغيرات الدراسة	148
الفرع الأول . مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	148
الفرع الثاني.تحليل الإحصاء الوصفي	149
المطلب الثالث.تقدير و المفاضلة للنموذج بانل الساكن	149
الفرع الأول. تقدير نموذج بانل الساكن	149
الفرع الثاني.إختبارات المفاضلة للنموذج بانل الساكن	152
المطلب الرابع. إختبار HSIAO لتحديد التجانس	154
المطلب الخامس. إختبارات جدر الوحدة و التكامل المشترك	155
الفرع الأول. اختبارات جذر الوحدة	155
الفرع الثاني.إختبار التكامل المشترك	156
المطلب السادس. إختبار السببية	157
المطلب السابع.تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة للفروق الأولى(GMM)	158
الفرع الأول. تقدير النموذج	158
الفرع الثاني.اختبار صلاحية النمودج	159
الفرع الثالث.مناقشة النتائج	160
خلاصة الفصل	162
الخاتمة العامة	163
قائمة المراجع و المصادر	167
الملاحق	179
فهرس المحتويات	189
قائمة الجداول و الأشكال	197
قائمة الملاحق	199
الملخص	-

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أوجه الاختلاف بين التسيير في القطاع العمومي و القطاع الخاص	7
2	أهداف و آليات التسيير العمومي لجديد	17
3	نماذج التسيير العمومي الجديد	19
4	مقارنة بين الإدارة العامة التقليدية و الإدارة الجديدة	20
5	أوجه الإختلاف بين الإدارة الإقليمية و الحكم المحلي	28
6	الإعتمادات المالية للمخطط الخماسي الأول (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي)	41
7	المخطط الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005 – 2009	42
8	المخطط الخماسي الثالث 2010 – 2014	43
9	أهم أهداف و أبعاد التنمية المستدامة	56
10	توزيع نسب الموارد الجبائية للجماعات المحلية	64
11	جدول مناقشة الدراسات السابقة	106
12	اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل	137
13	توزيع البلديات و الدوائر لولاية تلمسان	144
14	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	148
15	الإحصاء الوصفي للمتغيرات	149
16	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة	150
17	اختبار مضاعف لاغرانجLMBreusch-Pagan	153
18	اختبار Hausman	154
19	نتائج اختبار التجانسHsiao Test	154
20	إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات	155
21	نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك	156
22	نتائج اختبار kao للتكامل المشترك	156
23	بين العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	157
24	نتائج طريقة العزوم للفروق الأولى(GMM-DIFF)	158

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	صعوبات تطبيق التسيير العمومي الجديد	25
2	المستويات الإقليمية في الجزائر	33
3	مقومات الحوكمة المحلية الرشيدة	66
4	إختبار التجانس	135

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقدير بانل ساكن	180
	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	180
	نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)	180
	نموذج التأثيرات العشوائية(REM)	180
2	اختبارات المفاضلة بين النماذج بانل ساكن	181
	اختبار فيشر المقيد	181
	اختبار مضاعف لاغرانجBreusch-Pagan LM:	181
	اختبار Hausman	181
3	اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	182
	نتائج اختبار استقراريةLPGDP	182
	نتائج اختبار استقراريةLPCD	183
	نتائج اختبار استقراريةLPOP	184
	نتائج اختبار استقراريةLHC	185
4	اختبار التكامل المشترك (Pedroni) و(kao)	186
	اختبار التكامل المشترك (Pedroni)	186
	اختبار التكامل المشترك (kao)	186
5	اختبار السببية جرانجر (Granger Causality Tests)	186
6	نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة ذات الفروقالأولى(GMM- Diff)	187
7	النموذج التنظيمي الجديد المقترح لعصرنة الإدارة الإقليمية في الجزائر	188

الملخص :

تأتي عصرنة الإدارة الإقليمية نتيجة انبعاث ثقافة جديدة داخل هياكل الدولة و فروعها الإدارية بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت تشكل اهتماما واسعا على الصعيد العالمي، مما استوجب الاصطلاح المؤسسي للدول بالتوجه نحو تقليص تدخلها و منح الجماعات الإقليمية لا سيما البلديات صلاحيات أكثر كونها الشريك الأساسي للدولة في تنفيذ سياستها العامة. و هذا ما تهدف اليه الدراسة في تحليل آليات عصرنة الادارة الإقليمية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،وذلك باستخدام الدراسة القياسية لنماذج البانل الديناميكي بطريقة العزوم المعممة لبيانات السلسلة لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع، و المتغيرات المستقلة لكل من المخطط البلدي للتنمية الرأسمال البشري وعدد السكان لكل بلديات ولاية تلمسان في الفترة (2010-2020)،بينت النتائج صحة الفرضيات التي مفادها أن الاستقلالية المالية للبلدية وتنمية الرأسمال البشري يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة، و يتحقق ذلك بالتوجه نحو تبني نموذج تسيير جديد قائم على المبادرات والمشاريع المنتجة للثروة.

الكلمات المفتاحية: التسيير العمومي الجديد،البلدية، الاستقلالية المالية،الرأسمال البشري، التنمية المستدامة.

Abstract: The modernization of regional administration comes as a result of the emergence of a new culture within the structures of the State and its administrative branches in line with the goals of sustainable development, which has become a widespread concern at the international level, which necessitated the institutional concept of States to move towards reducing their interference and granting regional communities, especially municipalities, more powers as they are the main partner of the state in implementing its public policy. This is what the study aims at analyzing the mechanisms of modernization of regional administration and its role in achieving sustainable development in Algeria, using the standard study of dynamic panel models by the method of generalized moments of chain data for each of the per capita GDP as a dependent variable and the independent variables such as the municipalities plan to develop the human capital, the population of each municipalities of the Wilaya of Tlemcen during the period of 2010/2020. The results show the validity of the hypothesis that the financial autonomy of communities and the development of human capital contribue to realize the sustainable development and this will need the implementation of new management based on projects and initiatives creating wealth.

Key-words: The new public management,Municipalities,Financial autonomy, Human capital,Sustainable development.

Résumé : La modernisation de l'administration régionale résulte de l'émergence d'une nouvelle culture au sein des structures de l'État et de ses administrations en ligne avec les objectifs de développement durable, qui est devenue une préoccupation généralisée au niveau international, ce qui a nécessité le renforcement du concept institutionnel des États d'aller vers une réduction de leurs ingérences et d'accorder aux collectivités territoriales, notamment aux communes, davantage de compétences car elles sont le principal partenaire de l'État dans la mise en œuvre de sa politique publique. C'est ce que l'étude vise à analyser les mécanismes de modernisation de l'administration régionale et son rôle dans la réalisation du développement durable en Algérie, en utilisant l'étude standard des modèles de panel dynamique par la méthode des moments généralisés de données en chaîne pour chaque PIB par habitant comme une variable dépendante et des variables indépendantes telles que les programmes des communes pour le développement du capital humain et la population de chacune des communes de la Wilaya de Tlemcen durant la période 2010/2020. Les résultats montrent la validité de l'hypothèse selon laquelle l'autonomie financière des collectivités et le développement du capital humain contribuent à réaliser le développement durable et cela nécessitera la mise en place d'une nouvelle gestion basée sur des projets et des initiatives créatrices de richesse.

Mots-clés : Nouveau management public, Communes, Autonomiefinancière, Capital humain-Développement durable.